

هذه تكملة لسان الحكام
للعلامة برهان الدين ابراهيم
المخالف المحلى الهندوى
المنفى رحمه الله
تعالى آمين
آمين

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR15086

۞ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ۞

الحمد لله المتصف بالكمال المنزه عن النقص في صفات الجلال وأفضل
الصلاة وأتم السلام على نبيه النبيه البدر التمام وعلى آله وصحبه الأئمة
الاعلام صلاة وسلاماً أرجو بفضلها حسن الختام (أما بعد) فيقول
العبد العاجز الفقير الى مولاه الغني القدير برهان الدين ابراهيم الخالفي
الحامي العدوي الخنفي عامله الله بباطنه الخفي لما رايت الكتاب المحكم
الاحكام المسمى باسمان المحكام مشهورا في بلاد الاسلام وهو قبل ولا عند
العلماء الاعلام وقد توفي مؤلفه قبل الانعام عليه راحة الملك العلام
وكان الناقص من فصوله الثلاثين تسعة فصول فأحببت أن أجمعها من
كتب الأئمة الفحول من غير أن أتصرف بنقص حرف ولا زيادة مما هو
المكتوب في كتب السادة وصرت في كل فصل من الفصول بالاصل
الذي هو عنه منقول طابا من الله تعالى الغفران وسألت الدعاة
بغير من الاخوان وستر ما يثرون عليه من الزلل واصلاح ما يجدون
في الخط من الخلال
* (الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبايح
والاضحية) *

(کتاب الصبر)

(رمي) مسلم سمى فأصاب سمه ثم لم يأنزله فأصاب الصبيحة
فقتله ان كان يعلم ان سمهم الرامي الاقل لا يبلغ الصيد ولو لا اصابة السمهم
الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيده كان الاول (وكذا)
اذا رمى الجحوش بعد رمي المسلم فان زادت قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم
وهو مكره (ولا يحل صيد البندق والمعرض والحجر والعصا في الاصل)

(نفع)

* (نوع آخر) *

(رجل) رمى صيدا فوق عند مجوسى فأخذه صاحبه ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو المختار (وفي الأصل) هذا رواية عن أبي خنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في ظاهر الرواية فلا يحل لأنه بمنزلة وقوعه عندنا

* (نوع آخر) *

رمى صيدا فغشى عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه ذلك الآفة فأخذه آخر فهو لا أخذه (بخلاف) ما إذا جرحه بجراحة لا يستطيع معها النجوس فلبث كذلك ما شاء الله ثم برئ ورمى آخر حيث كان الصيد الأول (والفرق) أن في المسئلة الأولى لم يأخذه الأول فصار بمنزلة من نصب شباكاً فوقع فيه الصيد والمالك غائب ثم تخلص من الشباك فرماه رجل فأخذه فهو له وفي المسئلة الثانية أخذه الأول ببقاء أثر فعله فلا يكره (رجل) رمى أسداً أو ذئباً أو خنزيراً أو ما أشبه ذلك مما لا يتصدهبه الاطيطاد وسمى فأصاب صيداً ما كول اللحم وقتله أكاه (وقال) زفر لا يحل (وان) رمى جرادة أو سمكا وترك التسمية فأصاب صيداً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان روى ابن رستم عنه أنه لا يحل ما أصابه بدون التسمية والمختار أنه يؤكل (ولو) رمى إلى آدمى أو بقراً أو أبل أو شاة أو معزاً هلى وسمى فأصاب صيداً ما كول اللحم لا رواية لهذا في الأصل (ولابي) يوسف رحمه الله قولان في قول يحل وفي قول لا يحل وإليه أشار في الأصل (ولو) أرسله إلى صيد وهو يظن أنه شجر أو إنسان فإذا هو صيد يؤكل (وفي الأصل) سمع حساً فظن أنه حس صيد فرماه أو أرسل كلبه فأصاب صيداً إن كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وإن كان حس إنسان أو غيره من الاطيطار لا يحل (وفي الفتاوى) دجاجة لم تجل انفلتت وتعلقت بشجرة لا يصل إليها صاحبها فرماها إن خاف عليها الموت تؤكل وإن لم تكن بهذه المثابة لا تؤكل كل وأصل هذا في صيد الأصل (ما) توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نبت البعير

أو البقرة فرماه بألّة جارحة وأصاب الجارحة ثدياتها فمات منها حلّ
وفي الشاة خارج المصرتحل وفي المصرا لثمل (وفي الفتاوى) في باب النون
رجل له حمامة فرماها أورمى غيره فمات على وجهه من أن كانت لا تهتدي
إلى منزله أو كانت تهتدي في الوجه الأول يحلّ أكله أصاب المذبح
أو أصاب مريضاً آخر لأنه يحترق من الذكاة الاختيارية وفي الوجه الثاني
أن أصاب المذبح حلّ وفي موضع آخر قيل يحلّ مطلقاً (والشاة)
لوسطة في بئر طميت قمل (وقال) الحسن بن زياد لا تحلّ (وذكره)
في فتاوى القاضى الامام مطلقاً من غير ذكر الخلاف (وقال) المتروكي
في البئر إذا رماه فأدماه حلّ أكله وإن أصاب السمهم ظلفها أو قرنها فأدمى
حلت (ولو) أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم إن كانت الجراحة
كبيرة حلت وإن كانت صغيرة قيل قمل وقيل لا تحلّ
(نوع في السمك)

(وفي الأصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وإن
مات بآفة وهو أن يفسد عنه الماء أو طفا على وجهه الأرض أو وجد
في بطن طير أو بهك أو ربطه آخر في الماء واضطر الصيادون جماعة منها
إلى مضيق قترا كم فهلك أولدغته حية أو أصابته حديد أو التي في الماء
شيئاً فأكله ومات يؤكل ولا يحلّ أكل ما في الماء إلا السمك (وفي
الفتاوى) إذا قتله سم السمك أو برده لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله
كالصافي (وعند) محمد يؤكل وهذا أرفق بالناس (وفي التجريد)
لم يذكروا الخلاف ولكنه قال فيه روايتان (مهكة) بعضها في الماء وبعضها
في الأرض ميتة فإن كان الرأس خارج الماء أكلت وإن كان في الماء
أن كان ماعلى الأرض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وإن كان ماعلى الأرض
أكثر من النصف أكلت (السبب) إذا رمى به الرجل في الماء فتملقت به
مهكة أن رمى به خارج الماء في موضع يقدر على أخذه فاضطررت فوقع
في الماء لمهكة وإن انقطع الجبل قبل أن يخرج منه من الماء لا يملكه وعلى
هذا إذا أرسل السمك أو رمى يعرف من هذا الفصل

أما
في شاة الساب وهو بئر طميت قمل

«(نوع فيما يؤكل وفيما لا يؤكل)»

(وفي) شرح الطحاوي لا يؤكل ذنوب من السباع (بيانه)
 الاسد والذئب والفهر والفهد والثعلب والضبع والكلب
 والسنور الاهلي والبري والفيل وسباع الموام أيضا (بيانه)
 الضب واليربوع وابن عرس والسنجاب والغنك والسمور والدلق (والموام)
 التي سكناها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع
 هوام الارض الا الارنب فانه يحمل كله (وذو) غلب من الطيور
 (بيانه) الصقر والعقاب والباري والشاهين وما اشبه ذلك (وفي)
 الفتاوى الصغرى ما لادم له كالتنوير ونحوه لا يؤكل الا السمك والحجرات
 والعقوى ونحوه يؤكل ويكره الغراب وهو الذي يأكل الجيف والنجاسات
 (وفي) فتاوى الولوالجي أكل الهدهد لا بأس به لانه ليس يذى غلب
 من الميور (وفي) فتاوى القضاة الامام ولا يؤكل الخفاش لانه ذو
 ناب (ولا) بأس بالخفاف والقمرى والسودانية والزرزور والعصافير
 والفاخنة والحجرات وكل ما ليس له غلب يخلف بمغلبه (وحمار) الوحش
 يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة
 رحمه الله وفي الكراهة روايتان والاصح كراهة التحريم ولبنه كله
 وما يتصل بهذا كالحلالة ويكره أكل محوم الابل الجلالة (وفي النوازل)
 لو أن جديا غذي بابل الحنزي فلا بأس بأكله (فعلى) ههنا قالوا لا بأس
 بأكل الدجاج الذي يخالط ولا يتغير لونه والذي روى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال تحبس الدجاجة ثلاثة أيام كان للتنزيه وانما يشترط ذلك
 في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما يخالط كما اذا تناول النجاسة والجيف
 ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لونها فلا بأس بأكله (وفي)
 شرح الشافعي في الابل تحبس شهرا وفي البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة
 أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام السرخسي الاصح انها
 تحبس الى أن تزول الرائحة المنتنة (وفي المنتقى) المسكروه الجلالة
 التي تقرب ويوجد منها ريح منتنة فلا يؤكل كلها ولا يشرب لبنها والعمل

(السنجاب) حيوان على قدر البريوع والثعلب يوزن جمل دويبة وهو زينة الدلق معتر ب دويبة جري والسودانية ويقال السوادية طائر اه

عليها وثلاث كالتنسا ويكره بيعها وهبتها (وفي) فتاوى البقالى عرقها
نجس والله أعلم

«كتاب الذبايح»

(وهو مشتمل على فصلين الأول فى مسائل الذبح والنسائل الثانية)
«الفصل الأول» وفى مختصر القدورى ذبيحة المسلم والكاتبى حلال
ولا تؤكل ذبيحة الجحوشى والمرثمة والمرثمة والثمنى والمحرّم من الصيد (وفي
الأصل) فهو الجحوشى أو تنهر حلت ذبيحته (المولود) بين الكتابى والجحوشى
ذبيحته حلال ولو كان حربيا (وفي) فتاوى القاضى الإمام ذبيحة اليهودى
والنصرانى حلال وإن كان حربيا إلا أن يسمع منه أنه يسعى عليه المسبح فإذا
سمع منه ذلك لا يحل لأنه أهل به لا يراه الله (وقال) بعض أصحاب الشافعى
رحمه الله أنها تحل (ولا) تحل ذبيحة المرتد وإن ارتد إلى دين أهل الكتاب
(والمرأة) **كتاب الرجل فى الذبح** والصبي الذى يسقى ويضبطه كالبالغ
(ويستحب) قوجيها فى الذبح إلى القبلة ويكره أن تنفع الشاة إذا ذبحت
(ولا) بأس بأكل الذبيحة منها (أما) روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه
خبر أن تنفع الشاة إذا ذبحت قبل أن تسكن وقبل أن تبرد وقيل هو أن
يبالغ فى الذبح حتى يبلغ الخضاع وهو عرق فى العنق فيكره لأن فيه زيادة
مشقة من غير حاجة ويكره أن يبرتها إلى مذبحتها وإن يهد الشفرة بعد
ما أضجعتها (جنس آخر) وفى الجامع الصغير لا بأس بالذبح فى الحلق كله
أهلاه وأوسطه وأسفله (ولا) بأس بأكل الجزور إذا ذبح ذبحا ولم ينحر
والشاة والبقرة إذا نحرنا ولم يذبحا يكره ذلك (وفي) بعض النسخ لا يستحب
(وفي) فتاوى القاضى الإمام السنة فى الأبل النحر وهو قطع العروق
من أسفل العنق عنقه الصدر والسنة فى الشاة والبقر الذبح (فإن) ذبح
الأبل ونحر الشاة والبقرة جاز أيضا (لقوله) صلى الله عليه وسلم ما نحر
الدم وأفرى الأوداج فكل (شاة) ذبحت من قوائمها انقطع الحلقوم
والأوداج والمرى قبل أن تموت الشاة لا بأس بأكلها (وإن) ذبح الشاة بمن
أو ظفر غير منزوع لا يحل أكلها (وإذا) ذبحت بظفر منزوع أو سن

منزوعة أو قرن أو عظم فأشهر الدم وأفرى الاوداج يحل عندنا (شاة)
ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المريء تؤكل وإن قطع الاكثر
من الحلقوم والوداج والمريء تؤكل (واختلفوا) في تفسير الاكثر فمن أبي
حنيفة رحمه الله إذا قطع الثلاثة من العروق الاربعة أي ثلاثة كانت
تفحل وإن ترك قطع واحد منها لا تفحل (وقال) أبو يوسف رحمه الله إن
قطع الحلقوم والمريء واحد الودجين تفحل والله تعالى أعلم
(جنس آخر) قال الإمام السرخسي لو ذبح الشاة من المذبح فلم يسلم منها
الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصفار لا تفحل وقال أبو بكر الاسكاف
لابأس به (وفي النوازل) رجل ذبح شاة وبقرتان فمحركت بعد الذبح
ومخرج منها دم مسفوح تفحل وكذا إن فمحركت ولم يخرج الدم أو خرج
الدم ولم تتحرك فإن لم تتحرك ولم يخرج الدم لا تفحل (هذا) إذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح فإن علمت حلت وإن لم تتحرك (وفي) شرح
الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة إلا إذا كان يخرج كلما خرج من
الحى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية (رجل)
ذبح شاة مريضة ولم يتحرك منها شيء إلا فها قال محمد بن سلمة إن فمحرقت
فأهلها لا تؤكل وإن ضمتها تؤكل وكذا في العين إن فمحرقت لا تؤكل
وإن ضمتها تؤكل (وفي) الرجل إن قبضت رجلها تؤكل وإن مدتها
لا تؤكل (وإن) نام شعرها تؤكل وإن قام لا تؤكل (هذا) إذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم تتحرك أما إذا وجد خروج الدم
والحركة فقد ذكرناه (الصييد) إذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبقى
في المذبوح بعد الذبح فهو هنا أربع مسائل (أحدها) ما ذكرناه
(والثانية) الذئب إذا قطع بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما يبقى
في المذبوح (والثالثة) الكب المعلم إذا أخذ الصييد وجرحه وبقي فيه
ما يبقى في المذبوح بعد الذبح (والرابعة) إذا رمى صييدا فاصابه وبقي
فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح الأولى والثانية
مستندهما لا يبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل (واختلف) المشايخ

على قول أبي حنيفة والاصح انهما يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما بمحل ذكره
 الفقهاء أبو الليث في ثلاثة اقسام والثالثة والرابعة لا يقبلان الذكاة يعني بمحل
 حتى لو وجدته المسالك فلم يذكره لا يحرم (وأبو حنيفة رحمه الله فرق بين
 الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية (وذكر) الامام السرخسي اذا
 علم أنها كانت حيصة حين ذبحت حملها كلها سواء كانت الحياض فيها يتوهم
 بقاؤها أو لا يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم
 أنها تعيدش يوما أو أكثر فحمل (رجل) شق بطن شاة قاصرج ولدها وذبح
 الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيدش من الشق لا تحل وان كانت تعيدش
 تحل (بقرة) عسر عليها الولادة فدخل رجل يده في موضع الولادة فذبح
 الولد أو جرح في غير موضع الذبح ان ذبح بمحل ولا يشك كل وان جرحه
 ان كان لا يقدر على ذبحه بمحل (رجل) له شاة حامل أراد ذبحها ان
 تقارب الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن
 الجنين لا يذبح كذكاة الام عنده (قصاب) ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع
 الاعلى من الحلقوم أو أسفل منه يحرم وفي محل الذكاة قد ذكرناه

« (الفصل الثاني في التسمية) »

(وفي) الجامع الصغير يكره أن يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح
 (وهي) على ثلاثة أو جه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم
 ولا يكره (أما) الاول فهو أن يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه
 العطف والشركة فهو أن يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول
 الله (والذكر) ان يذكر اسم الله وغير الله مع رونا في الظاهر من غير حرف
 عطف ولا شركة فهو أن يقول بسم الله محمد رسول الله (وأما) الذي لا يكره
 ولا يحرم فهو أن يكون منفصلا عنه صورة أو معنى قبله أو بعده بان يقول
 اللهم تقبل عن فلان (وفي الفتاوى) لو قال بسم الله ومحمد رسول الله
 بالخفض لا تحل وبالرفع يحل ولم يذكر النصب وفي روضة الزندوسقي
 النصب كالخفض لا تحل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد يحل والاولى
 أن لا ينصب (ولو) قال بسم الله وصلى الله على محمد مع الواو يحل (ولو)

قال بسم الله واسم فلان أو باسم فلان لا يحل هو المختار (وفي الروضة)
لو قال بسم الله بنام فلان قال أبو بكر يجرؤمطابقا (ذبح) ولم يظاهرا لهاء
في بسم الله ان قصده ان يسم الله بغير اسم الله يحل وان لم يقصد وقصده ترك الهاء
لا يحل

«(نوع آخر)»

(رجل) سمى عند الذبح ان أراد به التسمية على الذبح يحل
وان أراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كالمجمل اذا
سمع الاذان قلما قال المؤذن الله أكبر قال هو الله أكبر وشرع
في الصلاة لا يصير شرا رعا في الصلاة وان لم يكن له نية في التسمية يحل (وكذا)
اذا ترك التسمية ناسيا (وتشترط) التسمية في ذبح الحمار للطهارة (وفي
الاصول) التسمية عند الذبح شرط وفي الاصطلاح عند الارسل والرمي
(واذا) نصب المجدي فلاخذ الطي تشترط التسمية عند الوضع (وقد) ذكر
مساحب المحيط نصب مجبلا لصيد جوار الوحش ثم وجب له مجر وجاهبه ميتا
لا يحل (قال) الشيخ رحمه الله وهذا الجواب انما يحل على ما اذا قصد
عن الطالب ما أنه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب (ولو)
أضجع شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية
صامدا لا يحل (ولو) رمى سهمها الى صيد وسمى فأصاب آخر او أرسل كلبه
الى صيد وسمى وترك الكلب ذلك الصيد وأخذ غيره يحل (ولو) ذبح
تلك الشاة ثم ذبح بعدها أخرى فظن ان تلك التسمية تكفي لا تحل (والسهم)
اذا أصاب الصيد وغيره أو أخذ الكلب ذلك الصيد وغيره حل الكل
(ولو) انظر الى قطع من الغنم فاخذ السكين وسمى ثم أخذ من شاة وذبحها
بتلك التسمية لا تحل (ولو) أرسل كلبه الى جماعة من الصيد وسمى
فاخذ أحدها تحل (ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله يريد
التسمية أجزاء (ولو) قال الشكر لله لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد
ذكرناه (ولو) أضجع شاة ليذبحها ثم أكل أو شرب أو تكلم ثم ذبح ان
طال فقطع الفروع حرم والا فلا كذا في الاصل (وذكر) في الاصل انه ان طال

الفصل ولم يذ كر جلدور آيت في موضع ثقة أن الطويل ما يستكثره الناظر
(وفي) اضاحى الزعفراني اذا حشد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا
لو تقلبت الشاة وقامت من مضجعه اثم اعادها الى مضجعه انقطع التسمية
* (كتاب الاضحية) *

(وفي) نسخة الامام السرخسي الاضحية واجبة (وذكر) الطحاوي
ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله اما عندهما فهي سنة (وفي) نظم
الاندوسني الاضحية أحب الى من التصدق بمثل قيمتها وفي الموسر
واجبة عليه في ظاهر الرواية (وشرائط) وجوبها الغني وان يكون مقيما
في مصر أو قرية وأن لا يكون مسافرا وأن يكون في الوقت (وفي)
اجناس النباطي قال أبو حنيفة رحمه الله الموسر الذي له مائتا درهم أو عرض
يساوي مائتي درهم سوى المسكن والمخادم والحياب التي تلبس ومتاع البيت
الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الى أن يذبح الاضحية (وفي الهارونيات)
ان جاء يوم الاضحية وله مائتا درهم ولا مال له غيره فله ان لم يجب
الاضحية عليه وكذا لو نقص عن المائتين (ولو) جاء يوم الاضحية ولا
مال له ثم استفاد مائتي درهم ولادين عليه وجبت عليه الاضحية (الغفر)
والغني والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر
(ولو) كان له عقار مستغل اختلف المتأخرون في اضاحى الزعفراني يعتبر
قيمه لا دخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية (وقال) أبو
علي الدقاق يعتبر دخله لقيمه (تفسير) ان كان يدخل من ذلك قوت
سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك
مائتا درهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر (وفي) أول اضاحى الزعفراني
ان كانت غلة المستغل تكفيه وعياله فهو موسر والا فهو معسر عند محمد
وعند أبي يوسف هو موسر (ولو) كانت الضياع وقفا ولم يغلة ان وجب
له في أيام النحر قدر مائتي درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازا
وعنده حنطة قيمتها قدر مائتي درهم أو ملح قيمته مائتا درهم أو قصار
هذه اشنان أو صابون قيمته مائتا درهم فعليه الاضحية (ولو) كان له

مذهب أو كتب الفقه أو الحديث أن كان يحسن أن يقرأ منها وقيمة تماماتها
 درهم فلا أخضية عليه وإن كان لا يحسن فعليه الاخضية الكل من الاجناس
 (وفي) الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا إلا أن يكون له من
 كل كتاب اثنان وهم ما برواية واحدة عن محمد وان كان أحدهما برواية
 الامام أبي حنيفة والاخر رواية أبي سليمان لا يصير به غنيا (ولا) يصير
 الانسان غنيا بكتب الاحاديث والتفاسير وإن كان له من كل اثنان
 (وصاحب) كتب الطب والنجوم والادب غنى بها اذا صارت قيمتها مائتي
 درهم (وفي الاجناس) رجل له زمالة اشترى خمارا بركبه ويسعى
 في هوايج وقيمة مائتا درهم فلا أخضية عليه (ولو) كان في دار بكره
 فاشترى قطعة أرض بمائتي درهم فبني فيها دارا ليسكنها فعليه الاخضية
 (ولو) كان له دار فيها بيتان شتوي وشمسي وفي وفسر صيفي وشتوي لم يكن
 بهما غنيا وإن كان له فيها ثلاثة أبنات وقيمة الثالث مائتا درهم فعليه
 الاخضية (وكذا) الا فراس يعتبر الفرس الثالث (والغازي) لا يكون
 بفرسين غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الغازي بالاسلحة غنيا إلا أن
 يكون له من كل سلاح اثنان وأحدهما يساوي مائتي درهم (وفي الفتاوى)
 الذهبان ليس بغنى بفرس واحد وبجمار واحد فان كان له فرسان أو جماران
 وأحدهما يساوي مائتي درهم فهو نصاب الاخضية والزراع بثورين وآلة
 الفدان ليس بغنى وببقرة واحدة غنى وبثلاثة ثيران اذا ساوى أحدها
 مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى بثلاثة أثواب
 أحدها للبذلة والاخر للهناء والثالث للاعباد وهو غنى بالاربعة (وصاحب)
 الكرم غنى اذا ساوى مائتي درهم (والمرأة) تعتبر وسيرة بالمهر والمجمل
 الذي له أعلى الزوج أن كان ما عندهما وعند أبي حنيفة لا يعتبر قال
 رحمه الله ورأيت في موضع ثقة رواية ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة
 أنه لا تجب الاخضية الا على من له مائتا درهم فصاعدا فعلى هذه الرواية
 سوى بين غنى الاخضية وغنى الزكاة.

((بيان وقت الاخضية))

قوله البذلة والهناء مما يغني واحد انظر المصنف اه فليبرز

وفي الأصل أيام النحر أو لها أفضلها ويجوز التفضية في السنتين المختلفتين
وبكرة إذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلا هل السواد أن يضجوا وأهل
المصر لا يضجون إلا بعد صلاة العيد (وفي الاجناس) لو ذبح أضحيته بعد
صلاة الإمام قبل الخطبة جاز في أملاه محمد رجه الله ولو لم يشتر أضحيته
حتى مضت أيام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للأضحية (وفي) أضاحي
الزعراني إذا صلى إلى الإمام يوم العيد ثم تذكر أنه صلى على غير وضوء أو كان
جنباً وقد ذبح الرجل أضحيته بعد صلاة الإمام وقد تفرق الناس
لأنهم الصلاة ويجوز للأضحية وإن لم يتفرق الناس حتى علم بعيد الصلاة
وأجزاء الأضحية لأن من العلماء من قال لا يعيد الناس الصلاة ويعيد
الإمام وحده ولو علم الإمام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها في ذبح قبل أن
يعلم بذلك أجزاءه ومن علم بذلك لم يجزه الذبح إذا ذبحه قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه (وفي الاجناس) لو تبين أن هذا اليوم التاسع
من ذي الحجة يؤمر بأداء الصلاة والأضاحي كذا ذكره في أضاحي
الزعراني (وقال) في الفتاوى إن شهد عند الشهود ولا يجوز
جاءت الصلاة والأضحية وإن لم يشهد عند الشهود ولا يجوز

«نوع فيما يجوز من الأضحية وما لا يجوز»

(وفي الأصل) الأضحية من أربعة أصناف من الحيوان (الاول)
الأبل والاني منها أفضل ولا يجوز منها الا التي وهي التي أتى عليها خمسة
أهوال وطعنت في السادسة وفي الطلبة ماتم لها أربعة أحوال (والثاني)
البقر والاني منها أفضل ولا يجوز منها الا التي وهي التي أتى عليها ستان
وطعنت في الثالثة (والثالث) الغنم والذ كرمها أفضل إذا كان
نصيها والاني منها فصاحدا جائز ولا يجوز ثمادون ذلك من كل شيء الا الجذع
العظيم من الضأن والاني من الغنم التي أتى عليها سنة وطعنت في الثانية
والجذع الذي أتى عليه ستة أشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس
الجذع من الضأن ماتم له ثمانية أشهر وطعن في التاسع (وفي) أضاحي
الزعراني ماتم له سبعة أشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس

لا يجوز عنهما أي في حقهما (وفي) اضاحي الزعفراني اشترك ثلاثة نفر في بقرة
على أن يدفع أحدهم أربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر دينارواشتروا
بها بقرة على أن تكون البقرة بينهم على قدر رهوس مالهم فضحوا بها لا يجوز
(ولو) كانت البدنة أو البقرة بين اثنين فضحوا بها الاختلاف المشايخ فيه والمختار
أنه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لحما قال الصدر الشامي وهذا اختيار
الامام الوالد وهو اختيار الفقيه أبي الليث (وفي الاصل) سبعة اشتركوا
في بدنة أو بقرة ثم مات بعضهم قبل أن ينحروا فقال ورثته انحروا بها عنكم
وعن فلان الميت يجوز لهم استحسانا (وكذا) لو كان أحد الشركاء ضحي
عن ولده الصغير وعن أم ولده (سبعة) ضحوا ببقرة وأرادوا أن يقتسموها
للحم بينهم ان اقتسموها وزنا جاز وان اقتسموها جزا فان جعلوا مع اللحم
شيئا من البقرة كالرأس والاكارع يجوز وان لم يجعلوا الا يجوز وان فعلوا مع
هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجوز (ولو) باع درهمه بدرهم
وأحدهما أكثر وزنا قال صاحب الاخر يجوز لان هبة المشاع فيما
لا يحتل القيمة يجوز وفي الاولى يحتل القيمة والفرق أن تحليل
الفضل هبة وفي مسألة اللحم وهب المشاع فيما يحتل القيمة وهو اللحم فلم
يجز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحتل القيمة فجاز (ولو) جعلوا اللحم
والشحم سبعة أسهم وقسموها بينهم جزا فجازت القيمة كما في الفتاوى
(وفي المنتقى) لو غصب أضعفية غيره وذبحها عن نفسه وضمن القيمة
لصاحبها أجزاء ما صنع لأنه ملكها بسابق الغصب (وفي) نظم الزندوستي
خمس أسياها إذا أخذها من ملك الغير تجوز بها الأضعفية وضمن قيمتها
(أولها) غصب شاة وضحي بها (والثاني) لو سرق شاة وضحي بها
(والثالث) لو غصب من ولده الصغير والكبير (والرابع) لو غصب
من عبده المأذون المدين دينامه مستغرقا (والخامس) الشراء الفاسد
(قال) وستة لا تجوز أولها المودع إذا وضحي بشاة الوديعة والمستعير
والمستبضع والمرتهن والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ مالها إذا
ضحي بشاة وكلها والسادسة الزوج والزوجة إذا وضحي كل بشاة صاحبه بغير

أذنه والاضحية تدخل في ضمانه بالذبح ولولم يتقدم له ماله على وقت
المباشرة

(نوع في العيوب)

(وفي) نظم الزندوستي خمسة عشر من الآفات لا تمنع جواز الاضحية (منها)
ان التي لا أسنان لها ان كانت تعلف لا تجوز في ظاهر الاصول (وعند أبي
يوسف رحمه الله تعالى ان بقي من الاسنان ما تعلف به يجوز) وفي الاجناس
لا يجوز طلقا والتي لا لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والجرباء ان كانت
سبعة تجوز والتي لا قرن لها من الاصل تجوز فان انقطع أو اذ كسر
بعض قرناتها تجوز الا اذا بلغ الخ وصغيرة الاذن والتي باذنها ثقب او شق
من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها أذن خالصة لا تجوز وكذا
اذا لم يكن لها احدي الاذنين (وروي) الحسن بن أبي خنيفة
رحمه الله ان لم يخلق لها اذن تجوز وهو كذا روي عن محمد بن رحمه الله
والثولاء وهي الجنونة ان كانت سبعة والعرجاء ان كانت ثلثي
بـ ثلاث قوائم وتجافي الرابعة عن الارض لا تجوز وان كانت تضع الرابعة على
الارض وتسعين بها الا انها تتمايل مع ذلك وتضعها وضعها خفيفا تجوز
والجرباء العاجز عن الجماع والتي فيها السعال والعاجزة عن الولادة اكبر
سمنها والتي بها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد تجوز
(وفي الاجناس) ان كان للشاة آية صغيرة خلقت شبه الذنب تجوز وان لم
يكن لها آية خلقت كذلك قال محمد لا تجوز (وفي المنبع) من العيوب
ما لا يجوز (منها) العيساء والعوراء فان كان الذهب بعض عينها
الواحدة أو بعض أذنها أو بعض أسنانها ففي رواية الاجناس ان كان
أكثر من النصف لا تجوز بالاجماع وان كان أقل من الثلثين تجوز بتدبير
الثلاث وما كان دون النصف فهو قايـل عندهم ما يوقـد من النصف ظاهر
منهم ما انه كثير (وفي) شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في النصف
عنهما روايتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) مختلف الروايات

(قوله والثولاء) بالثلاثة من الثول محركا له

ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدر الثلث
يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز
وهل تجمع الخروق في الاذن من الاضحية باختلاف المشايخ فيه في كتاب
المسئلة من الاجناس (ولو) كانت صحيحة العينين فعوزت عنده بعد
ايجابها اياها على نفسه او كانت سميعة فصارت عنده بحفاء او عرجاء
ان كان موسرا لا يجوز له ان يضحى بها وان كان فقيرا جاز له ذلك (وهذا)
في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حنيفة يجوز زعمرا كان او موسرا
(ولو) أصابها آفة فكسرت رجلها أو ذهبت عينها في معاجة الذبح ان لم
يرسلها جاز وان ارسلها بعد أصابها آفة ثم ضحى بها في وقت آخر
في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاصول (وفي) العيون والمنتقى
واما حاشي الزعفراني عن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (وقال) الزعفراني
في كتابه انه لا يجوز وبه قال بعض العلماء ولا نأخذ به (والبحقاء) التي
لا شحم لها لا تجوز ومقطوعة رءوس ضرعها وان ذهب من واحد أقل
من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن (وفي) الشاة
والعزاذل لم يكن لها حدى حلتها خالصة أو ذهبت بأففة وبقيت أخرى
لم تجز (وفي) الابل والبقر ان ذهبت واحدة تجوز وان ذهب اثنان
لا يجوز والله اعلم

«(نوع في الانتفاع بالاضحية)»

(وفي الاصل) يكره ان تحلب الاضحية ويحرم ذوقها قبل الذبح وينتفع
به فان فعل ذلك تصدق به (ومن) اصحابنا من قال هذا في الشاة التي
او حبها على نفسه (ويجوز) الانتفاع بحلب الاضحية ومهدي المتعة
والتطيق بان يتخذها فروا أو بساطا أو يرباها أو غربالا وله ان يشتري به متاع
البيت كالجراب والغربال والخف ولا يشتري به الخيل والزيوت والمحمول ولا
بأس بيعة بالدرهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بالدرهم لينفقها
على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بمنه (واذا) اشترى بقرة أو بعيرا
واوجبه اضحية يكره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك او بعضه تصدق

بما تقصه وان آجره تصدق بأجره (وفي) اضاحى الزعفراني فان وادت
ولادتها وولدها

ه (نوع في التضمينية عن الغير) ه

(وفي التعبير) يضحى الغنى عن نفسه وأما عن ولده الصغير فقصه
روايتان وأما عن أولاده السكار فلا يضحى عنهم وأما ابن الابن
ففيه روايتان فان كان للصغير مال يضحى عنه أبوه أو وصيه عند أبي
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر يضحى من مال نفسه (وفي الاصل)
قال الامام الشريفي زعم بعض مشايخنا ان على الاب ان يضحى من مال
الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفطر عند أبي حنيفة والاصح
انه ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده وهبته ماله والقاضي في مال
الصغير على هذا والمجنون كالصبي وعلى الاب ان يؤدى خراج
الارض التي للصبي وعشره ويؤدى دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا
ضحى عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق بجاز فان تصدق
ضمن (وفي النوازل) لو ضحى بشاة نفسه على غيره بأمره أو بغير أمره
لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو عتق عبده عن كفارة رجل بأمره
يجوز (وذكر) بعد هذا في النوازل سئل نصير عن رجل ضحى عن
الميت ماذا يصنع به قال با كل منه ويصنع به ما يصنع بأضحيته فقبل له
أيصير عن الميت فقال الاجر له والمالك لهذا فقبل له فان ضحى
عن الصبي فقال الاجر له والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سنان
مثل هذا (وقال) محمد بن مقاتل مثل ذلك وأبو طيع مثله (وقال)
عصام بن يوسف يتصدق بالكل (وفي) الروضة ان أوصى ان يضحى
عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) اضاحى الزعفراني لو ضحى ببقرة
عن نفسه وعن ستة من أولاده ان كانوا صغارا جاز وأجزأهم وفي السكار
بأمرهم جاز وبغير أمرهم لا يجوز هذا ما يسمع الله تعالى من الخلاصة
والله الموفق

(الفصل الثالث والعشرون في الجنايات والديان والمحدود)
 (تعمد) القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما
 جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (فالعمد) ما تعمده من به سلاح
 أو ما جرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء كالحدود من الخشب
 والحجر والنار وموجب ذلك الأثم والقود إلا أن يعرفوا الأولية ولا كفارة
 فيه (وشبه العمد) عند أبي حنيفة رحمه الله أن يتعمد الضرب بما
 ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله إذا ضرب بهجر عظيم أو بهشبة عظيمة فهو مدلول لا بقصد به
 إلا القتل وهو موجب ذلك على القولين الأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية
 مغلطة على العاقلة (والخطأ) على وجهين خطأي القصد وهو أن
 يرمى شخصاً بظنه صيداً فإذا هو آدمي وخطأي الفعل وهو أن يرمى غرضاً
 فيصيب آدمياً وهو موجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا أثم فيه
 (وأما) ما جرى مجرى الخطأ فثلث النائم ينقلب على رجل فيقتله
 في حكم الخطأ (وأما) القتل بسبب فكحافر البئر ووضع الحجر
 في غير ما حكمه وموجباً إذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه
 (والكفارة) في شبه الخطأ حتى رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين ولا يجزئ فيهما إلا طعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
 رقبة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذي (ويقتل) الواحد بالجماعة
 (وتقتل) الجماعة بالواحد فإذا قتل جماعة واحد أعتقل الجماعة
 بالواحد لا جماع العصابة رضي الله عنهم (وروي) أن سبعه قتلوا
 واحد أصنعاء فقتلهم هم رضي الله عنهم جميعاً وقال لو تم لا أي لو اجتمع
 عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ولأن القتل بطريق التعاقب غالب
 والقصاص شرع لحكمة الزجر فيجعل كل واحد منهم كمنفرد بهم إذا
 الفعل فيجيب القصاص تحقيقاً للمعنى الأحياء من الكل (وذكر) بعض
 شراح القسود في النسيئة من جميعهم إذا وجد من كل واحد منهم
 جرح لازماً في الروح فأما إذا كانوا عيين بالاختصاص فلا قصاص

علمهم (الكل من شرح الكنز) (ولا) يجوز استيفاء القصاص
 الابن بالسيف أو بالسكين حتى ان من أحرق رجلا بالنار أو قطع طرف
 لسانه فمات أو شججه وكان يضرب علاوته فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا)
 يقتل الوالد بولده ولا الجدة من قبل الرجال والنساء وان علا ولا بولد الولد وان
 سفل ولا والدته بولدها ولا جدة من قبل الاب والام وان عانت أو سفلت
 (ويقتل) الولد بالوالد (ولا) يقتل المولى بعبد ماله كانه أو بعرضه
 (ويقتل) العبد بولده (ولو) جن القاتل بعبد القتل لا يقتل
 ويقتل مالا (ويقتل) سليم الجوارح بقصاص الأطراف (والبائع)
 والعاقل بالصبي والمجنون (ولا) قصاص بين الأحرار والعبيد ولا بين
 الذكور والإناث فيمادون النفس (الكل) من خيانة الفتاوى (ولو)
 غرق صبيا أو بالغافي البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله
 وعندهما يجب (والجحر) العظيم على هذا (رجل) ققط صبيا وطرحه
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولا كن يعزر ويحبس حتى يموت وعلى
 عاقلة الدية (ولو) ققط رجلا فلا لقاء في البحر حتى رسب فغرق يجب
 الدية ولو سجع ثم غرق لادية عليه (رجل) قتل آخر وهو في النزاع قتل
 وان كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلا بالابرة فلا قود عليه الا اذا غرزه
 في المقتل (ولو) قال اقتلني فقتله لا يجب القصاص ويجب الدية (وفي
 التجريد) لا يجب الدية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي
 رواية يجب) (ولو) قال له اقطع يدي فقطع لاشي عليه خيانة الفتاوى
 (ولو) ان رجلا أخذ رجلا فقيده وجبسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد
 أو جعه عقوبة والدية على عاقلة (والفتوى) على قول أبي حنيفة
 في أنه لاشي عليه (وان) دفنه في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتله عمدا
 وهذا قول محمد والفتوى على ان لا على عاقلة الدية (واذا) طين رجل
 على رجل بيتا حتى مات جوعا أو عطشا لم يضمن في قول أبي حنيفة (وقالا)
 عليه الدية غنية الفتاوى (رجل) نام رآه قوم صهيج البدن فذبحه
 انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي الاستحسان يجب الدية

(أخذ) يمد رجل باليد الرجل يده فالتفت يده ان كان أخذ يده للصاحبة
 لاني عليه من ارض اليد وان كان غمزها فتأذى بخذها فأصابه ذلك
 ضمن ارض اليد (ولو) ان صيها في يدايه جذبه انسان والاب معه
 حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه (وان) جذبه الاب
 وجذبه الرجل حتى مات فعليه المأدية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى)
 (رجل) ضرب رجلا بالسييف في عنقه فشق السييف النهد وقتله فلا
 قصاص عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمدان كان بالثمد وضربه به
 وحده قتل به وهو بناء على القتل بالمثل (ولو) غزوه رجل بآخرة أو بماسية
 متعمدا فقتله لا قود فيه ولو كان بمسلة فغيمه القود مجتمعا (رجل) ضرب
 رجلا بضربة فمات لا يجب القصاص عليه (قيل) لا أبي حنيفة رحمه
 الله ارايت لو كانت الضربة عظيمة قال وان ضربه بجمل ايا قيس لا يجب
 عليه القصاص فهي مسألة القتل بالمثل (وهذا) المقتل مأخذه
 بعض الجهال على أبي حنيفة في علم الاعراب فقال الصواب يجب على
 قيس قال القادوري لم يثبت هذا عن أبي حنيفة ولم يوجد في كتابه
 وان ثبت ذلك عنه فهو لغة بعض العرب قال القائل

ان أباه وأبا أبيه قديما في المجد غايتهما

(من الغنية) (ولو) ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فمات ~~من~~ ساعة
 ثم القاه فمات فعليه المأدية وكذا لو جرد من ثيابه فجعله في سطح في يوم شديد
 البرد فلم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قعطه فمات في الثلج (من
 الغنية) (ولو) ان رجلا طرحت رجلا من سفينة في البحر او في دجلة وهو
 لا يحسن السباحة فربما لا يقتل به عند أبي حنيفة وماله المأدية وان
 ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان ابا حنيفة قال ليس فيه قصاص ولا
 دية (من الغنية) (ولو) ان رجلا دخل رجلا في بيت وادخل معه سباعا
 واغلق عليهم الباب فأخذ السباع الرجل فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه
 (وهكذا) لو نهشته حية اولد فقتله عقرب لم يكن فيه شيء سواء دخل
 الحية والعقرب معهما او كانا في البيت وان فعل ذلك به صبي فعليه

الدية (قال) في المارونيات وفيما قول آخر أن فيها الدية (من
 الغنية) (رجل) أقر أنه قتل فلانا بمعدة أو قال بسيف ثم قال انما اردت
 غيره فأصوبته دري عنه القتل (ولو) قال ضربت فلانا بمعدة فقتلته
 ثم قال اردت غيره فأصوبته لم يقبل ذلك منه ويقتل (غنية) (وفي المتن) إذا
 قطع عنق رجل وبقي شيء من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه
 لأنه ميت ولومات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم
 يرث هو ابنه (من الغنية) (صذان) التقياصف من المسلمين وصف من
 المشركين فاقتهلوا فقتل رجل من المسلمين رجلا من اصحابه فقتله مشركا
 فعليه الكفارة والدية ولا قود عليه قيل هذا إذا كان المقتول في صف
 المسلمين وأما إذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء (غنية)
 (ومعند) الصبي وخطأ وهو سواء عندنا حتى يجب الدية في الحالين ويكون
 ذلك في حالة فعل العمد (وفي) الزيادة الدية في فعل العمد على
 العاقلة أيضا ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم الميراث (والمعترة)
 كالصبي (ولو) أمر غيره أن يقطع يده أو ينفق عينه ففعل لضعاف عليه
 في الوجهين (من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى فقتله والا ثم وارثه
 قال أبو حنيفة رحمه الله استحسن أن آخذ الدية من القاتل (ولو) قتل
 العبد المرهون في يد المرتبه لم يكن لواحد منهما أن ينفر دبالقصاص فإذا
 اجتمعا كان للراهن أن يستوفي القصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل
 الكرماني وجدته رواية أنه لا يثبت لهما حق القصاص وإن اجتمعا وهو
 اقرب الى الفقه (من الغنية) (ويستوفي) الكبير حق القصاص قبل كبر
 الصغير وقد اختلف عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص
 حتى يدرك الصغير لأنه حق مشترك كما إذا كان بين الكبيرين وأحدهما
 غائب (صدرا الثريعة) (رجلان) قد اشجرة فوقعت عليهما فأتاها على
 طاولة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات أحدهما كان على عاقلة
 الآخر نصف الدية (رجل) دفع الى صبي سكيناً فضرب الصبي نفسه
 أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا (من الغنية) (حر) بالغ أمر

صديقا يقتل رجلا فقتله كان على حاقله الصبي الدينة ثم يرجع حاقله الصبي على حاقله الآخر (ولو) أن بالغا أمر صديقا بحرق مال انسان أو يقتل دابته فمهما كان ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الآخر (غنية) (ولو) وطئ جارية انسان بشبهة وأزال بكارنها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر مناهها غير بكر والى نقصان البكارة فأيهما كان أكثر يجب بذلك ويدخل الاقل في الأكثر (ولو) كان صديقا زني بهيصة فأذهب عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة (من الغنية) (ولو) قتل الرجل عمدا وله ولي واحد له أن يقتل القاتل قصاصا سواء قضى القاضى أو لم يقض ويقضه بالسيف (ولو) أراد أن يقتل بغير السيف يمنع عن ذلك ولو فعل يعزر (خزانة الفتاوى)

• (نوع) •

في المجنين الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدينة أو عبد أو فرس قيمته خمسمائة درهم ذكرنا كالمجنين أو أنثى (وفي جنين) المملوك نصف عشر قيمته إن كان ذكرا أو عشر قيمته إن كان أنثى وهو ما في المقادير سواء من حيث الشرع لقيام قيمة كل واحد منهما بمقام الدينة (وعند) أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت (وانما) سمى غرة لان غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أى أوله وأول مقادير الديارات خمسمائة درهم فلذلك سمى غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (المجنين) اذا وجد قتيل في مهلة فلا قسامة ولا دية (رجل) ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت من غرة وفي الحي دية كاملة (من الغنية) (وان) انفصل المجنين ميتا لم يرث لانهما ككافي حياته وقت موت الاب مجوازان كان ميتا لم ينفع فيه الروح ومجوازان كان حيا فلا يرث بالثالث (وفي الذخيرة) ثم المجنين اذا خرج ميتا لا يرث اذا خرج بنفسه وأما اذا اخرج حيا فهو من جلة الورثة (ببانه) اذا ضرب انسان بطن امرأة فالتقت جنينان انفصل ميتا فانه لا يرث ولا يرث وان انفصل حيا فهو من جلة الورثة (تتارخانية)

* (نوع في الصبي والمجنون) *

صبيان اجمعتوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عين امرأة
 وذهبت وظهر الصبي ابن تسع سنين أو نحوه قال الفقيه أبو بكر أرش عين
 المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى
 ميسرة (قال) الفقيه أبو الليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا يرى
 للجسم عاقلة (ثم) انما تجب الدية اذا ثبت رمية بشهادة الشهود ولا يقرر الصبي
 ولا يوجد دية له في مال ان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حمل
 صديدا على دابة فقال له امسكها الى ولم يكن يسير معه فسقط عن الدابة ومات
 كان على عاقلة الذي حمله الدابة سواء كان الصبي من يركب مثله أو لا يركب
 فان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته والصبي يستمسك عليها فدية
 القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي
 أخذ في السير بغير اذن الرجل له (وان) كان الصبي من لا يسير بغيره ولا
 يستمسك عليها فدم القتل هو لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت
 الدية بمنزلة المتغلبة (وان) سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات
 الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط
 الصبي بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة
 أو لا يستمسك (ولو) كان الرجل راكباً حمل صديدا معه على الدابة
 ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا
 وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون
 بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضافا الى الرجل فتجب الدية على عاقلة
 الرجل وعليه كفارة بمنزلة المباشرة (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة
 ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة صاحبها لان سير الدابة يضاف
 اليه ما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنابة الصبي
 بيده (غنية) (واذا) كان الرجل يمين ويقيم فقتل رجلا في حال انفاقته
 ذكر في الاصل انه والصحح سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم
 يذكر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواهر زاده ان بعض

مشايخنا فصاروا فيه نقصا لا فقرا لو ان كان المجنون مطبقا لا يسقط القصاص
وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عبد اهل صبيا حرا على دابة
فوقع الصبي عندها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها
او يفدي (وان) كان العبد مع الصبي على الدابة فساقها فوطئت الدابة
انسانا ومات فعلى طاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها (غنية)
(رجل) قتل رجلا عمدا ثم صار معتوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه
فان استحسن ان لا يقتله وأجل الدية في ماله والمسئلة في المنتقى (وذكر)
في موضع آخر في المنتقى روى ابراهيم عن محمد بن رجل قتل رجلا ثم جن
القاتل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقتل ثم جن فاقبى ان لا يقتل (وقال)
ابو يوسف يقتل اذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر اذا قضى القاضى
بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع الى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص
استحسننا وتجب الدية وان جن بعد الدفع اليه له ان يقتله (غنية) (يعنون)
شهر على رجل سلاطه فقتله المشهور عليه لزمته الدية والكفارة (اراد) ان
يكره غلاما أو امرأة على الفاحشة فلم يستطيعا دفعه الا بالقتل فدمه هدر
« (نوع في القتل تسببا) »

(ولو) عثر رجل بحجر فوقع في بئر حفرها آخر فان كان الحجر وضعه انسان على
الطريق فالضمان على واضع الحجر لان التردى بانثر فعله وان كان الحجر لم
يضعه أحد لكنه جيل السيل فالضمان على الحافر (ولو) حفر بئرا
في فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان الفلاة موضع مباح فلا يكون
الحفر عدوانا (رجل) حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال
صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر أو اياه الواقع فالقياس ان لا يصديق
صاحب الارض وفي الاستحسان يصديق لانه اخبر به مالك انشاء
(غنية) (رجل) استاجر رجلا ليحفر له بئرا في الطريق فتردى فيها
انسان فان كانت في فناء داره فالضمان على المستأجر دون الاجير وان لم يكن
في فناءه فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون المستأجر وان لم يعلم
فالضمان على المستأجر لانه غره (غنية) (سقاء) سمحت مات فهو على

وجهين ان دفع اليه السم حتى أكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا
 الدية ويحبس ويعزر ولو أخبره اخبارا تحجب الدية على عاقلة (وان)
 دفع اليه شربة فشرب ومات لا تحجب الدية لانه شرب باختياره الا ان في الدفع
 خدعة فلا يجب الا التعزير والاستغفار (غنية) (رجل) قال انا ضربت
 فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا (رجل)
 قتل رجلا في النزاع فانه يقتل به (واذا) شهد الشهود على رجل بالزنا
 والاخصان فزكيت نفسه القاضي يرجعه غدا أو بعد أيام فقتله رجل
 عمدا الا قصاص عليه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلا فعفا بعض ورثته
 عن القاتل ثم قتله باقي الورثة ان علموا ان عموا البعض يسقط القصاص لزمهم
 القود وان لم يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعفو (غنية) (المعلم)
 اذا ضرب الصبي أو المحترف التمسد فمات ان كان ضربه بامر ابيه أو وصيه
 لا يضمن ان كان في الموضع المعتاد (غنية) (صبي) على حائضها ضربه رجل
 فوقع فمات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر لا شيء عليه اطلق الجواب هنا
 وفصله في نوادر رسم فقال اذا صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال قع
 فوقع يضمن والفتوى على هذا (من الغنية) (صبي) بنت ست سنين جنت
 وكانت جالسة جنب الدار فخرجت الام الى بعض الجيران فاحترقت الصبيبة
 فماتت لا قود على الام لكن اذا كانت ملية يجهني أن تعتق رقبة مؤمنة والا
 صامت شهرين متتابعين وتكون على ندامة واستغفار لعل الله أن يعفو عنها
 وهذا السقسان (غنية) (صبي) مات في الماء أو وقع من سطح فمات ان
 كان من يحفظ نفسه كان هذا بمنزلة البالغ وان كان من لا يحفظ نفسه
 فعلى أبيه الدية والكفارة لان حفظه عام ما فوجبت الكفارة
 عليه ما ان كان في حجره ما وان كان في حجر أحد هما فالكفارة عليه
 واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يسقط من
 يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث (من الغنية)

«(نوع في العفو والصلى)»

(الوارث) اذا عفا عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى قال هو

بمنزلة الدين على رجل لرجل هات الطالب و ابرأته الورثة فانه يبرأ فيما
 بقي اما عن ظلمه المتقدم فلا يبرأ وكذا القاتل عن ظلمه وعدوانه ويبرأ
 من القصاص (وذ كر) السكر حتى في مختصره ان العفو عن القاتل
 افضل لقوله تعالى من تساق به فهو كفارة له (واختلف اهل العلم
 في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال آخرون هو كفارة للعاني وهو
 اولي التأويلين عندي (من الغنية) (رجل) قتل عمدا وله وليان فصالح
 أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جزا الصلح في نصيبه بخمسة
 وعشرين ألفا والاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة
 رحمه الله ان الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهم ما
 نصف الدية وهو خمسة آلاف والرأية المشهورة هي الاولى (ولو) كان
 القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب قد عفا
 عنه وأقام البيعة على ذلك فانه تقبل بيئته ويثبت العفو عن الغائب
 فلو جاء الغائب لا يكاف القاتل باعادة البيعة هذا اذا أقام القاتل البيعة
 على ما ادعى من عفو الغائب وان لم يكن له بيعة على ما ادعى وأراد أن
 يستخلف المحاضر يؤخر حتى يقدم الغائب هكذا ذكر محمد وأطلق الجواب
 اطلاقا (قال) بعض مشايخنا يريد بمحمد بقوله يؤخر حتى يقدم الغائب تأخير
 استخلاف البتات لان المحاضر لا يستخلف على البتات أما اذا أراد
 استخلاف المحاضر على العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفا عنه فانه يستخلف
 على ذلك (غنية) (وفي الذخيرة) رجل قتل عمدا وعلى المقتول ديون ثم ان
 ولي القاتل صالح القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول (وكذلك)
 لو كان المقتول أوصى بوصايا تنفذ من ذلك وصاياه (وكذلك) لو كان
 للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقين
 ما لا يقضى من ذلك المال ديون المقتول وتنفذ وصاياه (وزعم) بعض مشايخنا
 أن العمد اذا انقلب مالا في الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء
 الا ترى أنه يقضى من ذلك ديون الميت وتنفذ وصاياه وليس الامر كما زعموا
 الا ترى ان الحر اذا قتل وجلا عدا والمقتول أولياء عفا عنه بعض الأولياء

حتى انقلب نصيب الباقي ما لا يجب ذلك في مال القاتل ولو كان
خطأ في الآية ما يجب على طائفة القاتل (من التارخانية) (ولو) عفا
عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والخطأ من
ثالث ماله والعمد من كاهه أي اذا كانت الجناية خطأ وقد عفا عن نفسه وعفو
عن الدية فيعتبر من الثلث لأن الدية مال في حق الورثة في حق الورثة
يتعلق بهما فالعفو وصية فتصح من الثلث وأما العمد فوجبه القود وهو ليس
بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على السكال (صدر الشريعة)
(وتقضى) ديون الميت من الدية وبديل الصلح كذا في البرازية
(نوع في المتفرقات)»

(ولو) أن رجلا كان في بيت ليس معه ما ثالث وجسد أحدهم ما مذبحا قال
أبو يوسف رحمه الله يضمن إلا آخر الدية وقال محمد لا أضمنه (والعبد)
المرهون اذا وجد قتيل في دار المتهن أو الزاهر فالقيمة على رب الدار
دون العاقلة كذا روى عن أبي يوسف (ولو) وجسد الرجل قتيل
في دار بين رجلين لا أحدهما ثلثها ولا آخر ثلثها ما فالدية على عاقلةتهما
نصفان (من الغنية) (رجل) فقتل عبد أو بعير أو شاة أو دجاجة
ففي الشاة والدجاجة ونحوهما يجب ما نقص من القيمة وأما في العبد
فعليه نصف القيمة (رجل) جرح فقال قتلى فلان ثم مات فأقام وارثه
البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بينته لأن هذا حق الورثة وقد كذب
البينة بقوله قتلى فلان (من الغنية) (رجل) أمر رجلا أن يضع حجرا
في الطريق فوضعه فعطب به إلا أمر فضمه إلى الواضع (وكذا)
اذا قال اشترع جناحا من دارك أو ابن دكانا على بابك تمتنع به ففعل
فعطب به إلا أمر أو عبده أو دابته وكذا إلا أمر إذا بني ذلك للأمر بأمره
ثم عطب به إلا أمر وكان المأمور هو الذي بني ذلك (من الغنية) (ولو)
ازدحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدينته على بيت
المسال (من الغنية) (ولو) أن رجلا أراد أن يضرب إنسانا بالسيف
فأخذ نسيجه ذلك الإنسان إن يبيده فحذبه صاحب السيف سيفة من يده

فقطح بعض أصابعه فان كان القطع من المفصل فعليه القودلانه **محمد**
 وان لم يكن القطع من المفصل فعليه الدية (من الغنية) هذا ما يسن الله
 لذاته من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله تعالى أعلم
 «نوع فيما يتعلق بالديات»

(وفي التجريد) حكم الخطأ الدية والكفارة وسومان الميراث ولا
 خلاف في أن تقدير الدية من الابل مائة ومن الدنانير ألف ومن الدراهم
 عشرة آلاف (وعندهما) من البقر مائة بقرق ومن الشياه ألف شاة
 ومن الحامل مائة حلة (ودية) المرأة نصف ذلك (ودية) الذمي
 والمستأن كدية المسلم عندنا (ودية) الخطأ الخمس عشرون بنت
 مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
 جذعة (ودية) شبهة العمد أربع وخمسة وعشرون بنت مخاض
 وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة
 وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وفي) فتاوى
 القاضي الامام واختلافوا في تفسير حكومة العبدل قال بعضهم ينظر الى
 المجنى عليه انه لو كان مملوكا كم ينقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت
 تنقص عمر قيمته في الحر تجيب عشر دية قال والفتوى على هذا وما يسن
 الله فقله من الخلاصة (وفي) النفس الدية وكذا الانف والذكر
 والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان (وبعضه)
 اذا منع الكلام (والصلب) اذا منع الجماع وكذا اذا فاضها فلم
 تستمسك البول (ومن) قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء خطأ ففيه
 دية واحدة (وما) في البدن اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما
 نصف الدية (وما) فيه أربعة ففي أحدهما ربع الدية (وفي) كل
 أصبع عشر الدية وتقسم على مفاصلها والكف تبع المفاصل (وفي) كل
 سن نصف عشر الدية فان قلعها فمئة أخرى مكانها سقط أرشها (وفي)
 شعير رأس اذا حلق فلم يندب الدية وكذا اللحية والحاجبان والاهدا
 والبدر اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها (وفي) الشارب والحية والكوب

وندى الرجل وذكر الخصى والعندين ولسان الاخرس واليد
 السلام والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء والاصبع
 الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم تعلم هكته حكومة (واذا)
 قطع اصبعاً فشات أخرى ففيها الارش (وجهد) الصبي والمجنون
 خطأ وقد تقدم (والشجاج) عشرة الجراحة وهي التي تشق الجلد
 ثم الدامعة وهي التي تخرج ما يشبه الدمع ثم الدامية وهي التي تخرج الدم
 ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم ثم المتلاصقة وهي التي تأخذ في اللحم
 أكثر ثم السحاق وهي جادة فوق العظم اتصلت اليها الشجة ثم الموضحة
 وهي التي توضح العظم ثم المشائمة وهي التي تهشم العظم ثم المنقلة وهي التي
 تنقله ثم الآتمة وهي التي تصل الى أم الدماغ (وفي) الموضحة
 القصاص ان كان جرحاً وفي الباقي حكومة عدل ولا قصاص في شيء منها
 وان كانت جرحاً (وروى) في الموضحة وفيما قبلها القصاص دون
 ما بعدها (وفي) الموضحة الخطأ نصف عشر الدية (وفي) المشائمة
 العشر وفي المنقلة عشر ونصف (وفي) الآتمة الثلث وكذلك الجائفة فاذا
 نفذت ثلثان (والشجاج) تقتص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف
 والمجنب والظهر وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة عدل وقد تقدم
 بيان حكومة العدل (ومن) شجر جلا فذهب عقله أو شعر رأسه
 دخل فيه ارش الموضحة (وان) ذهب سمعه أو بصره أو كلامه
 لم يدخل ولم يقتص من الموضحة والطرف حتى يبرأ (ولو) شجبه فالتحمت
 ونبت الشعر سقط الارش والله تعالى أعلم وهذا ما يسن الله تعالى نقوله من
 المختار على وجه الاختصار

(باب القسامة)

القتيل كل ميت به أثر اذا وجد في محله لا يهمل قاتله وادعى وليه القتل على
 أهلها أو على بعضهم عدلاً أو خطأ ولا ينسب له يختار منهم خمسين رجلاً يلقون
 بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتلنا ثم يقضى بالدية على أهل المحلة وكذلك اذا
 وجد بدينه أو أكثره أو بعضه مع الرأس فان لم يكن فيهم خمسون رجلاً

كررت الايمان عليهم لثمت خمسين ومن ابي منهم يتجدد حتى يحلف
ويقضي بالدية الاولى (ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا عبد
ولا امرأة) (وان) ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم القسامة
ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان
فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق وكذا القائد والراكب (وان)
وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلته ان كانوا حاضرا والا كررت
الايمان عليه والدية على عاقلته (وان) وجد بين قريتين فعلى
أقربهم ما اذا كانوا يسمعون الصوت (ولو) وجد في السفينة فالقسامة
على الملاحين والراكب (وفي) مسجد محلة فعلى أهلها (وفي) الجامع
والشارع الاعظم الذي في بيت المال ولا قسامة (وان) وجد في بركة أو في
وسط الغرات فهذر وان كان محتسبا بالشاطئ فعلى أقرب القرى منه ان
كانوا يسمعون الصوت والله تعالى أعلم هذا ما يبرأ الله نفعه (من المختار) (ولو)
وجد في دار نفسه تدي عاقلة ورثته عنه أبي حنيفة رحمه الله وعند زور
لا شيء فيه وبه يفتى (القسامة) على أهل الحمة لا على السكان ولا على المشترين
فلو باع كلهم فعلى المشترين (وجد) قتيلا في دار بين قوم لبعضهم
أكثر فهي على الروس وفي سوق ملوك فعلى المالك وفي غير المملوك
والهجن لا قسامة والدية على بيت المال (ولو) وجد في معسكر في فلاة
غير ملوك في الخيمة والغسطة على ساكنيها هذا ما يبرأ تعالى
نفعه من الدرر والغرر والله الموفق لسبيل الرشاد

(باب المعاقلة)

وهي جمع مهقلة وهي الدية والعاقلة الذين يؤذونها وتجب عليهم كل دية
وجبت بنفس القتل فان كلن القاتل من أهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ
من عايناهم في ثلاث سنين سواء من جنت في أقل أو أكثر وان لم يكن
من أهل الديوان فقيباته يسقط عليهم في ثلاث سنين لا يبرأ الواحد على
أربعة دراهم وينقص منها فان لم تسع القبيلة ذلك ضم اليهم أقرب القبائل
نسبا (وان) كان من يتناصرون بالحرف فأهل حرفته (وان) تناصروا

بالجاني فأهله ويؤدى القاتل كاحدهم (ولا) عقول على الصبيان والنساء ولا بهـ قتل الكافر عن المسلم ولا بالعكس (وان) كان لا يذمى عاقلة فالدية عليهم والافى ماله في ثلاث سنين (وعاقلة) المعتق قبيلة مولا وعاقلة مولى المولا مولا وقبيلته (ورلد) الملائكة تعقل عنه عاقلة أمه فان اذناه الاب يعد ذلك رجعت عاقلة الام على عاقلة الاب (وتحمل) العاقلة خمسين ديناراً فصاعداً وما دونه في مال الجاني ولا تعقل العاقلة ما اعترف به الجاني الا ان يصد قوه واذا جنى الحر على العبد خطاً فعلى عاقلته وهذا ما يبرأ الله تعالى نفعه (من المختار) والله السوفى لسبيل الرشاد

« (فصل في المسائل المتعلقة بالحدود) »

(رجل) زنى بامرأة مائة لا حد عليه وعليه التعزير (لما) روى ان بهلول النباش فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا يوقى قوتهم من غير حد (ولو) أتى امرأة أو غلاماً في الموضع المكروه والعياذ بالله تعالى فليس عليه حد الزنا ولا كنه يستتاب بالتهزير والمحبس (وعندهما) عليه الحد (وفي) روضة الزندوسق ان الخلاف في الغلام أما لو أتى امرأة في الموضع المكروه منها يجب بالاختلاف (ولو) فعل هذا بعبد أو أمته أو منكره لا يجب بالاختلاف (قال) محمد رحمه الله في الاصل اذا زنى بامرأة خرساء لا حد على واحد منهما او جعل الجواب في الخرساء كالجواب فيما اذا كانت المرأة ناطقة وادعت المرأة انكاح بخلاف ما اذا كانت مجنونة أو صبيحة يجامع مثلها كان على الرجل الحد وبخلاف ما اذا كانت المرأة غائبة وأقر الرجل انه زنى بها أو شهد عليه الشهود فانه يقيم عليه الحد (من الغنية) (عن) ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدته يعمى عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به (وقال) من أتى بهيمة فاقتلوه واقولوا معه (وعن) جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان اخوف ما اخاف على امتي عمل قوم لوط (مصايع) (ولو) لا ط بامرانه
 أو عبده لا يجب الحد (وفي) جامع طهين الدين اللواط في عبده وفي الاجنبي
 والاجنبية فيهما أشد التعزير والراى فيهما الى الامام ان شاء قتله ان
 اعتاد ذلك وان شاء ضرب به وجب عليه (وقالا) فيهما الحد (وقال) أبو
 بكر يحرق بالنار (وعن) الشعبي برجم في الاحوال كلها (وعن)
 البعض يهدم عليه جدار (ولو) جرد امرأة وغانقها او قبلاها أو جامعها
 فيمادون الفرج حتى انزل فعليه التعزير (رجل) وجب عليه الحد
 وهو ضعيف الحلقة يخاف عليه التلف اذا ضرب بجدار قد رمى بمحتمل (خرانة
 الفتاوى) (رجل) زنى بصغيرة لا تعمم الجماع فافضاها الا حد عليه
 في قولهم جميعا ثم يتطرق في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر
 بالوطء وثالث الدية بالافضاء وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع
 الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية
 والمهر ايضا ولا يهرم عليه أمها ولا بنتها بهذا الوطء في قول أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف تحرم (من الغنية) (رجل) زنى بجارية مملوكة وقتلها بفعل
 الجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكروا فيه خلافا وذكر أبو يوسف
 في الامالى عن أبي حنيفة ان عليه الحد والقيمة وقال أبو يوسف عليه القيمة
 ولا حد عليه وهو الصحيح (ولو) زنى بامرأة فقتلها بفعل الجماع كان عليه الحد
 والدية (ولو) أقرت المرأة فقتلت زنت بهذا الرجل وأنكر الرجل لا حد
 على واحد منهما في قول أبي حنيفة وجه الله وقال لا تعد المرأة (وكذا) لو
 قال الرجل زنت بهذه المرأة وأنا كبرت المرأة الزنا لا حد عليه في قول أبي
 حنيفة وجه الله وقال هو احب الي محمد (ولو) قال الرجل زنت بهذه المرأة
 وقالت لابل تزوجني فانه يحد وعليه المهر لها (وكذا) لو أقرت هي
 بالزنا أربع مرات في مجلس مختلفة وقال الرجل لابل تزوجتها لا حد عليه
 وعليه المهر لها (من الغنية) (أربعة) شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فنظروا
 اليها فاذا هي بكر فانه لا حد عليه ولا على الشهود حد القذف (ولو) أقر الرجل
 أربع مرات في مجلس مختلفة انه زنى بامرأة ولم يعين المرأة حد الرجل

(من الغنية) (إذا) أقرب الحبوب بالزنا أو شهد عليه الشهود ولا يحسد (ولو)
 أقرب المحصى بالزنا أو شهد عليه الشهود وحدود كذلك العنين (ولو) أقرب
 الآخرى بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحسد ولو شهد عليه
 الشهود بالزنا لا تقبل (غنية) (زني) بجارية الغير ثم اشتراها أو بعتة ثم
 تزوجها فانهم ما يحسدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله وعن أبي يوسف
 رحمه الله في رواية لا يحسدان وفي رواية يحسدان (والحرمة) إذا زنت بعد
 تم اشترتها فانهم ما يحسدان جميعا (غنية) (ولو) وطئ جارية ابنه أو جارية
 امرأته وأدعى النسبة يجب له كل وطء مهر (العاقل) البالغة طاعت
 من صبي أو مجنون لا يحسد عليهما (وزاد) في النظام وعليها العدة ولا مهر
 لها (المرأة) إذا كرهت على الزنا كنت لم تحسد بالاجماع ولاتأثم
 بالتمكيد إن شاء الله تعالى (ومعنى) الكره على الوطء أن تكون
 مكرهة إلى وقت الإيلاج أما لو كرهت حتى أضجعت ثم مكنت قبل الإيلاج
 كانت مطاوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان (خزانه) (ولو) قال لا خير
 يا زاني فقال لا بل أنت يحسدان (الصبي) إذا زني بصبيسة لا يحسد عليه
 وعليه المهر في ماله لأنه مؤخذ بأفعاله وأذنه له لم يسمع (رجل) أقرب بالزنا
 أربع مرات ثم قال والله ما قررت دري عنه الحد (خزانه) (ولا) يجب
 الحد على وطئ جارية ولده وإن سفل مع العلم بحرمته لشبهة وجدت في المحل
 والشبهة إذا ثبتت في الموطوءة ثبتت فيها الملك من وجهه ولم يبق معه اسم الزنا
 فلم يجب مع علمه بحرمته الوطء لقيام دليل يدل على حله وإن تخلف هذا المانع
 فأورث بذلك شبهة ويسمى هذا النوع شبهة المحل ويثبت النسيب مع هذه
 الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع (منها)
 وطء الرجل جارية ابنه (ودليل) حله قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك
 لأبيك ثم إن جلدت وولدت يثبت النسيب من الأب ولا يجب العقور لقوله
 أباها بالتمكيد سابقا على الوطء وإن لم تحبل فعليه العقر لأن التملك لثمة لصيانة
 مائه عن الضياع ولا حاجة هنا فلا يثبت الملك (ومنها) وطء مطاوعته
 البائن (والدليل) فيه أن بعض الأهلية رضى الله تعالى عنهم جعل

الكنانية رجعية ومنهم من رضى الله عنه (ومنها) وطء المولى للجارية
المبيعة أو الممهورية قبل التسليم (والدليل) فيها أنها في يده فمضمانه يعود
إلى ملكه بالهلاك (وكذا) وطء المبيعة بالمبيع القاسد قبل التسليم
أو بعده أو بشرط الخيار لأن له فيها حق الملك (ومنها) وطء جارية
مكاتبه وعبد المأذون المستغرق بالدين لأن له حق كسبه (ومنها)
وطء الجارية المشتركة لأن ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وطء
الجارية المهرينة في رواية لأن سبب الملك العقد له ولهذا عند أهله لا يكون
مستوفيا لدينه فصار كالمشتركة بشرط الخيار للبائع (شرح الجمع)

« (فصل فيما يظهر في الزنا) »

(أربعة) شهدوا على امرأة بالزنا وأحدهم زوجها فان لم يكن الزوج قد فها
قبلت شهادتهم وحلت المرأة وإن كان الزوج قد فها أولا والمصلحة بها لها
فهم قد فة يحدون وعلى الزوج للعان لأن شهادته لم تقبل لكان التهمة
لأنه بشهادته سعى في دفع اللعان عن نفسه (من الغنية) (والزاني) إذا
ضرب الحد لا يجلس (والسارق) إذا قلع حدس إلى أن يتوب لأن
الزنا جنابة على نفسه فلو حدس حدس لأجل نفسه وأما السرقة فهي جنابة
على غيره ومن وجهه فلو حدس حدس لغيره وهو جائز (رجل) أتى بفاحشة
ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فان القاضى لا يعلم الناس بالفاحشة لاقامة الحد
عليه لار التوبة ودوب اليه (غنية الفتاوى) (التقادم) يمنع الشهادة
في الزنا والسرقة وحدهم التقادم بعضهم قد زعموا بشهر وهو قولهما وبعضهم
قد زعموا بستة أشهر وبعضهم فوضه إلى رأى القاضى (وفي) الأصل
لم يوقت أبو حنيفة (وعنه) ثلاثة أيام (وعنه) لا يقبل بعد ستة
أشهر وقيل لا يقبل بعد ثلاثة أيام إليه أشار محمد (نقله)

« (فصل فيما يبرهن بالاحصان) »

(رجل) زنى بامرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية
محمد (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يسقط الحد (وذكر)
أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله أن من زنى بامرأة ثم تزوجها أو

قوله الممهورية أي التي جعلت مهرًا لأمير أو غيره وجه السيد أم من الجنين على السكر

بمباركة ثم اشتراها لاحت عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعليه الحمد
 في قول أبي يوسف (وذكر) ابن سماعة في نوادره على عكس هذا وقال
 على قول أبي حنيفة عليه الحمد في الوجهين وفي قول أبي يوسف لاحت عليه
 في الوجهين (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن زني بامته ثم اشتراها
 فلاحت عليه وان زني بحرة ثم تزوجها فعليه الحمد والفرق بين النكاح
 والشراء أنه ملك عنها أو ملك العن في محل الحمل بسبب الملك للعن فيجعل
 الطارئ قبل الاستيفاء كالقصد بالسبب كما في باب السرقة فان السارق
 اذا ملك المسروق يمنع النفع فأما في النكاح فلا ملك لعن المرأة وانما
 يثبت له ملك الاستيفاء وهذا لو وطئت المذكرة وكوحت بالشفقة كان العقر لها
 فلا يورث ذلك شفقة فيما تقدم استيفاء عنها فلا يسقط الحمد عنه (من الغنية)
 (وينبغي) للقاضي أن يسأل شهود الاحصان عن الاحصان ماهو فان قالوا
 فيما وصفوا تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول أبي يوسف رحمه الله يكتب
 بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتب به ما لم يقولوا بجامعها (واجمعوا)
 على أنه لا يكتب بقولهم مسها أو لمسها (واجمعوا) على أنه يكتب بقولهم
 جامعها بوضعها (وفي) الباقي أنه يكتب بقولهم اغتسل منها (غنية) (ولو)
 خدلا بمرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئت المرأة لم يطأني فان الزوج
 يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها (رجل) أقر عند
 القاضى بالزنا أربع مرات فامر القاضي بجمعه ثم قال والله ما أقررت بشئ يدرك
 عنه الحمد هذا ما يبرأ الله تعالى نقله من مجموع مؤيد زاده شارح الطحاوي
 (لا يحل) شرب الخمر الا عند الضرورة للعطش يشرب قدر ما يدفع العطش
 فلو أنه شرب الخمر مقدار ما يروي فسكر لاحت عليه لانه ضرورة فيباح هذا
 المقدار لدفع العطش فقط (ومن) شرب منه ما يصل الى جوفه يحد
 ثمانين جالدة ان كان حر أو أربعين ان كان عبدا (ومن) وجس في فيه
 راتحة الخمر أو فاء خمر الا يحل شرب الخمر للداوي لا بأس به فان ذهب به عقبة
 لم يحل فان سكر منه لا يحل عنده ما خلا فالله يدركه الله تعالى ومن زني
 في رمضان فادعى شفقة تسقط الحمد عزروا حدس هذا ما يبرأ الله تعالى
 نقله (من الخلاصة) والله تعالى الموفق لسبيل الرشاد

« (نوع في حث القسندف) »

وفي جنائيات النوازل رجل قال لا تخبر يا خبيث لا يقول له بل أنت والاحسن
ان يكف عنه ولا يجيب ولو رفع الامر الى القاضي ليؤدبه يجوز ولو اجاب مع
هذا لا بأس به (ولو) قال لا تخبر يا ديوت أو يا فاجر أو يا فاسق أو يا يهودي
أو يا مخنث لا يجب المحذور لكن يعزريه في اذا قال لاصالح أمة اذا قال
للفاسق يا فاسق أو قال للعن بالصل لا يجب شيء واختيار التعزير الى القاضي
من واحدة الى تسع وثلاثين وهذا عندهما وهذا في الفتاوى (وفي) شرح
الطحاوي في كتاب الحدود والتعزير على اربع مرات تعزير اشراف الاشراف
كالعلماء والعلماء وتتعزير الاشراف كالدهاقنة وتعزير اوساط الناس
وتعزير الخسائس وتعزير اشراف الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول
القاضي بلغني انك تقول كذا أو تفعل كذا وتعزير الاشراف الاعلام
والجور الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهم السوقة الاعلام
والجور الى باب القاضي والمجس وتعزير الخسائس الاعلام والجور
الى باب القاضي والضرب والمجس بعد ذلك قال المصنف رحمه الله
« هبت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي أو الوالي جاز ومن
جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال ومما اتصل بهذا
العبد اذا اساء الادب فلامولى أن يعزروه وؤدبه ولا يجاوز الحد به وكذا
امر أنه قال الله تعالى واضربوهن أباح تعزير النساء عند الحاجة اليه
(الساحر) اذا ادعى انه خالق ما يفعل ان لم يذب يقتل والساحرة تقتل بردتها
ان كانت تعتقد ذلك وان كانت المرتدة تقتل ولو كان الساحرة تقتل بالاثم
وهو ما يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله ان اقتلوا الساحر
والساحرة (رجل) يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرء وزوجه بتلك اللعبة
فهذا ساحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا ذكره طلقا وهو محمول على ما اذا
كان يعتقد ان له أنرا (رجل) علم ان فلانا يتعاطى من المنأ كرهل له
أن يكتب الى أبيه بذلك ان وقع في قلبه ان اباه يقدرو على ان يغير على ابنه
يجل له ان يكتب به الى أبيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر لا يكتب (وكذا

بين المرء وزوجه وكذا بين السلطان والريعية اه هذا ما يسر
الله نقله من الخلاصة والله الموفق لسبيل الرشاد
(باب السرقة)

(ركنهما) أخذ الشيء شفية (ومعناها) مال محرر ومملوك وهو شرط (ونصابها)
قدر عشرة دراهم مضروبة (وحكمها) القطع (فان) سرق مكافحاً أو عبد
قدر النصاب محرراً بلا شبهة كان كبيت أو صندوق أو يحفظ كماله
في الطريق أو مسجد عنده مال واقرت به امرأة أو شهد رجلان بأن سألها
الامام كيف هي أو ما هي ومتى هي واين هي وكفى هي وعن سرق
وبيناهما قطع (وان) شارك جمع في النصاب كل قدر نصاب قطعوا وان
أخذ بعضهم (وقطع) بالساج وبالأبنوس والصندل والفصوص
الحضر والياقوت والزبرجد والانياء والباب (ولا) يقطع فيما
وجد مباحاً في دارنا كخشب وحشيش وقصب وسهم وطير
وزرنج ومغرة ونورة (ولا) بما يفسد سريعاً كالبخيل ولحم وفاكهة
وطبسة وتمر على شجر وبطنج وزرع لم يحصل له المهرز (ولا) في
اشربة مطربة وآلات لهو وصايب ذهب أو فضة وشطرنج وزبد
ومصنف وصبي حر ولوحامين وعبد ودقتر الحجاب ولا في كلب وفهد
وزيت وتبن ومال عامة في بيت المال ومال له فيه شركة ومثل حقه حالاً
أو مؤجلاً ولو يزيد وما قطع فيه وهو بحاله لا ان تغير وسرق ثانياً قطع كغزل
قطع فيه ثم سبج فسرق ولا من سرق من ذي محرم محرم منه بخلاف مال
في بيت غيره ومال مرضعته ولا من الزوج وعرس ولا من مال خاص له من
سيدة وعرسه وزوج سيدة ولا من مكاتبه ومبعوضه ومغرم وحمام وبيت اذن
في دخوله أو سرق شيئاً ولم يخرج منه من الدار أو دخل بيتاً وناول من هو خارج
أو نقب بيتاً وأدخل يده فيه وأخذ شيئاً أو طرقت به خارجة من كم غيره (اما)
الاطرار وحل الرباط فان طرقت الرباط من خارج فلا قطع وان حل الرباط أو
سرق أو حل جمل من قطار أو حلال قطع ان حفظه ربه أو نام عليه أو شق
الحل فأخذ منه شيئاً أو أدخل يده في صندوق غيره أو كره أو حبيبه أو أخرج

وعداً مطلقاً كيدراً أو صغيراً على قول أبي يوسف وبعضهم يرى القطع في الصغير الغنم المملوكة مال وقوله وحمام أي بنهار وقوله طر أي شق اه عمي

من مقصورة دار فيها مقاصير إلى خارج أو سرق رب مقصورة من مقصورة
أخرى فيها أو ألقى شيئا من حرز في الطريق ثم أخذه وحمله على سمار فساقه
وأخرجه من الحرز هذا ما يشر الله تعالى نقله من صدق الشريعة
« (فصل في جنائية الميمنة والجنائية عليها) »

(ضمن) الزاكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يديها أو
رأسها أو أذنها أو كدمت أي عضت بمقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت
بيدها أو صدمت أي ضربت بنفسها شيئا (فلو) حدثت هذه الأشياء وهي
تسبب في ملكه لم يحرم الميراث ويلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ملك غيره
فلو كان سيرها باذنه كان كماله والضمن ما تلف مطلقا إلا ما نفيت برجلها
أرذنها سائرة إذا لم يمكن الاحتراز عنها مع سيرها أو عطبت بمراث أو بات
في الطريق سائرة (فلو) أوقفها لغيره ضمن إلا في موضع اذن الامام
بابقائها فيه (وان) أصابت يديها أو رأسها أو أذنها أو كدمت أو
أثارت غبارا أو حجرا صغيرا ففقا عينا أو أفسدت ثوبا لا يضمن السائق
للدابة والقائد كالأرب في الضمان وعليه أي الزاكب الكفارة لأنه
مباشر وحكم المباشر أن لا يرث إن كان المقتول مورثه بخلاف ما أي السائق
والقائد حيث لا كفارة عليهم ما ويرثان لأنهما متساويان والكفارة وحرمان
الأرث ليسا من أحكام التسبب (ضمن) عاقلة كل حر فارس أو راجل
دية إلا أن أصطدما وما تناول لم يكونا من الجهم وكان الاصطدام خطأ ولو
عمدا فنصفها أي الدية ولو عبيدين ففيه بدردهما ولو أحدهما حرا
والآخر عبدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد
ويضمنها عاقلته (سائق) دابة سقط بعض أداها على رجل فمات
وفائد قطار وطئ بعير منه رجلا فمات فمعه سائق في جانب الأبل ضمن
وأما إذا لم يكن في جانب الأبل بل بوسطها وأخذ زمام واحد منها ضمن
وحده (قتل) بعير بطه على قطار يسير بلا علم قائد رجلا ضمن عاقلة
القائد الدية ورجعوا على عاقلة الزابط فلور بطها والقطار واقف ضمنها
أي الدية عاقلة القائد بالرجوع كذا إذا علم القائد انتهى هذا ما يشر الله

قوله ما نفيت ثوبا أي ضرب ثوبا

تعالى نفعه من الدرر والغرر وقد تقدم في فصل الضمانات ما يتعلق
بالتجنيات فليراجع والله الموفق لسبيل الرشاد
(الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزادة والمساقاة) *

(كتاب الشرب) وفي فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عليه الصلاة
والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار ولم يرد به شركة الملك
وانما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يجرز في الحياض والعيون والآبار
والانهار فكل واحد ان يشرب منها ويسقي دوابه وان فيه ما تقطاع
ذلك الماء ولا يسيق بها ارضه ولا زرع (وفي الاصل) المياه ثلاثة (الاول)
في نهاية العموم كالانهار العظام كدجلة والفرات وحيون وسبحون وهي
يسق بماء وكذا لا حد ولكل واحد ان يستقي منها ويسقي دابته وارضه
ويشرب به ويتوضأ به ولكل واحد نصاب الطاحون والساقية والدالية
واتخاذ المشرقة واتخاذ النهر الى ارضه بشرط أن لا يضر بالعمامة فان أضر
يمنع من ذلك فان لم يضر فعل ذلك ولم يمنع وان أضر وقيل لكل واحد من
أهل الدار مسلم او ذمي أو امرأة أو مكاتب منه (الثاني) في نهاية
الخصوص كماء الحب والكرز وليس لاحد أن ينتفع به الا باذن صاحبه
(وفي) الفتاوى في كتاب الصلاة لو صب ماء حب انسان يقال له املاء
فان اضطر اليه فيمنع من انتفع به بغير اذن صاحبه (الثالث) المتوسط
وهو ماء الانهار والآبار المملوكة والحياض ولكل واحد ان يسقي دابته
الا اذا كان له جبال وأبقر كثيرة يخاف صاحب النهر فساد المسناة
وتقريب النهر فيمنع منه هكذا في الفتاوى (وان) كان الحوض
في دار رجل او في بستانه فاستقى آخر منه ليس لصاحب الدار والبستان
ان يأخذ ذلك منه الا ان لصاحب الملك أن يمنع من الدخول في ملكه
ولكل واحد ان يقول لي حق في دارك فاما ان توصاني اليه أو تكتني من
الدخول وهذا اذا كان له مستقي غير ذلك فان لم يكن فله أن يدخل داره بغير
اذنه (الكل) في نسخة الامام المرخسي (وفي) فتاوى القاضي
نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب منه من هذا النهر كان لصاحب

الحبس بالضم الخبائية وقوله وأبقر بالضم من جموع البقرة والمسناة بالفتح طائفة بيني وفي وجه الماء وتسمى السدانة

الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا
 النهر وليس له ان يسقي ارضاً منه او شجرة او زرعاً ولا ان ينصب دولا باعلى
 هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقي زرعه
 او شجره اختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل النهر ان
 يمنعوه (وفي) شرح الشافعي لا يجوز بيعه وليس لاحد ان ينصب الطاحونة
 ولا غيرها على الانهار المشتركة لا قوام مخصوصين وليس للسلطان ان ياذن
 لهم بذلك وان اذن لم يعتبر اذنه (نهر) بين قوم عليه ارضون لم يعرف كيف
 كان اصله اختلفوا فيه يسمي بينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى
 لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك الا برضى الاخرين والخيار
 انه اذا لم يمكنه سقي ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم
 بالماياة فان اصطلموا على ان يسكر كل شارب يوما جاز وليس لاحد ان
 يكرى منه نهر الا برضى الاخرين وكذا نصب الرعي الا ان يكون موضع
 الرعي في ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء (ومن) كان له شرب في ارضه
 في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه فليس له ذلك (ومن) جعل باب داره
 في اعلى جائده له ذلك كذا في مختصر عصام وقصة شرح الطحاوي (وفي)
 كتاب الشرب للامام خواهر زاده لو اراد ان يجعل شربه اسفل او اعلى له ذلك
 وهكذا في نسخة الامام البرقي (وذكر) الصدر الشيرازي في كتاب الحيطان
 ولو اراد ان يسوق شربه الى ارض اخرى لم يكن له ان يشرب فيمائه لم يميز
 (وهذا) كطريق بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقا للممر دار اخرى
 لم يميز (الكل) في الاصل (وفي العيون) نهر مشترك بين قوم اذنوا رجل
 في السقي منه الارحلافانه لم ياذن له ليس له ان يسقي حتى ياذنواكاهم كذا
 روى هشام عن ابي يوسف رحمه الله (وفي) مزارعة النوازل عن محمد بن
 مقاتل في رجل سرق ماء فساقه الى ارضه او كرمه فانه يطيب له ما خرج
 وهو بمنزلة رجل غصب شعير او ثبنا ومن دابته فعليه قيمة العلف وما زاد
 في الدابة فهو طيب له (قال) رحمه الله فعلى قياس هذا لو سرق اوراق
 التوت واعطى دودا الصافي فلا يرسم يطيب له وعليه قيمة الاوراق

قوله يسكر أي يسكر والصدرا كذا في نسخة القليل والاصح هو زاده

* (فصل في مسائل الماء) *

في فتاوى القاضى الامام رجل اراد سقى ارضه او زرعها من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشئ عليه كالممنوع الراعى حتى ضاعت المواشى (رجل) له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقى ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام على البردوى ان غاصب الماء يكون ضامنا (وفي) متفرقات الفقيه ابى جعفر رجل سقى ارضه فتعدى الماء الى ارض جاره ان اجرى الماء اجراء لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جاره يضمن وقد تقدم مثل هذا في الضمانات والله اهل

* (نوع في الارض الموات) *

(وفي الاصل) من احيا ارضاً ميتة باذن السلطان ملكها وبدون الاذن لا وعندهما ملكها بدون اذن السلطان (والارض) الميتة كل ارض من اراضي السواد والجبال لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك واراضى بخارا ليست بموات لانها دخلت في القسمة وتصرف الى اقصى مالك او بائع في الاسلام او الى ورثته وان لم تعلم ورثته فحينئذ التصرف للقاضى (وقال) رحمه الله هكذا قال الامام ظهير الدين المرغيناني (وتفسير) الاحياء ان يبنى عليها او يغرس او يكرى او يسقى وهكذا في مزارعة النوازل هذا ما يبراه الله ثقله من الخلاصة

* (فصل في المزارعة) *

(قال) في الاصل اذا دفع المزارع الارض الى آخر مزارعة فالمزارعة فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والخارج لصاحب الارض ان كان البذر منه والعامل ان كان البذر منه وان كان من رب الارض فعليه اجر مثل عمل العامل ولا يجب اجر المثل في عمل العامل يجب اجر مثل الارض في المزارعة الفاسدة ويجب اجر مثل البقر (والمراد) من قوله يجب اجر مثل الارض والبقر يعنى يجب اجر مثل الارض مكرورة أما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة واجر المثل يجب بالغنا بالغ عند محمد وعند ابي يوسف لا يزداد على المشروط (والمزارعة) جائزة على قولهما

قوله مكرورة كقولنا مكرورة

والفتوى على قوله - ما (ثم) ان ابا حنيفة انما فرغ المسائل على قول
من جوز المزارعة لعله ان الناس لا يأخذون بقوله (ثم) للمزارعة
شرايط وركن وحكم وصفة (أما) ركنها لايجاب والقبول (وأما)
شرايطها فن جلة ذلك كون الارض سالحة للمزارعة وكون رب
الارض والعامل من أهل العقد وبيان المدة سنة أو سنتين بشرط في المزارعة
وفي المعاملة تجوز من غير بيان المدة استحسانا وتقع على أول ثمرة تخرج
في تلك السنة (وفي النوازل) عن محمد بن سلمة المزارعة من غير بيان
المدة جائزة أيضا وتقع على سنة واحدة تعني على زرع واحد وبه أخذ الفقهاء
أبو الليث وقال انما شرط أهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة
عندهم متفاوت وابتداءها وانتهائها مجهول ووقت المعاملة معلوم
فأجازوا المعاملة وتقع على أول سنة ولم يجزوا المزارعة أما في بلادنا
فوقت المزارعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالعامية (ولو) دفع أرضه
لمزارعة خمس سنين فمضى فاسدة (ومن) شرايطها التخلية حتى
لشرط في العقد ما يعذبه التخلية مثل عمل رب الارض تفسد المزارعة
(ومن) شرايطها بيان ما يزرع في الارض قياسا وفي الاستحسان ليس
بشرط (ومن) شرايطها بيان من عليه البذر (ومن) بعض أئمة يلح
ان كان يدينهم عرف ظاهر ان البذر يكون على أحدهما بعينه لا يشترط بيان
من عليه البذر (ومن) شرايطها ايمان النصيب على وجهه لا يقطع
الفرقة بينهما في الخسارح بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع
أو ما أشبه ذلك فان يدينان نصيب أحدهما ينظر فان يدينان نصيب من
لا يذر من جهة جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان يدينان نصيب من كان
البذر من جهة جازت المزارعة استحسانا (ومن) الشرايط في المعاملة
أن يكون العقد واقعا على ما هو في حد ذاته وجب يدين نفسه بسبب
عمل العامل حتى لو عقدا عقد المعاملة على ما يتناهى عظمه وصار بهال
لا يدين نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة (وأما) بيان
حكمهما فقول حكمهما اثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من

جهة المزارع والشركة في المخرج (وأما) بيان صفة المعاملة
 والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو أراد أحدهما السفر
 ليس له القسح إلا بعذر والمزارعة لازمة من قبل من لا يذر منه حتى لا يملك
 القسح إلا بعذر. لكن غير لازمة من قبل من له البذر قبل القاء البذر
 في الأرض حتى يملك القسح من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر
 والإنسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإنه ليس له الوطء بما يؤدي
 إلى تلف المال على أحدهما فيلزمه المضي فيها إلا بعذر (والعذر) أن
 يمرض العامل أو يلقى صاحب الفحل دين فيضطر إلى بيعه لأن فيه ضررا
 ظاهرا أمّا ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافتراؤه بعد ما يلقى البذر
 في الأرض تصير لازمة من الجانبين قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة
 على سبعة (أوجه) (أحدها) أن تكون الأرض من أحدهما
 والبقر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل جائز وصاحب البذر مستأجر
 للأرض (الثاني) أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر وهذا جائز
 أيضا وصاحب البذر مستأجر للعامل ليعمل به (الثالث) أن
 تكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر وآلات العمل والعمل من
 الآخر وهذا جائز أيضا (الرابع) أن يكون البذر من العامل
 والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
 أنه يجوز (الخامس) أن يكون البقر من أحدهما والباقي من الآخر
 (السادس) أن يكون البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر
 (السابع) أن يكون البذر من واحد والباقي من الآخر فالمزارعة
 فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة (رجل) دفع أرضا وتخللها زرعها المزارع على
 أن يقوم على الفحل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر إن
 كان البذر من المزارع فسدت المزارعة والمعاملة لأنه صفة قمتين
 فإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لأنه أجرة وإن كانت المعاملة
 مطوفا على المزارعة بأن يقول أدفع إليك هذه الأرض فتزرعها ببذورك
 وأدفع إليك ما فيها من الفحل معاملة جاز مطلقا (وفي النوازل) رجل

له أرض أراد أن يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها أو يكون ذلك بينهما
فالحيلة أن يشتري نصف البذر ويقبضه ويبرزه البائع من الثمن ثم يقول
له ازرعها علي ان المخرج بينهما نصفان فما خرج فهو بينهما لان البذر
منهما (وفي النوازل) ايضاً رجل دفع الى رجل أرضاً مزارعة سنة فزرعها
فرفع ثمرتها ثم زرع السنة الثانية بغير اذن رب الأرض فنبت الزرع أول
ينبت فبلغ ذلك رب الأرض فلم يحزران كانت العادة بين أهل تلك القرية
انهم يزرعون المرة بعد الأخرى بغير مزارعة جديدة فذلك جائز (وفي)
فتاوى النسفي رجل زرع أرض الغير بغير أمره ينظر الى العرف ان كانت
مماصة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله وهذا اذا كانت معدة لذلك
بان كان صاحب الأرض ممن لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة وفي أول
مزارعة النوازل رجل زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان الأرض
هذا قول نصير وقال محمد بن سامة ينظر بكم تستؤجر قبل استعمالهما وبكم
تستؤجر بعد استعمالهما فيجب عليه نقصان ذلك (رجل) زرع أرض
غيره بغير اذنه ثم قال رب الأرض ادفع الى بذري فأكون اكاراً لك ان كان
البذر مستهلكاً لا يجوز وان كان قائماً يجوز والله أعلم

«(فصل في اعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون)»

(الاصل) ان كل عمل لا بد للمزارعة منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه
من الأرض المدفوعة اليه فان المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطاً
في العقد أو لم يكن كالسقي والتبذير وكل عمل للمزارع منه يتدفق في تحصيل
الزرع الا انه من عمل يزيد في جردة المخرج ان كان ذلك مشروطاً في عقد
المزارعة يجبر عليه (وحفر) البئر واصلاح السناة على صاحب الأرض
ايضاً وفتح فوجة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل الا ان يبعد
أو يكون في موضع وثم ظلمة يمنعون الماء فيه ثم يذبحون على رب الأرض
قال هكذا أفق الشيخ الامام طهير الدين (وحفظ) الزرع على المزارع
الى وقت الادراك وبعد ذلك عليهما (وان) شرط الحفظ على المزارع
بعد الادراك او شرط مؤنة الماء على المزارع ينبغى أن لا تقسم المزارعة

(واذا)

(واذا) أدرك الباذنجان والبطيخ فالجمل والالتقاط عليهما (واذا)
صار الزرع قصيلا فارادا أن يفصلا ويبيعا كذلك فالتفصل عليهما والله
سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فيما يكون عند رافق مبيع المزارعة)

(وفي الأصل) السفر والمريض عند من قبل المزارع (ولو) كان المزارع
سارقا يخاف على الزرع والتمر منه فهذا عذر (ولو) أراد صاحب الأرض
البيع بعذر الدين والبذر من المزارع أن يحمل المزارع في الأرض من
السكراب وتسوية المستنقعات وأشياء ذلك لأنه لم يزرعها فلهما صاحب الأرض أن
يبيعها ولا شيء للعامل على رب الأرض وإن كان المزارع قد زرع الأرض
ونبت الزرع فليس لرب الأرض أن يبيعها حتى يستحصد الزرع فسألو
حبيبهم القاضي بالدين خلى سبيله (ولو) زرع المزارع ولم ينبت الزرع
حتى لمحق رب الأرض دين فادح اختلاف المشايخ في جواز البيع (وفي) مزارعة
النوازل رجل دفع لرجل أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم إن رب الأرض
باع الأرض مزروعة فلا يخلو أما أن يكون باعها برضى المزارع أو بغير رضاه
وأما أن يكون البذر من جهة رب الأرض أو من جهة العامل (فإن)
باعها برضاه ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا شيء للمزارع
من الثمر لأنه انما يثبت له الحق بعد النيات أما قبله فلا حق له فيه (وإن)
كان البذر من قبل المزارع نابتا فإن أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع
فيه قائم (وإن) كان ذلك بغير رضاه فلا مزارع أن يبطل البيع
(وكذلك) لو دفع السكرم معاملة ثم باعها إن لم يكن خرج منه شيء فلا شيء
للعامل لأنه ليس له فيه حق فإن خرج وأجاز جاز ونصيبه فيه قائم وإن كان
بغير رضاه فله أن يبطل البيع (واذا) مات رب الأرض بعدما نبت الزرع
قبل أن يستحصد والبذر من المزارع يبقى العقد إلى أن يستحصد الزرع
استحسانا ولا يجب شيء من الاجرة على المزارع (هكذا) إذا قال المزارع
أنا لأقلع الزرع فإن قال أنا أقلم الزرع فإنه لا يبقى عقد المزارعة وإن
اختار المزارع القلم فلورثة رب الأرض خيار ثلاث إن شاء وأقلعوا الزرع

والقاضي يدينهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع بامر القاضي حتى يرجعوا
على المزارع بجميع النفقة وان شاءوا غرموا حصة المزارع من الزرع
والارض وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا يغرم ورثة رب الارض بان كرب
شيئا (ولو) مات بعد الزراعة قبل انقضت المزارعة ولا يغرم ورثة رب الارض للمزارع
لكن المزارع أنوار راعة حتى انتقضت السنة والزرع بقل فاراد رب الارض
أن يقطع الزرع وأبى المزارع فليس لرب الارض أن يقطع الزرع وتثبت
بينهم الجارة في نصف السنة حكما حتى يستقصدوا العمل عليهم انصفان حتى
يستقصدوا وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فله رب الارض خيارا
ثلاث على ما ذكرنا (واذا) أنفق بعد انتهاء الزرع بامر القاضي رجوع على
المزارع بنصف النفقة (ولو) انتقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبى
العامل الغرم يترك بغير اجارة في يده (اذا) هرب المزارع في وسط السنة
والزرع بقل فانفق عليه رب الارض حتى استقصد رجوع على العامل بما
أنفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع ميمينه على عمله وان
مات المزارع والزرع بقل فقتالت ورثة المزارع فمن فعله على حاله حتى
نستقصدها فذلك لهم ولو قالوا بقل الزرع ولا تعمل لا يجبرون على العمل

« (فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة) »

(وفي الاصل) اذا كان البسند من المزارع له أن يدفع الى آخر مزارعة
وان لم يأذن له رب الارض أصلا فلا يدفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر
على أن يعمل بثمره والشروط في المزارعة الاولى أيضا النصف فان خارج بين
رب الارض والمزارع الثاني نصفان ولا شيء للمزارع الاول (الكل)
في الاصل هذا ما يسم الله نقله من الخلاصة والله الموفق

« (كتاب المساقاة) »

المساقاة هي في الاصل دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة
حكما وخلافا وشرطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفتوى على
مذهبنا وفي غيرها طاعة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لها وفي ان شروطها

كشروطها وفي كل شرط يمكن وجوده في المساقاة كالمساقاة العاقدين
ويبان نصيب العامل والتخامة بين الأشجار والعامل والشركة في الخارج
فما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي المساقاة جائزة
والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة أشبه
بها لان الشركة في الربح فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في مجرد الربح
وهو ما زاد على البذر والامدة فانها تصح بلا ذكرها استحسنانا فان لا ادراك
الثمر وقتما معلوما ويقع على أول ثمرة تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك
الثمر الرطبة بالفارسية سببت فانه اذن دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط
بيان المدة فثبت ان ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشهر
(أقول) الغالب ان البذر في غير مقصود بل تصح في كل سنة ست
مرات أو أكثر وان أريد البذر تصح مرة وتترك مرة ثانية الى أن يدرك
البذر ففيها لا يوجد البذر ينبغي أن تقع على السنة الاولى وذکر مدة لا يخرج
الثمر فيها فيفسدها وذکر مدة قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ تصح
فلا يخرج في وقت مسمى فعلى الشرط والافعال عمل أجزاها مثل أي
يعمل الى ادراك الثمرة (وتصح) في الكرم والشجر والبطاب
واصول الباذنجان والنفل وان كان فيه ثمر الامدركا كالمزارعة هذا عندنا
وعند الشافعي رحمه الله لا تصح الا في الكرم والنفل وانما تصح فيهما
بعد بث خيبر وفي غيرهما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكر
تحتاجه الناس (ثم) اذا هتت تصح وان كان الثمر على الشجر الا ان يكون
الثمر مدركا لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالمزارعة تصح
اذا كان الزرع بقلا ولا تصح اذا استحصد لكن اجارة الارض لا تصح الا ان
تكون خالية عن زرع المسالك (فان) مات أحدهما أو مضت مدتها
والثمر في يقوم العامل عليه أو وادته وان كره الدافع أو ورثته أي ان مات
العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع
يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع استحسنانا دفعا للضرر ولا تفسخ الا
ببذر وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل أو سارقا يخاف على نفسه أو

نحوه مندر و لو دفع قضاء مدت معلومة لم غرس و يكون الشجر والارض
بينهما لا يصح لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والشجر والغرس
لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله لانه في معنى قفزا الحسان لانه
استجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الغراس
لصاحبه لانه غرس برضاه ورضي صاحب الارض فصار تبعها للارض
(وحيلة) الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر
صاحب الارض العامل ثلاث سنين مثلا بشئ قليل ليعمل في نصيبه هذا
ما يسهل الله نقله من صدر الشريعة والله سبحانه وتعالى أعلم

« (الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به) »

(جدار) بين شريكين إذا أحدهما أن يرفق في البناء عليه لا يكون له ذلك
الاباذن الشريك أضرب بالشريك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين
انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة فإدسا صاحب العيال أن يبنيه وأبي الآخر
قال بعضهم لا يجبر الآتي وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن
يكون بينه ما ستره (قال) الامام نضر الدين قاضي خان ينبغي أن يكون
الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن استكمل
واحد منهما ان يبني في نصيبه ستر فلا يجبر الآتي على البناء وان كان أصل
الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الآتي على البناء غنية
الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عليه جمولات فهو
الجدار فرقه أحدهما وبناءه على نفسه ومنع الآخر عن وضع الجمولات
على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكافي يظهر ان
كان عرض الجدار بحال لوقسم بينهما أصاب كل واحد منهما موضع فيمكنه
ان يبني عليه حائطا يحتمل جمولاته على ما كان في الأصل كان الباني متبرعا
بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الجمولات عليه وان كان بحال
لوقسم لا يصح ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع الجمولات
على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء غنية (جدار) بين
رجلين لا أحدهما جمولة وليس للآخر جمولة فاراد الذي لا جمولة له ان يضع

عليه جملة مثل جملة شريكه اختلوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان
كانت جملة الشريك محدثة فلا تخران يضع (وقال) الفقيه أبو
اليث لا تخران يضع عليه مثل جمولته ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه
مقر بأن الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد
منهما عليه جذوع أو جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزد في جذوعه
ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رحاين
لاحداهما عليه بناء فأراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول
من الايمن الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد
أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضرراً بالحائط وان
أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر
مما كان رأس الحائط لا يحتمل ما يحتمله أساس الحائط فانه يمنع وعن محمد
رحمه الله ان كان الحائط المشترك قد رقاوة الرجل فأراد أحد الشريكين
ان يزيد في طوله ليس له ذلك الا باذن شريكه (غنية) (وفي) فتاوى
أبي اليث رجل أذن له جاره في وضع الجذوع على حائطه أو حفر سرداب
تحت داره ثم باع داره فله شترى رفع الجذوع والسرداب الا اذا اشترط
في البيع ترك ذلك فيمنع فلا يكون له ذلك (وذكر) قاضي خان مسائل من
جنس ذلك الى ان قال ان كان أحد بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضى
أهلها فاشترى رجل من غير أهل تلك السكة داراً منها فله أن يأمره
برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبنى عليه سة فأتى
أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان
في القديم كذلك (بزازية) (جدار) مشترك بين اثنين انهم لم يظهر
انه ذو طابقين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه
ويكتفي بالطابق الذي هو من جانب شريكه ستره وأبي الشريك ذلك قال
الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقرّا قبل ظهور ما ظهر ان هذا الحائط
بينهما أفليس لاحدهما ان يحدث فيه شيئاً يغير أمر الشريك وان كانا أقرّا
أن كل حائط من يليه فكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب (غنية)

(حائط) بين رجليه لا حدهما عليه جذوع فأراد ألا يترك أن يضع عليه
جذوعاً مثل جذوع صاحبه فنهىه ألا يترك أن الجدار لا يمتلئ ذلك قال
الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع أن شئت فخط عنه ما يمكن
أن يترك من الحمل وإن شئت فرفع حملك حتى تستوي لأن صاحب الحمل
أن كان وضع بغير اذن الشريك فهو ظالم وإن وضع بأذنه فهو حاربه
والدارية غير لازمة (قال) الفقيه أبو الليث وعن أبي بكر خلاف هذا
ويقول أبي القاسم تأخذ (غنية) (جدار) بين رجليه لا حدهما عليه
جمولة وليس لألّا يترك عليه نقي فقال الجدار إلى الذي لا جمولة له فأشبهه على
صاحب الجمولة فلم يرفعه حتى سقط فأضرب بالشريك قال أبو القاسم إذا ثبت
الاشهاد وكان محققاً ومؤكد من رفعه بعد الاثبات يضمن المتهود
عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه (غنية) (حائط) بين رجليه
أنه يضمن قيمته ما فسد من سقوطه قال أبو القاسم إن بناءه بنقض
الحائط الأول يكون متبرئاً ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه
وإن بناءه بابين أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يعمل على الحائط
حتى يؤدي نصف قيمة الحائط (غنية) (حائط) بين رجليه لا حدهما عليه
جذوع واحد ولا يترك عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذوع موضع
جذوعه وكل الحائط لألّا يترك استعساناً وفي القياس يكون جميع الحائط
بينهما وبه كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً ثم يرجع إلى الاستعسان وهو
قول أبي حنيفة رحمه الله (غنية الفتاوى) (حائط) مشترك بين رجليه
وهي ويضاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجسر على نقضه (وعنه) إذا أراد
أحدهما أن ينقص جداره مشترك وأبي الأثر قال له صاحبه أنا أضمن لك
كل ما ينقص من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فأنه يضمن
من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك (غنية) (هدم) بيتيه
ولم يكن والجيران يتضررون بذلك كان لهم بهيرة على البناء إذا كان قادراً
والخيار ليس لهم ذلك (طحاوية) أو حسم مشتركاً بينهم بعضه وأبي

الشريك عن المارة يجبر أمّا إذا انهدم الكل وصار صهرا لا يجبر وإن كان
 الشريك معصرا يقال له أنفق حتى يسكن دينه على الشريك ولو أنفق
 أحدهما في مرتما يغير إذن الشريك لا يكون متبرعا (خزانة الفتاوى)
 هذا ما يسر الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل
 وجعل أراد أن يفتقد داره يستأنا ليس بجاره أن يمنع من ذلك إذا كانت
 الأرض صلبة لا يتعدى ضرر النساء إلى جداره وإن كانت رخوة يتعدى إلى
 جداره له أن يمنع (وعلى) هذا إذا جعل مكانه طاحونة أو جعله للقنطرة
 (وعلى) هذا لو أراد أن يبنى جاما أو صطبلًا (وفي) صلح الفتاوى إذا كان
 لرجل نخلة في ماسكه نقر ج سمعها إلى ملك غيره فأراد ألا ينزعها له
 ذلك (وفي) بيع النوازل رجل له دار قد نزلت أغصان شجرة رجل
 وأشدت هو داره فقطع صاحب الدار الأغصان أن أمكن صاحب
 الشجرة أن يفرغ هواه داره من غير أن يقطع بان يجمع الأغصان ويشدها
 بجبل ضمن وإن كانت غلاظا لا يمكن وقطعها من الموضع الذي يقطعها
 المحاكم منه لو رفع إليه لا يضمن وإن قطع أكثر مما يقطعها المحاكم يضمن
 كذا في غصب الفتاوى (وفي) فتاوى القضاة في كتاب الدعوى رجل
 بنى السقف الأعلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه أن يبناه بأمرها ليس له الرفع
 والبناء لها وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وإن بنى بغير أمرها
 له أن يرفع إلا أن يضر بهما فيمنع (وفي الوصايا) أن بنى لها يكون
 لها (وفي فوائد) الفضلى رجل هدم منزل امرأته برضاها ثم يبناه بتمنّيه
 ونفقة وبخشب آخر اشتراه بماله أن بنى لامرأته لم يكن له في البناء حتى
 (وذكر) فقيرنا أبو الهادي أنه أنشأ سد وقت البناء أنه يبنى ليرجع
 عليها كان البناء له وإن لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها شيء
 (وعلى) هذا العمار في كرمها انتهى هذا ما يسر الله نقله من
 الخلاصة والله الموفق

«الفصل السادس والعشرون في السير»

(أمان) الذي والمرأة لا يصح إلا إذا حكم بان لهم ذمة فيمنع يجوز وكذا حكم

العبد والمجذوب والاعمى لا يجوز (ولو) سألوا أن ينزلوا على حكم أسير في أيديهم
فلا إمام أن يجيبهم (الامام) اذا آمنه على قرابته قد دخل الوالدان
في حق الامان استحسنانا بخلاف الوصية لقرابته (الساهاون) اذا آمن
الكفار بشرط عدم النيب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم في وان
أمنهم مطلقا فاشتهلوا في النيب انتقض أمانهم وهذا اذا كانوا كثيرين
بمعنى يكون لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين اذا قطع الطريق
لا ينتقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) اذا أسلم قبل الاسر
بعد ما وقعت الاثره على الكفار لا يكون فيأ وهو حر وماله له

« فصل في مسائل البيع والمالك »

(وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار يذنهم ما موادة دخلوا دار الاسلام
ويمنهم وبين المسلمين موادة ايضاً تنازعوا في عيائهم واقبضوا وقعت
الدائرة على احدي الطائفتين واستولوا على المقهورين وباعوهم من المسلمين
قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان اهل الهند
وأهل الترك استولوا على طرق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت
المالك لاهل الهند وكذا يثبت للمالك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب بشرط
امابادهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئاً من هذه الجملة يجوز (أهل
الدة) يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويقرعون ومع ذلك يعبدون
الاوثان فأغار عليهم المسلمون وسبواهم فأراد انسان ان يشتري من تلك
السبايا ان كانوا يقرعون بالعبودية لمالكهم لم يجز الشراء وان لم يكونوا
مقرعين بالعبودية لمالكهم جاز شراء الصبيان والنساء دون الكبار
(مسلم) دخل دار الحرب بأمان فباع انسان من اهل الحرب أمه أو اباه
ولده أو محبته أو محالته قد قهرها وأراد بيعه امن المسلم المستأمن فانه
لا يشتريه بامنه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) السكرخي ان كانوا لا يرون
جواز البيع لا يجوز وان كانوا يرون جواز البيع يجوز واذا بطل البيع على
القول الاول أو على القول الثاني ان كانوا يرون البيع فاذا خرجوا الى دار
الاسلام تكاهوا فيه قال بعضهم يملكه بالقهروا ان كان البيع باطلا والصحيح

ان البائع ان رأى جواز البيع ماله مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان
اشتره وذهب به كرهامه ماله (قال) المصنف وفي سيرة الاصل في باب صلح
المملوك والمواذعة مسألة تدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازه وان
قهر حربي بعض احرارهم ثم باعه من المسلم المستأمن اذا كان المحكم عندهم
ان من قهر منهم صاحبه ماله كما جاز الشراء وان كان المحكم عندهم على
خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة
تركها وأعطى الاب صداقها وأضمر في قلبه أنه يبيعهان فخرج بها الى دار
الاسلام وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يدبها اذا خرجت معه وطوعا
لعدم القهر (الحربي) اذا دخل دارنا بامان مع الولد فباع الولد لا يجوز
بيعه لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان (مالك)
من المملوك الذين في دار الحرب أهدى الى رجل من المسلمين هدية من
أحرارهم أو من بعض أهله فان كان الذي أهدى اليه ليس بينهم وبينه
قرابة كان مملوكا لمن أهداه اليهم وان كان ذارحم محرم أو امرأة قد ولدت
منه لم يكن مملوكا للذي أهدى اليه هذا ما يستر الله نقله من الخلاصة
والله سبحانه هو الموفق

«فصل في الخطر والاباحة»

(رجل) سيب دابة ضعيفة فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها
فاقر وقال قات هين خليت سبيلها من أخذها فهي له وانكرفا قيمت عليه
البينة أو استخلف فنتكل فهي لواحد منهم ما وان كان حاضرا يسمع هذبة
المقالة أو غائبا فباعه الخبير قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا فيمن أرسل
صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اخذها فالقول قول صاحبها
مع يمينه انه لم يبق هل هي لمن أخذها (رجل) قال لا يخرج ادخل كرمي وخذ
من العنب فله ان يأخذ قدر ما يشبع به انسان واحد (رجل) قال
أذنت للناس في ثمر نخلي ومن أخذ شيئا فهو له قبله الناس وأخذوا من ذلك
شيئا كان لهم ذلك (وفي) الاجناس رجل قال لا يخرج أنت في حل
من مالي فهذا على الدراهم والدنانير ولو أخذها كته أو بلا وغنما منه

لا يحمل (وفي الفتاوى) لو قال لا آخر أنت في حل مما كاتبه من مالى أو
أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولا يحمل له الاخذ والعطاء (رجل) قال
لا آخر حلانى من كل حق هو لك على ففعل واراها ان كان صاحب الحق
عالم به برئ حكما وديانة وان لم يكن عالم به برئ حكما بالاجماع واماد يانة
فقد علم لا يبرأ ديانة وعند ابي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح
الاصل في باب الصلح في العتق والامام السرخسى ان الابرار عن المحقوق
الجهولة جائز مطلقا سواء كان الابرار به ومن او بغير عوض (رجل) قال
لا آخر جعلتك في حل للساعة وفي الدارين صح ذلك الاحلال (رجل) قال
لمدينه ان لم تقض مالى عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
والتمارة لا تقتضى التعليق (وكذا) لو قال رب الدين اذامت فانت
في حل لان هذه وصية (وكذا) لو قالت لزوجها المدينه اذامت
في مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت مهرى عليك صدقة فهو
باطل لان هذه مضطرة وتعليق (ولو) قال لمدينه ان مت فانت برى
من الدين الذى عليك جاز ويكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي)
واقعة الفتاوى ولو قال لا آخر لا اخذ منك ولا اطلب منك شيئا على قبلى
فهذا ليس بشئ (هذا) ما يسم الله تعالى نقله من فصول العمادى
والله الموفق

*(الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام من الكافر وما

لا يكون وما يكون كفر من المسلم وما لا يكون)*

(وفي) شرح القندورى اذا قال الكافر الذى يجهل البارى سبحانه
وتعالى كعبدة الاوثان او يقر بالبارى ويشرك غيره كالثنوية فانهم اذا
قالوا لا اله الا الله كانت منهم اسلما وكذا اذا قالوا شهد ان محمدا رسول الله
لانهم يمتنعون عن كل واحدة من الكلمتين فاذا شهدوا بها فقد اتفقوا
على كانوا عليه فيحكم باسلامهم (وفي السير) اذا حمل على مشرك
ليقتله فقال لا اله الا الله وهو عن لاية قول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه
(وكذا) اذا شهد وامر الله شهده على الله عليه وسلم او قالوا انا على دين

قوله خذ اي الخ معنى هذه الآية والله واحد وجاه الانبياء حتى ام

الاسلام اوقالوا على الخيفية ولور جمع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقر
 بالتوحيد ويجهل الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد
 رسول الله يصير مسلماً والمجوسى اذا قال خذ اي يك اسلمت وممة بينهم بران
 حق يحكم باسم الله (وفي) مجموع النوازل مجوسى قال صلى على محمد
 لا يكون اسلاماً (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذى
 اذا قال اسلمت فهو واسلام وهو كذا قال غيره من العلماء لان المذموم اذا قال انا
 مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال اردت
 منه التعوذ حتى لا يقتلنى لا يقبل منه هكذا فى الاجناس (وفي الروضة) لو قال
 الكافر آمنت بالله او بما آمن به الرسل صار مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلماً (ولو) قال لا اله الا
 الله لا يصير مسلماً وقيل يصير مسلماً الا اذا قال حق لا اله الا الله لا آمن به
 (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن موسى مريض قال اسلمت وقطع هميانه
 لا يصلى عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت فى دين الاسلام
 يكون مسلماً (وفي التجريد) لو قال اليهودى او النصرانى لا اله الا الله وتبرأ
 عن اليهودية او عن النصرانية او كل واحد منهما ما فان ذلك ليس باسم
 (ولو) قال مع ذلك وادخل فى دين الاسلام او دين محمد عليه السلام كان
 مسلماً (وفي) الاجناس كافراً اذن قال يكون مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل لو اذن فى وقت الصلاة يجبر على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن
 وعلمه لا يكون اسلاماً (وفي) الاجناس لو شهدوا انهم رأوه يصلى الصلوات
 الخمس مع المسلمين فى الجماعة كان ذلك اسلاماً (وفي الروضة) الكافر
 اذا صلى وحده فهو ومنه اسلام أيضاً وهكذا فى الاجناس (وعلى) يتصل
 بهذا ايمان البائس غير مقبول وتوبة البائس المختار انهما مقبولة (اذا)
 اكرمه على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلماً فان قاد الى
 الكفر لا يتصل ويجبر على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا
 اسلم يكون اسلاماً فان رجوع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال محمد
 لا يجبر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلى المسلمون على الميت يقول

واحد بعد ان يكون عدلا (وفي) مجموع الاوازل دعى دخل دار الحرب
وسرق صديقا وادخله دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي لا يحكم
باسلامه لانه ملوكه بالشرع (الرافضي) اذا كان يسب الشيخين رضي الله
تعالى عنهما ويعلنهما يكون كافرا (وان) كان يفضل عليا على أبي بكر
وعمر رضي الله عنهم اجمعين لا يكون كافرا لكنه يكون مبتدعا (والمرتضى)
مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فيمنه هو ككافر (وفي المنتقى)
سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان تفضل الشيخين
وتحب الخنتين وترى المنهج على الخفين وتضلي خلف كل بر وفاجر والله اعلم
(فصل فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) هـ

(وينبغي) للمسلم ان يتعوذ من ذلك ويذكر هذا الدعاء صباحا
ومساء فانه سبب للصحة من هذه الورطة بوعاد النبي صلى الله عليه وسلم
وهو هذا اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بشيئا وانا اعلم واستغفر لك عما لا اعلم
(ومنها) اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع
فعلى المفتي ان يعمل الى ذلك الوجه (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر
ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكوب كافرا او يعذر بالجهل وقال بعضهم
يصير كافرا (ومنها) ان من اتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا
انه اتى بها من اختيار يكفر عنه طامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر
بالجهل (اما) اذا اراد ان يتكلم بخبر على لسانه كلمة الكفر والعيادة
بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطر بباله ما يوجب
الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا
عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث
لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام (ومنها) ان من اعتقد الحرام
حلالا وعلى القالب يكفر اما لو قال حرام هذا حلال لترويج الساعة او يحكم
الجهل لا يكون كافرا (رجل) قال هذا مبتدع يراى الله فقال ظالم انا افعل
بغير ثقة - دير الله يكفر (وفي) فتاوى القاضي الامام رجل سلف وقال
الله يعلم اني ما فعلت هذا او هو يعلم انه قد فعل اختلاف الشافعي فيه سكي

قوله الخنتين خن الرجل يفتنه زوج يثنيه والمراد من الخن من رضي الله عنهما

عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر
(وكذا) لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا (وقال) بعضهم
اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول
اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا فانا كافرا لو يهودى او
نصرانى على الاستقبال يكفر وليس هذا بيمين وذنب بعض
علمائنا الى انه يمين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كفر
باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا و يكون عند
الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان اكفر يصير كافرا (ولو)
ادعى رجل النبوة فطالب رجل منه المجيزة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم
ان كان غرضه اظهار المجيزة وافتضاحه لا يكفر (وفي الفتاوى) رجل
قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو)
قال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر (كافر) جاء الى رجل
وقال اعرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال)
النفقيه ابواليث لا يكفر (رجل) قال لا تخرب يهودى فقال لبيدك
او قال جهود كبير يكفر (ولو) قال لا تخرب بعض الله روحك على الكفر
عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر واليه مال الصديق القاضى برهان الدين
(رجل) علم امرأة الردة لتبين من زوجها تكفروا يكفر الملعون عنى من
علمها او امرها بذلك (وفي النوازل) رجل قال انا ملحد يكفر (ولو) قال
النصرانية خير من اليهودية يكفر وينبئني ان يقول اليهودية شر من
النصرانية (رجل) وضع قلنسوة الجرس على راسه قال بعضهم
يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين انه ان كان اضرة البرد
اولان المبرة لا تعطيه اللبن لا يكفر (رجل) تصدق بالحرام ويرجو
الثواب يكفر ولو علم الفقير ودطاله وامن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب
كل من الحلال فقال الحرام احب الى كفو وكذا فاسق يشرب الخمر
بجلاء اقر باؤه ونثر الدراهم عليه كفروا (ولو) قال حرمة الخمر لم تثبت
بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من ابغض طالبا بغير سبب ظاهر خيف

قوله جهود كبير معناه امسك البر ودي

عليه الكفر (وفي) نسخة الخمر وفي رجل يجلس على مكان مرتفع
ويسألون منه مسائل بطريق الاستتار وهم يضربونه بالوسائد
ويضربونه يكون يكفرون جميعا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب
الدف أو القصب يكفر لاستخفافه بالقرآن (رجل) يدخل آية القرآن
في الوعاء أو يملأ قدحا ويقول وكأدها قاقا أو قال خانه بالكفرة أست جون
والسماء والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اسحق يكفر العالم
دون الجاهل (ولو) قال لمافي القدر والباقيات الصالحات خير يكفر
(وفي) نسخة الخمر وفي رجل شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ساعد
الزنا يكفر (وكذا) لو أكل الحرام وقال بعد أكل الحرام الحمد لله
استخفافا فيه (وفي) نسخة الخمر وفي رجل لا يتوصل وهو في وقت
الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بأمر لا يكفر (وفي)
مجموع النوازل ولو قال لا أتم دع الدنيا لتتال الاخرة فقال أترك
التقدم بالنسبة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل
يرجئ ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال
ان السلطان في زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن هي الجور ولا يكفر كذا
قال الامام علم الهدى أبو منصور الساتريدي وقال بعضهم لا يكفر (إذا) قيل
للمسلم اسجد لآلِكَ والاقبلناك فلا فضل أن لا يسجد لانه كفر والافضل
أن لا يأتي بحسام وكفر ضرورة (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله
لا يصل على غير الانبياء والملائكة (اللهم) علي يزيد بن معاوية لا ينبغي
ان يفعل وكذا على الحجاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت عن الشيخ
الامام الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك
ويقول لا تلعنوا معاوية وأما اللعن على يزيد فلا بأس بهندما يسر الله نقله
من الخلاصة والله الموفق للصواب

» (الفصل الثامن والعشرون في الوصايا) »

(وفي) شرح الطحاوي الأفضل لمن كان له مال قليل ان لا يوصي بشئ
إذا كان له ورثة والأفضل لمن كان له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث

ففي الامعصية فيه ويوصى في الامعصية فيه (وعن) الامام الفضل
 اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن أبي يوسف
 رحمه الله وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بشئ التركة فترك
 الوصية افضل وان كانوا أغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية افضل (وقد روي)
 الاستغناء عن أبي حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف
 دون الوصية (وعن) الفضل عشرة آلاف (وفي) الموضع الذي أراد ان
 يوصى اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ
 بالقرابة فان كانوا أغنياء فالحيران
 (نوع منه)

(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصرح أو
 بالدلالة وذلك بأن يموت الموصى له بعد موت الموصى (وفي) التجريد والدلالة
 أن يموت الموصى له قبل القبول والرد بعد موت الموصى فيكون موته قبولا
 للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبول الموصى له ورده قبل موت الموصى
 لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أو لم
 يجوز وأبأن الوصى لاجنبي ثلث ماله أو بكل ماله ولا وارث له (ومنها) ما لا يجوز
 وان أجازت الورثة وهي الوصية للحر في بخلاف المستأمن والمذمبي فانه يجوز
 له الوصية استحسانا (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن الوصى
 بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو الوصى لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من
 الورثة اذا كانوا بالغين (ومنها) ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقاتل
 وأجازة الورثة عند من لا يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز (ثم) في كل موضع تشترط
 الاجازة فيه انما يجوز اذا كان المحيز من أهل الاجازة بان كان عاقلا بالغيا صحيحا
 فاذا أجاز الوصى له يملكه من الموصى لامن المحيز هكذا في التجريد (وفي)
 فتاوى الفقيه الامام رجل الوصى بجميع ماله لافقر أو لرجل بعينه
 لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصى لا تعتبر اجازتهم
 وكان لهم الرجوع فان أجازوا بعد موته تحت الاجازة (ثم) الوصية
 على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصى له كالمودع والوصية في يد

الموصى أو في يد الورثة كالوديعة فهو لوهلاك من غير تعدد يضمن (وفي وجهه)
 ان أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غير
 تعدد لا يضمن (وفي وجهه) يكون الموصى له كالشريك مع الورثة فهو ان
 أوصى بثلاث ماله أو بربع ماله يكون مال الميت مشتركاً حتى ان ماله هلك
 يهلك بالحساب وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلي
 مريض لا يقدّر على الكلام لضعفه فأوصى وأشار برأسه ويعلم انه يعقل ان
 مات قبل أن يقدّر على النطق جازت وصيته (وقال) في التنازل ههنا
 قول محمد بن مقاتل وأنه لا يجوز عند أصحابنا (وفي) واقعات النامان
 اذا أصابه فالج فذهب لسانه فلم يقدّر على الكلام فأشار بشئ أو كتب وقد
 تقدم وطال فإزداد به مدة سنة فهو بمنزلة الانحس (وفي التنازل) قيل
 لمريض أوصى بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على ذلك ان قال على أثر سؤالهم
 يخرج ثلث ماله للفقراء (وقال) محمد بن سلمة ثلث ماله للفقراء ولم يذكر
 هذا التفصيل قال وهذا موافق لما يأتي بعده من اقله قال لو قال ثلثي لفلان
 أو ثلثي أو ربعي لفلان في الاستعسان هذه وصية جائزة (وكذا) لو
 قال يعدهوني بخلاف ما لو قال في هجته ثلث مالي ولو ذكره في خلال الوصايا
 أو أضافه الى ما بعد الموت وكان ذلك في الهبة ~~يصح~~ ون وصية وفي المرض
 على هذا (وكذا) لو قال في مرضه أخرجوا ألفاً درهم من مالي أو ليقل
 من مالي ولم يزد على هذا ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء
 (ولو) قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا ان كان ماله دراهم أو ديناراً فهذا
 القول باطل وان كان ضامراً وقفاً على الفقراء (الكل) من التنازل
 (وفي) نوادره شام لو قال ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة
 وجهه الله وعند محمد تصرف الى وجهه البر (ولو) قال انظروا لي
 ما يجوز اعطائكم فاعطوه فهذا على الثلث (رجل) أوصى بأن يتخذ الطعام
 بعد موته ليطعم الناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الاصح (أوصى)
 بالثلث في وجهه الخبير يصرف الى القنطرة أو بناء المساجد أو طلبة العلم
 (رجل) أوصى لوارثه وللأجنبي فللاجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية

للأولاد (ولو) أوصى محي وميت بجميع الوصية للحي (والمرضى)
 إذا أقر لوارثه وللأجنبي يدين بطل ذلك كله (جنس نفسه) (وفي)
 مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا تصح (أما) لو أوصى
 بثلاث ماله مطابقا يصح ويكون وصية بالعتق إن خرج من الثلث قيمته
 العبد عتق كله بغير سعاية وإن خرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته (وفي)
 الجماع الصغير رجل أوصى بثلاث ماله لامهات أولاده ومن ثلاث والفقراء
 والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة أسهم منهم للفقراء وسهم للمساكين
 وثلاثة لامهات أولاده (وعند) محمد يقسم الثلث بينهم على سبعة أسهم
 لامهات الأولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين (وتجوز)
 الوصية لمافي البطن وبمافي بطن الجارية (ولا) تجوز الهبة للجنين
 (والوصية) لأهل الحرب باطلة (حربي) دخل دار الإسلام بآمان فأوصى
 بماله كله لمسلم أو ذمي صح (وصية) الذمي فيما زاد على الثلث لا تجوز
 (ووصايا) الذمي على وجود أربعة (أحدها) لو أوصى بماله وقربة
 عندنا وعندهم كالصدقات وعتق الرقاب والأسراخ في بيت المقدس وإن
 يغزى به الترك والديلم صحت سواء أوصى لقوم بأعيانهم أو لم يسهوا كل لو فعل
 في صمته (والثاني) لو أوصى بماله ومعصية عندنا وعندهم كالصدقة للفقرة
 والناثقة إن أوصى لقوم بأعيانهم صحت الوصية ويكون تليها وإن أوصى
 لقوم لا يحصون لا تصح (والثالث) إذا أوصى بماله وطاعة عندنا ومعصية
 عندهم كالوصية ببناء المسجد أو بإسراجه أو بالجمع فان سعى لقوم
 بأعيانهم صحت فيكون تليها كما منهم وتبطل الجهة التي عيّنوا إن شاءوا ففعلوا
 ذلك وإن شاءوا تركوا وإن كانوا لا يحصون لا تصح (الرابع) إذا أوصى
 بماله ومعصية عندنا وطاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة والسكنية إن
 كانت لقوم بأعيانهم صحت بالاجماع وإن كانت لقوم لا يحصون تصح
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تصح (والذي) لو جعل دار بيعة أو
 كنيسة في حياته فهي ميراث عندهم ما عدا ما قبل أبي حنيفة فإنه
 كالوقف عنده في حق المسلم وأما عندهما فلا ن وصية الذمي بماله لا يكون

قوله وأن يغزى به الخ أي وكان هو من الروم كما في شرح الأئمة وغيرهم

قربة عندنا لا يجوز والله أعلم بالصواب

(جنس آخر في الرجوع عن الوصية)

(وفي شرح) الطحاوي إذا أوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصي أو أعتقها أو دبرها أو كاتبها أو باعها من نفسه فهذا كله يكون باطلا للوصية بخلاف ما إذا أوصى ببيعها من فلان فإنه لا يكون رجوعا (وفي) محله رجوع التنازل وكذلك الوارث رجوعا عن ملكه بأي طريق كان بطات الوصية ولو هادت الى ملكه لا يصح الوصية (ثم الوصية) على أربعة أوجه (في وجه) يحتتمل الفسخ بالقول والفعل (وفي وجه) يحتتمل الفسخ بالقول (وفي وجه) لا يحتتمل بهما (وفي وجه) يحتتمل باحدهما دون الآخر (أما) الوجه الذي يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين لرجل والفسخ بالقول بأن يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بأن يخرج من ملكه (وأما) الوجه الذي لا يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التذبير (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع فيه بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلك ماله أو ببيع ماله أن رجوع عنه بالقول صحيح وإن أخرجه من ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتتغذى من الثلث الباقي (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التذبير المقيد أن يرجع عنه بالقول لا يصح ولو باع المذبر المقيد مع (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بثوب ثم قطعه وخاطمه أو بقطعة فغزله أو بغزله ففسخه أو بصدقة فصدقه أو بقطعة ثم حشي به أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبحها أو بقميص فقصه وجعله قباء بطأت الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بدار فهدمها فهذا ليس برجوع (ولو) أوصى بعبدة وهو يخرج من ثلثه ثم أوصى به لا يخرج ويدينهما نصفان (ولو) قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان يكون رجوعا (قال) أبو يوسف إذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال لم أرض بها فهو رجوع (وقال) محمد لا يكون رجوعا (وفي) الجامع الكبير لو قال أشهدوا أني لم أوص بشيء لم يكن رجوعا (ولو) قال كل وصية أوصيت بها فلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال سرام أو بليس برجوع

أه والله أعلم

«(نوع في الوصية بالكفارة)»

(وفي الفجر يد) اذا اجتمعت الوصايا والثلاث يتصدق عن الجميع ان كانت متساوية بيد ابيها بيد ابيه الميت (واختلفت) الروايات عن ابي يوسف رحمه الله في الحج والزكاة في رواية يد الحج وفي رواية بيد ابي الزكاة والحج والزكاة يدان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على النذور والنذور والكفارات مقدمة على الاضحية والواجب يقدم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيها ما يدي به الميت (واما) الوصايا بالعنق فان كانت في كفارة حكمها حكم الكفارات وان كانت في غير واجب حكمها حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق لله تعالى ووصية فلا تدعى صرف ما اوصى به وجعلت كل جهة من جهات القرية منفردة بالصرف فيقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يدسهم من أربعة أسهم (وفي النوازل) ولو اوصى بالاطعام عن فوائت صدقاته يطعم اكل صلاة نصف صاع من الخبيصة هو الاصح

(جنس آخر)

(وفي العميون) رجل اوصى بثلاث ماله لساكنين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه كفي الزكاة (ولو) اوصى بأن يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وعابيه الفتوى وقال محمد لا يجوز (وكذا) لو اوصى بأن يتصدق على فقراء الحجاج فيتمصدق على غيرهم (وفي النوازل) لو اوصى بأن يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز (رجل) اوصى لاهل السجون أو الزنى أو اليتامى أو الأراذل أو الغارمين أو أبناء السبيل فإنه يعطى فقراؤهم دون أغنيائهم (ولو) اوصى بثلاث ماله للرباط قال الفقيه أبو الليث ان كان هنالك دالة يعرف أنه أراد به المقيمين في الرباط يصرف اليهم

وان لم يكن هناك دلالة تصرف الى العمارة (واما) الوصية لمسجد كذا
 اولاً فمطردة كذا في جائزة وهو امر متها واصلاحها كذا روى عن محمد وعن
 أبي يوسف انها باطلة الا ان يقول ينفق على المسجد (ولو) قال لمبيت
 المقدس ينفق على المسجد في امر راجع ونحو ذلك (ولو) قال لمبيت المقدس
 ثلث مالي او الى الكعبة فهو جائز ويعطى لمساكين مكة ~~هكذا~~
 في العيون (ولو) اوصى بأن يخرج ثلث ماله لمجاوري مكة وهم
 لا يهضون فالوصية جائزة ويصرف الى اهل الحاجة منهم وان كانوا
 يهضون قسم على رؤسهم (ولو) قال اوصيت لفلان ثلث مالي وهو
 ألف درهم والثلث أكثر فله الثلث بالغاما بلخ (وفي الفتاوى) الصغرى
 يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وقت القسمة

• (نوع في الوصية للاقارب والمجيران) •

(وفي الزيادات) لو اوصى بثلث ماله لاقربائه فعند أبي حنيفة رحمه الله
 يعتبر بالاستحقاق هذه الوصية ثرائها ثلاث (احداها) لا يعطى كل
 الوصية لواحد (الثانية) المحرمة تكفي نفقة الاقارب (الثالثة)
 الاقرب فالاقرب ولانئ لا اربع مع الاقرب كما يرث ولا يدخل في هذه
 الوصية من كان وارثا ولا يدخل والده وولد الصاحب ويدخل فيه المجد
 والمجد وولد الولد (وروى) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يدخل (وفي
 التجريد) لو اوصى لذوي قرابته وله عسان وخالان فعند أبي حنيفة الثلث
 للعمين وعندهم ما يقسم ارباعا ولو كان له عم وخالان فلهن نصف الثلث
 والنصف للنساء عن أبي حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث
 (ولو) اوصى لذى قرابته فجميع الثلث كله لهم (وفي الزيادات)
 المرأة اذا اوصت بنصف المساو وكل ماله المزوج المثل كله ان نصف
 بحكم الارث والنصف بحكم الوصية

• (نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما) •

(وفي النزاع) رجل اوصى لقارئ القرآن بقراءة قبره بشئ فالوصية
 باطلة (مسئل) أبو بكر عن رجل امر بان يحمله بعد موته الى موضع

قوله ولو اوصى لذى قرابته باقرأ ذى هذا وكان مع العم خلافاً لابن جابر

كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباط من ثلث ماله فسات ولم يجعل الى
هناك قال الوصية بالرباط جائزة ويجعله الى هناك بعد موته
باطلة (وسئل) أبو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال
ان من فعمري قبرى وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي خنقة وتصدق بها
قال اما الخنقة لمسا فلا تجوز وينظر الى القبر الذى امرت به ما ربه ان كان
يحتاج فى عمارته للتخصيص عرت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعنى
للتزيين فالوصية باطلة وتصدق بالباقي على الفقراء والمساكين (وفى
النوازل) الوصية بتطيين القبور ان يضرب على قبره قبة باطلة (ولو)
أوصى بان يدفن فى مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراهى شرائط الوصية
(ولو) أوصى بان يقبر مع فلان فى قبر واحد لا تراهى شروطها (وفى النوازل)
لو أوصى بان يدفن فى بيته لا يصح ويدفن فى مقابر المسلمين (ولو) أوصى
بان تدفن كتبه لا يجوز الا ان يكون فيها شئ لا يفهمه احد او فيه فساد
فيه يعنى ان تدفن (ولو) أوصى بان يصل عليه فلان صلاة الجمعة والوصية
باطلة هو الاصح

« (نوع فى الايصاء والعزل) »

(عن) أبي طيغ البجلي انه قال افنى منذ ثمان وعشرين سنة فزارت
عماعدا فى مال ابن اخيه وهما ذابدا على انه اذا لم يقبل الوصية فهو أسلم
(اذا) عرفناه هذا اجبت الى المسائل فنقول فى فتاوى النفسى رجل قال لا تحرق
تيماردارى فرديدان بمردها ريش برش او قال بالعربية تعهدهم او قم
بامرهم او ما يجزى مجزاه يصير وصيا (وفى النوازل) لو قال المريض
لرجل اقض ديني يصير وصيا عند ابي حنيفة وعند محمد اذا قال الرجل لغيره
انت وصي فهذه وصية بعد الموت (رجل) قال لا تحرقك بمائة درهم
لتنفذ وصاياي فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت
باطلة وهى من الثلث وهو وصي (رجل) قال لا تحرقك اجرامائة درهم على ان
تكون وصيا فالشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي (ولو) خاطب
المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاعمال التى

يصير الرجل بمأوصيه أقال كل أو وصيه ولو سكتوا حتى مات المريض ثم قبل
بعضهم دون بعض أن كان القابل اثنين صارا وصيين وإن كان واحدا مرفوع
الامر إلى القاضى حتى يضم إليه آخر كأنه أوصى إلى رجلين لا ينفرد أحدهما
الافى أشياء متعددة (المسائل) فى النوازل

(جنس آخر فى العزل)

(وفى) شرح الطحاوى الأوصياء بالمغنون الاحرار على ثلاثة مراتب
(أما) الاول أن يكون الوصى قويا أميناً يمكنه القيام على مال الميت فليس
للمحاكم عزله (الثانى) أن كان أميناً لكن لا يمكنه القيام على ماله من
التصرف وغيره فلا قاضى أن يضم إليه ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) أن يكون
خائناً وتظهر خيانتهم فلا قاضى أن يعزله (وفى التجريد) لو لم يعلم القاضى
أن له وصياً فنصب له وصياً فليس هذا الفعل اخراجاً له من الوصية ولا وصى
أن يوصى إلى آخر عند الموت (وفى) نسخة الامام خواهر زاده الوصى إذا
كان عبداً كافياً لا ينبغي للقاضى أن يعزله ~~لا يمكن~~ مع هذا لو عزله ينعزل
وهكذا فى الفتاوى الصغرى انه ينعزل (وفى الاقضية) ذكر فيه اختلاف
المشايخ (وفى) قسمة الفتاوى الوصى إذا هجر عن القيام بأمر الميت فأقام
المحكمة فيما آخر لا ينعزل الاول (الوصى) إذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج به
القاضى من الوصية (ولو) ادعى شيأ من الاعيان يخرج به (قال) الفقيه أبو
الميثم المختار فى الدين أيضاً أن يقول له القاضى أما أن تقيم البيعة على الدين
أو تبرئه من الدين أو يخرجك عن الوصية فإن أبرأه والاخرجه عن الوصية
وجعل مكانه آخر (الوصى) لا يقرض مال اليتيم على ما يذكر ولو
أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يستحق العزل
(نوع فى تصرفات الوصى)

(وفى) وكالة الاصل للوصى أن يوكل بالخصوصة اما الوكيل هل يوكل
أم لا قد ذكرنا فى كتاب الوكالة يبيع الوصى مال اليتيم وقد ذكرنا فى كتاب
اليبيع الوصى لا يقرض مال اليتيم والقاضى يقرض مال اليتيم وتكلموا
فى الابواب الاصح انه كالوصى هكذا فى المجموع الصغرى من كتاب القضاء (وفى)

أدب القاضى للنصاف القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجلب من يدفع اليه
مضاربة أو يشتري شيئا والوصى يبيع مال اليتيم نسيئة اذا كان لا يخاف
البحرود والوصى لو استقرض لنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن وفي
رهن الاصل يضمن (والمثولي) اذا أقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان
آخر زمن الامساك وان استقرض ان شرط الواقف فله ذلك والا يرفع
الامر الى القاضى ان احتاج (والعبد) المأذون والمكاتب لا يقرضان
واذا أقر الوصى الصبي أو عبده أو ماله جاز واذا بلغ الصغير له ان يبيع
الاجارة التي عقدها له وليس له ان يبيع الاجارة التي عقدها على ماله
(والوصى) اذا أقر نفسه للصبي لم يجز له (وفي النصاف) الوصى اذا اراد
ان يستأجر دار للصبي ولا يكون غاصبا يؤجر له ارضه من امره ثم يسكنها فيها
ويهب من ماله مقدار الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة (الوصى) اذا رهن
مال اليتيم يدين نفسه جاز استحسانا (وقال) ابو يوسف رحمه الله لا يجوز
قياسا واسفسانا واجفوا على انه لو اراد ان يوفى دينه من مال الصغير ليس
له ذلك (وفي) ادب القاضى الوصى يودع مال اليتيم ويعير ويبيع (الوصى)
اذا اخذ ارض اليتيم من ارضه قال الفضلى ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو
جعل الوصى على نفسه فعلى قياس ما قال ابو حنيفة في جوازيه بيع الوصى مال
اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز (وفي) الجامع الصغير مقاسمة الوصى الوصى
له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصى الورثة على الوصى له باطله (وتفسير)
المسئلة اذا كان الوارث غائبا فقام مقاسم الوصى الوصى له بالثلث فصرف
الثلث الى الوصى له وامسك الثلثين للوارث فهلك شيء من الثلثين هلك من
مال الوارث ولو كان الوصى له غائبا فقام مقاسم الوصى الوارث وصرف
الثلثين للوارث وامسك الثلث للوصى له فضايع الثلث في يده لا يهلك من
مال الوصى له وله أن يشارك الوارث فيما أخذ الثلث ما بقي في يده (رجل)
وقف وقفوا لم يجعل له قيسا فوصية وصى قائما على اوقافه (الوصى)
حتى يدفع المال الى اليتيم قال اذا باع وظهر منه الرشد
« (جنس آخر) »

أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع تجبها الميت وشراءه الا بد
 نفسه لا بغير كالطعام والكسوة ويبيع ما يحشى عليه التالف وتنفيذ الوصية
 المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والخصومة ورد المنصوب والودائع
 وقبول الهبة وجمع الاموال الضائعة وفيما عدا هذه المواضع على الخلاف فعند
 ابي يوسف ينفرد وعندهما لا ينفرد وسواء اوصى اليهم ام اوصى على التماقيب
 هو الا يصح كذلك في الجامع الصغير (وفي) الايضاح اذا مات الرجل وفي يده
 ودائع لقوم شتى وعليه دين واوصى الى رجلين فقبض احدهما المال والودائع
 من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين
 او بغير امر سائر الورثة وهلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احد الوصيين
 ينفرد بقضاء الدين ورد الودائع وكذا احد الورثة (ولو لم) يكن على الميت
 دين فقبض احد الوصيين التركة فضاقت في يده لا يضمن (ولو) اخذها احد
 الورثة ضمن حصته اصحابه من الميراث (ولو) كان المال في موضع يخاف عليه
 الضيعة استحسن ان لا يضمن واحده من الورثة (لو) قبض ديالميت على
 رجل او وديعة عند رجل فضاقت في يده يضمن والله تعالى اعلم
 (فصل في الضمان)

(وفي) ادب القاضى للخصاف السلطان اذا طمع في مال اليتيم فصالح الوصى
 ببعض مال اليتيم لدفع ظلمه ان امكنه دفع ظلمه من غير ان يعطى شيئا
 فاعطى ضمن فان لم يمكنه من غير ان يعطى شيئا فاعطى لا يضمن (وفي
 النوازل) وان خاف الرصى على نفسه القتل او التالف فادفع لا يضمن
 وان خاف على نفسه الحبس او الفقد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من
 ماله لولم يدفع اليه مال اليتيم ان علم الوصى انه يأخذ بعض ماله ويبقى من
 ماله كفاية لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع ضمن وان خشى اخذ ماله
 كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصى هو الذى دفع اليه فان كان
 السلطان هو الذى بسط يده واخذ لا ضمان على الوصى (رجل) مات وخلف
 بنتين وعصبة فطالب السلطان التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصى للسلطان
 دراهم من التركة بامر البنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يدر

على تخصيص التركة الاجمال غرم للامان فذلك محسوب من جميع الميراث
وليس لهما ان يجعل ذلك من نصيب العصبية خاصة هذا في قول أبي جعفر
(وفي) اجارات فتاوى الفضلى الوهي اذا انفق على باب القاضى فما أعطى
على وجه الاجارة لا يضمن قدر اجر المثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن
(ومما) يتصل بهذا مسألة المصادرة تستل الامام النسب في من صور ذوق قال
لرجل ادفع اليه والى اعدائه شيئا عني فدفع اليه هل يرجع عليه قال لا قال
رحمه الله وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع (وفي النوازل)
قوم وقعت المصادرة بينهم فأمر وارجلان يستقرضن لهم ما لا يؤينفق في هذه
المؤنات ففعل فالمقرض يرجع على المقرض والمستقرض هل يرجع على
الآخر ان شرط الرجوع يرجع وبدونه هل يرجع اخلاف المشايخ فيه
والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يسر الله تعالى نقله من كتاب الخلاصة
والله تعالى أعلم

الفصل التاسع والعشرون في الفرائض

الحمد لله حق حمده والصلوة والسلام على محمد ورسوله وعبده قال الشيخ
الامام الاجل الكبير الزاهد الاستاذيرمان الملقب بالشيخ المشايخ الاسلام
والسليم أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشيداني المرغيناني غفر
الله له ولوالديه وأحسن اليهم ما واليه هذا مجموع يلقب بالعمشاني قد
رغب فيه القاضى والداني واني قرأته على المشايخ مرارا وحاورت فيه اولي
هذه الصنعة صغارا وكبارا ووقفت عليه صريحا واضمارا وما أعرض
المصنف عن ذكر الرد وذوى الارحام وما عداهما من تقر يعات الاحكام
فذكرت بعد انتهائهم زوائد وأدرجت في انفاثه فوائده من عدة كتب
وجدتها المتقدمة من عدة نسخت استفتيت بها من المتأخرين على وجه يليق
بهذا الكتاب وان لم يكن محيطا باقصى الباب راجيا الجزاء من الملك
القادر والدعامن كل ناظر عادل أو عاذر (أول) ما يدهأ به من تركة
الميت تجهيزه ودفعه ثم قضاء دينه ثم تنفيذ وصاياه ثم قسمة الباقي بين ورثته
وكتمانها هذا لبيان الموارث فنقول وبالله التوفيق (يحرم) الارث بقتل

ورقي واختلاف دين ويستحق برحمته كالحج وولاء والولاء على ضربين ولاية
عقداقة وولاء مولاة (ثم) السهام في الفرائض ستة نصف ور بع وثمن على
التصنيف والتقسيم ثلثان وثلث وسدس كذلك (وأصحاب) هذه
السهام الستة اثنا عشر نفرا ستة لهم حال واحدة سهم لا غير زوج
وزوجة وأم وجدة وأخ وأخت لام وستة لهم حالان سهم وتصيب أب وجدة
أخت وبنت ابن أخت لاب وأم وأخت لاب (فتصيب) الزوج النصف مع
كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فله معهم الر بع بكل حال (وتصيب)
الزوجة الر بع مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فلهامهم الثمن بكل
حال واحدة أو أكثر يشتركون في ذلك (وتصيب) الام الثلث مع كل
الورثة الامع الولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعد افلاها
معهم السدس بكل حال الا في ذرية يمين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان
فللام في هاتين الفرقتين ثلث ما يبق بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك
في الثلثيات لا في السدسيات (وتصيب) المجددة السدس لام كانت أولاب
واحدة كانت أو أكثر يشتركون في ذلك بعد ان كانت حية في الدرجة
غير فاسدات والفاسدة هي التي في نسبتها ذكر بين اثنين كأن أم أب الام
كأن يسهطن بالام وبالاب الابو يات خاصة (وتصوير) أربع جادات
مستويات عن المصنفين أن ثلثي القاضية الأولى أمية على عدد المسائل
ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم أم أم الاب وأم أم أم الاب
وأم أم أم الاب (وتصوير) أربع جادات أبو يات لا غير أن تزيد على عدد
المسائل أيا ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم أم الاب وأم أم أم
الاب وأم أم أم أم الاب وأم أم أم أم الاب ثم الامية وان بعدت تشارك
الابوية وان قرشت عند الشافعي وعندنا الابوية القرية فيجب الامية
البعدي ولو كانت القرية من جانبته محجوبة به فله كذلك عند الأكثرين
وعند أبي حنيفة فخرجه الله بخلافه ثم التي من جادات الاب لا تورث مع الاب قط
ومع الجدات واحدة ممن وهي الأولى في تصويرنا ومع الجدات ثلثان
وهما الأولى في تصويرنا والتي تليهما ومع الجدات ثلاث وهن الأولى

في تصويرنا والتي تليها والتي تلي من يليها فقس على هذا وكما زدت
 بعد في درجة الاجداد زدت توريثا في عدد الجادات (ثم) المجدة ان كانت
 ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السادس
 بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله اثلاثا (وضوريته) امرأة تزوجت بنت
 قنبر بن ابن ابنها فولد لهما ولدهما ولد لهما زوجة ام ام الولد وام اب ابنة فهي
 ذات جهتين وام اب ابنة ذات جهة واحدة (ونصيب) ولد لام السادس ان
 كان واحدا ولالاثنين فصاعدا الثلث والذكر والاثنين فيه سواء (وبسقوطون)
 بازربعة بالولد وولد الابن وان سقط وبالباب والمجد وان علا (واما) الاب فهو
 عصبية الامع الولد او ولد الابن فيصير ذنبتهم وسهمه الثلث في كل حال (وقد)
 يجمع المالان فيه مثل اب وبنت فالنصف لهما والباقي لهما فرضا وعصبية
 (واما) المجد فهو كلاب اذا لم يكن الاب الا في ثلاث مسائل وفي الرابعة
 اختلاف (زوج) وابوان او زوجة وابوان فلا تم في هاتين الفرقتين
 ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج او الزوجة ومع المجد لهما الثلث كالا لالا
 في رواية أبي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله فان لم يبق مع المجد
 ايضا (والثالثة) وهي ان المجدة ام الاب لا تترك مع الاب ومع المجد تترك
 (والرابعة) الخلافية وهي ان الاخوة والاخوات لا يورثن وام ولا اب لا يرثون
 مع الاب ومع المجد كذلك في قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه وبه اخذ
 ابو حنيفة وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون المجد وبه اخذ ابو
 يوسف ومحمد ومالك والشافعي (وكيفية) المقاسمة على مذهب زيد
 رضي الله عنه هي ان المجد مع الاخوة والاخوات لا يورثن وام ولا اب اذا انفردوا
 عن ذوي السهام فله خيز الحاصلين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال
 ولا ينقص حقه من الثلث واذا اختلطوا بذوي السهام فله خيز احوال ثلاث
 من المقاسمة ومن ثلث ما يبقى ومن ساس جميع المال ولا ينقص حقه من
 السادس الا في المسئلة الاكبرية وهي زوج وام وجد واخت لا يورثن
 او اخت لا يورثن الا كدبرية لانها تترك على اصحاب القرائن وقيل
 بل كدبرت على زيد مذهبهم قال فيها زيد رضي الله عنه فيما رواه عنه ابنه

خارجة للزوج النصف واللام الثلث والجد السدس والاخت النصف
 ثم يضم الجسد نصيبه الى نصيب الاخت فيقسمان له اثلاثا للجد واثلاثا
 للاخت اصلها من ستة وتقول الى تسعة ونصف من سبعة وعشرين وقال
 قيس بن ذؤيب والله ما قال زيد في الاصل كدرية شسبا ولو كان مكان
 الاخت أخ فلا قول ولا كدرية ولا ميراث للاخ لان الاخ عصبه والاخت
 صاحبة منهم ولو كان أخ وأخت فلا كدرية أيضا (وكذلك) اذا كانتا
 أختين لان حق الام يرد من الثلث الى السدس فلا ضرورة الى اعتبارهما
 صاحبتي سهم فيكون للزوج النصف واللام السدس والجد سهم من ستة
 والباقي بين الأختين نصفين أو بين الاخ والاخت للذكور مثل حظ الانثيين
 (ثم) ولد الاب يعاد ولد الاب والام في مقاسمة الجسد ومن استه حتى اذا
 خرج الجسد من الوسط عاد كل الى أصله كأن لم يكن الجسد (صورت)
 جسد وأخ لأب وأم وأخ لأب فالسأل بينهم اثلاثا للجسد سهم واحد لكل أخ
 سهم ثم يتردد الاخ لأب وأم ما في يد الاخ لأب ويخرج به يرثي (جسد)
 وأخ لأب وأم وأخوان لأب فالجد ههنا الثلث خير والباقي للاخ لأب وأم
 فقد اتفق الجواب في المسئلة مع اختلاف التخرج (جسد) وأخت لأب وأم
 وأخت لأب فالسأل بينهم ارباعا للجسد سهمان واحد لكل أخت سهم ثم يتردد
 الاخت لأب وأم ما في يد الاخت لأب فتخرج من يرثي (جسد) وأخت
 لأب وأم وأختان لأب فالسأل بينهم اخماسا للجسد سهمان واحد لكل أخت سهم
 ثم يتردد الاخت لأب وأم ما في يد الأختين لأب الى تمام النصف والباقي
 لهما انصف سهم أصلها من خمسة ونصف من عشرين (جسد) وأخت لأب وأم
 وأخ لأب فهذه الاربعة سواء الا انها تصح من عشرة ولها سهمت عشرية
 زيد اذ للاخ عنده عشر المال (جسد) وأختان أم الأم وأم الاب وأخت لأب
 وأم وتسع اخوات لأب فالجد ثلث السدس والجد ثلث ما بقي لانه خير احواله
 الثلاث ثم للاخت لأب وأم نصف جميع المسأل يبقى للاخوات ثلث السدس
 أصلها من ستة وتنقل الى ثمانية عشر ونصف من ثلاثمائة وأربعة
 وعشرين (وأما) البنات فذوات السهام الآن يقع في درجتين ذكر

فيصيرن عصبية به (فاذا) كن ذوات السهام فلأواحدة من الصليب النصف
 وللاثنين فصاعدا المثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (وان)
 كانت واحدة من الصليب ومعها واحدة من الابن أو أكثر فالثاني من الصليب
 النصف ولثاني من الابن السدس تكملة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من
 الصليب فلا سهم لثاني من الابن (وان) كان واحد من الصليب فالثاني لثاني
 من الابن (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الصليب فالثاني من الابن كالثاني
 من الصليب (ثلاث) بنات ابن بعضهن أسفل من بعض (مهمورية) بنت
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن جملتهن العليا وتقصيها العليا العليا
 ووسطى العليا وسفلى العليا (وثلاث) بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل
 من بعض (مهمورية) بنت ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن
 جملتهن الوسطى وتقصيها العليا الوسطى ووسطى الوسطى وسفلى الوسطى
 (وثلاث) بنات ابن ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض (مهمورية) بنت
 ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن جملتهن السفلى
 وتقصيها العليا السفلى ووسطى السفلى وسفلى السفلى (فالعليا) من الفريق
 الاول النصف ولثاني تليم من العليا من الفريق الثاني السدس تكملة
 الثلثين ولثاني الباقيات (وان) كان مع احدهن الباقيات فلام يورث
 من بعدهن ومن فوقه من لم يستوف فرضه من الثلثين ولا يورث من دونه
 (واما) الاخوات فذوات السهام الا أن يقع في درجتهم ذكر فيصيرن
 عصبية واذا كن ذوات السهام فلأواحدة من الاب والام النصف وللاثنين
 فصاعدا المثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (ولو) كانت واحدة
 من الاب والام ومعها واحدة من الاب فالثاني من الاب والام النصف ولثاني
 من الاب السدس تكملة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من الاب والام
 فلا سهم لثاني من الاب (وان) كان واحد من الاب والام فالثاني لثاني
 من الاب (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الاب والام فالثاني من الاب كالثاني
 من الاب والام (وهن) يسقطن باربعة بالابن وابن الابن وان أسفل
 وبالأب والجد وان علا على اختلاف قدمهني (وهن) مع البنات عصبية

لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة (ثم)
المشتركة وتسمى الجماعية وهي زوج وأم وأخ وأخت لأم وأخت
لأب وأم) يجهلها عنه ناوه و قول أبي بكر السديقي رضي الله عنه وعن
سائر الصحابة اجمعين ان للزوج النصف وللامس مس ولا أخ والأخت
لام الثلث ثم السار ولا شيء للأخ والأخت لأم وأم لانهم عصبة ولا باقي وبه
كأية يقولوا رضي الله عنه حتى قال له أولا فالأب والأم هما ابانا كان
جساراً أما كانت أمنا واحدة فتوقف عمر رضي الله عنه وشركتهم في الثلث
بايتهم بالسوية لأفضل للذكر على الأنثى وهو قول عثمان رضي الله عنه وبه
أخذ مالك والشافعي والاوزاعي رحمهم الله (وأما) العصباء فاقر بهم
الابن ثم ابن الابن واب سيفل ثم الاب ثم الجد وان علا على اختلاف قد يضي
ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب وأم
وان سفلوا ثم العم لأب وأم ثم العم لأب ثم ابن العم لأب
وكذا بنوه وان سفلوا ثم عم الاب لأب وأم ثم عم الاب لأب ثم ابن عم الاب
لأب وأم ثم ابن عم الاب لأب وأم ثم كذا العمومة الاجناد وان علوا واولادهم
الذكر وان سفلوا ثم المعتق ومعتق المعتق ذكر اكان أو أنثى ثم عصبتهما
وفيه اختلاف (تمت) القرائض بعون الله وحسن توفيقه على محض ذوى
السهام وهم الستة الاول وعلى محض ذوى المحالين وهم الستة الاخر وعلى
محض العصباء وهم هؤلاء (ثم) الاصول التي منها يصح خروج هذه السهام
الستة المتفرقة سبعة وانما منها الصحيح من اثنين من ثلاثة من اربعة من ستة
من ثمانية من اثني عشر من اربعة وعشرين من ثلاثة منها تعول من ستة الى
عشرة وتراوشعوا ومن اثني عشر تعول الى سبعة عشر وتراوشعوا ومن اربعة
وعشرين تعول الى سبعة وعشرين دفعة واحدة (وماريتة) تخريجها انه
متى جاءك من هذه السهام الستة المتفرقة احاداً فخرج كل جزء منه الا
النصف فهو من اثنين ومتى جاءك معنى وثلاث فغار ان كانا من جنس واحد
فالاكثر يغنيك ولو يميز ثلث وان كانا من جنسين مختلفين فغار ان اختلط
النصف من هذا بكل الاخر او ببعضه فهو من ستة وان اختلط الربع من

قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا بينكم وبين النار را حه من كلام الفريسيين اه

هذا بكل الاخر أو ببعضه فهو من اثني عشر وان اخذنا الثمن من هذا
بكل الاخر أو ببعضه فهو من أربعة وعشرين يبقى الاصل الثامن وهو
الصحيح فلا بد له من مقدمة وهي معرفة الوفاق بين الجانبين المختلفين وهو
أن تقسم الاكثر على الاقل أي تطرح من الاكثر بقدر الاقل من الجانبين
حتى يتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في أكثر
هو اقل في الاثناس بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة وفي
العشرة بالعشر وفي احد عشر بعشر من احد عشر وفي اثني عشر بعشر من اثني
عشر وهكذا الى حيث ينتهي الحساب فنسبنا الى آخر اجزاء ما اتفقا فيه (ثم)
التصحيح اذا تكسرت السهام والرهوس طابنا الوفاق بين السهام والرهوس
فان لم نجدها اخذنا كل الرهوس وان وجدنا اخذنا وفق الرهوس وهكذا
يفعل بالناسي والثالث اخذنا بلا ضرب (ثم) عمل آخر بين رهوس ورهوس
طابنا الوفاق بين رهوس ورهوس ان لم نجدها ضربنا كل احدى هاتين كل
الاخر وان وجدنا ضربنا وفق احدى هاتين كل الاخر وهكذا يفعل
بالثالث والرابع (وان) تماثلت الاعداد اكتفي باحدهما وان تداخلت
الاعداد اكتفي باكثرهما ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ الرهوس ومجسدها
حق طناها لا فرازا لانصبا وضربناها في اصل الغريضة مع عولها ان كانت
عائلة فابالغ فنه اتصح المسئلة (ثم) نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء
مضربا فيما مضى بنا في اصل الغريضة (ونصيب) كل واحد من لم يتركس
عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضربا فيما مضى بنا في اصل المسئلة (وأما) من
ان كسر عليهم فاذا اردنا افراز نصيب كل واحد منهم فنحتاج فيه الى اربع
مقدمات (الاولى) ان نوفق رهوس طائفته او وفقها وان اخذ سهامهم او وفقها
(والثانية) ان نطلب الوفاق بين حاصل رهوس طائفته وبين حاصل رهوس
كل طائفة وراهما من ان كسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والكل
من كل مباين (والثالثة) أن نطلب الوفاق بين ما اخذنا من حاصل
رهوس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد
طاب الموافقة (والرابعة) أن ننظر الى ما اجتمع من حاصل رهوس الطوائف

بهما ضرب ببعضها في بعض فنخرج به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة
 فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف (هذا) إذا كان
 الكسر من جوانب فان كان من جانبين لاحتاج الى المقدمة الثالثة وان
 كان من جانب واحد فاحتاج الى المقدمة الاولى فيسبب (وان) شئت
 أخرجت الانصباء بطريق النسبة وهو أن تنسب سهام كل طائفة الى
 رهوسها وتأخذ بتلك النسبة من مبلغ الرهوس فما بلغ فهو نصيب كل واحد
 من تلك الطائفة وان شئت نسبت الى رهوس كل طائفة واحدا منها
 وأخذت مبلغ الرهوس بتلك النسبة وضربته في سهامهم فخرج فهو
 نصيب كل واحد منهم (ثم) إذا أردت قسمة التركة فاضرب سهام
 بكل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما عشت منه الفريضة فما
 يخرج بسهم فهو نصيبه هذا اذا كان بين التجميع والتركة مباينة فان كان
 بينهما وافقة فاضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم اقسم ما اجتمع على
 وفق التجميع ومن صرح على شيء يأخذه يبرأه فأسقط سهامه من الفريضة
 ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقين (ثم ارد) وهو ان اذا عطينا ذوى
 السهام سهامهم وبقي سهم لا مستحق له يرد عليهم بقدر سهامهم الا الزوج
 والزوجة وهذا قول عمر وعلى رضي الله عنهم اوبه اخذنا ما (وقال)
 زيد رضي الله عنه يوضع الغاضل في بيت المسال وبه اخذنا ما والشافعي
 (والاصل) في تجميع مسائله انه اذا لم يكن في المسئلة من لا يرد عليه فالقسمة
 على سهام من يرد عليهم فان كان فيهم من لا يرد عليه أعطينا نصيبه من اقل
 مختار جه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها
 والا ضربنا من يرد عليهم في مخارج نصيب من لا يرد عليه فما بلغ منها
 ذهب السهام فان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمناه وان كان
 من يرد عليهم صنفا واحدا فاهم بمنزلة العصبات يعطى كل من لا يرد عليه
 فرضه من اقل مختار جه والباقي للسهم فرضا وردا فان وقع الكسر صحبنا
 المسئلة كما نهضها اذا كان فيها ذوى سهام وعصبات (طريق آخر) في تجميع
 المسائل الردية وهو ان تخرج فريضة من يرد عليهم كالأفراد وتعطى من

لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارجه وتصحيحه عليه ثم تنظر الى الباقي بعد
 نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والا
 طاب الوفاق بين تصحيح من يرد عليه ومووب الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه
 من تصحيحه (٣) ان لم يجد ضربا كل تصحيح من يرد عليه في مبلغ تصحيح من
 لا يرد عليه داباغ منها تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليه مضروب في تصحيح
 من يرد عليهم اوفى وبقية ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي
 بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه اوفى وفق ذلك (ثم المناصفة) ومبناها
 على التصحيح وهو ان تصحيح فريضة الميت الاول على ورثته ونفقة من ذلك
 ما اصاب الميت الثاني لطالب الوفاق ثم تصحيح فريضة الميت الثاني على ورثته
 ثم تطالب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد ضربا كل هذا التصحيح في كل
 التصحيح الاول وان وجدنا ضربا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الاول
 ثم ينتسدى بالقسمة فنحن ان له نصيب من الفريضة الاولى فمضروب
 في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فمضروب في
 نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فماله من الفريضة
 الاولى فمضروب في الفريضة الثانية وماله من الفريضة الثانية فمضروب
 في نصيب الميت الثاني (هـ ١) اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق في ضرب
 في مواضع الضرب في وفقة او ينفذ من ذلك ما اصاب الميت الثالث لطالب
 الوفاق ثم تصحيح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم تطالب الوفاق بين ما في يده
 وتصحيحه ان لم يجد ضربا كل هذا التصحيح في كل التصحيحين الاولين وان
 وجدنا ضربا وفقه ثم ينتسدى بالقسمة وثني وثالث ونربع ونفقه من وعلى
 هذا جميع هذا الوجه وقياسه وبالله التوفيق (ثم) يجب ان تعلم ان الموافقة
 انما اتفقت فلها انتفاع وثمرات واذا خرت جناما مسئلة من المناصفة او غيرها
 واعطينا كل ذي حق حقه واوفينا حظه ثم الفينا الانصاف بأكمله اتوا في
 بعضها بعضا في جزء من الاجزاء الصحيحة فمن ثمره هذه الموافقة ان نفقه
 من كل نصيب على جزء الزفاق وتخرج المسئلة من وفقة او على هذا يدور
 كثير من المسائل فاحفظه

لعله هكذا فان وجدنا الوفاق في تصحيح من لا يرد عليهم في تصحيح من لا يرد عليهم وان لم نجد الخ وجر

(فصل في ذوى الارحام)

وهم خمسة اصناف (اولهم) اولاد البنات واولاد بنات الابن (والثاني)
 المجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات (والثالث) اولاد الاخوات لاب وام
 اولاب واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة (والرابع) الاخوال
 والمخالات والعمات كاهن والاعمام لام وبنات الاعمام واولاد هؤلاء
 (والخامس) عمات الالقاء والامهات واخوالهم ومخالاتهم واعمام
 الالقاء لام واعمام الامهات كاهن واولاد هؤلاء (واولاهم) بالميراث اولهم ثم
 ثانيهم ثم ثالثهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية عن ابي حنيفة وعليه
 الفتوى (وروى) عن ابي حنيفة ان المجد الفاسد اولى بالمسال من اولاد
 البنات (وقال) ابو يوسف ومحمد اولاد الاخوات وبنات الاخوة اولى
 من المجد الفاسد باب الام وكل واحد اولى من ولده وولده اولى من ابويه
 عندهم اوهم لا يرثون مع ذى سهم ولا عصبية سوى احد الزوجين

❦ (فصل في الصنف الاول) ❦

فأولاهم بالميراث اقربهم (فان) استووا في القرب فولد الوارث اولى
 (واختلفوا) في ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس بأولى (مثاله) بنت
 البنت اولى من بنت بنت البنت لانها اقرب وبنات الابن اولى من بنات
 بنت البنت لانها ولد الوارث (بنت) بنت بنت البنت وبنات بنت
 بنت الابن فالمسال بينهم ما في الصحيح والقبضة على ابدانهم ان اتفقت
 اصولهم وان اختلفت فكذلك عند ابي يوسف رحمه الله وهو رواية عن
 ابي حنيفة وعند محمد وهو أشهر الروايتين عن ابي حنيفة القبضة على اول
 خلاف مع اعتبار صفة الاصول في الفروع واعتبار عدد الفروع في الاصول
 (ثم) كل شئ جعلته ماصلا ينقل ذلك الى فرعه (مثاله) بنت ابن بنت
 وبنت بنت بنت فعند ابي يوسف المسال بينهم ما ان كانا باعتبار الابدان
 وعند محمد اثناسهم ان لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كانهما
 عن ابن وبنت فيقسم المسال بينهم ما اثناسهم ما اصاب ابن البنت فولده
 وما اصاب بنت البنت فولدها (بيتا) ابن بنت وبنت بنت فعند

ابي يوسف المال يدين اثلاثا باعتبار الابدان (وعند) محمد خمس المال
 لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كأنه مات عن ابني بنت
 وبنت بنت فيقسم المال بينهم أخماسا فله أصاب بنت البنت فولدها وما
 أصاب بنتي البنت فولدها هما هما واعتبار عدد الفروع في الأصول
 والاول اعتبار صفة الأصول في الفروع (بنت) ابن بنت وابن بنت بنت
 فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلثاه لابنت البنت اعتبارا
 للأبدان دون الأصول (وعند) محمد ينقسم كس الجواب فابنت البنت
 له ثلث المال وبنت ابن البنت لها الثلثان اذ هو يعتبر بالأصول دون الابدان
 (وان) اختلف بطن ثم اختلف بطن فعلى قول أبي يوسف يعتبر الابدان
 (وعند) محمد ينقسم على أول بطن اختلف ويجمع من يدلي بالذكور فيقال
 على حدة ومن يدلي بالانثى فريقال على حدة ثم يقسم على الثاني ثم على
 الثالث الى أن ينتهي (مثاله) بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وابن ابن بنت
 فعند أبي يوسف يعتبر الابدان (وعند) محمد خمس المال لبنت بنت البنت
 وثلثا أربعة أخماس لابن ابن البنت وثلث أربعة أخماس لبنت ابن
 البنت (ولو) كان معهم ابن بنت بنت أيضا فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن
 البنت وثلثا الثلثين لابن ابن البنت وثلث الثلث لبنت بنت البنت وثلثا الثلث
 لابن بنت البنت وكذا البنات فاذا كانت قرابته من جهة من قال أبو حنيفة
 ومحمد من كان له قرابتان من ذوى الارحام يرث من القرابتين جميعا وهي
 رواية عن أبي يوسف رحمه الله (وعنه) انه لا يرث الا من جهة واحدة كما في
 المجددة ذات الجهتين عنده (مثاله) ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت
 بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفا احدهما ابنا والاخرى بنتا
 فترث الابن البنت فولدت له ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا
 (فالمولود) أو لابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت والمولودة ثانيا بنت بنت بنت
 فلموات الزوجان ثم مات المجددة فعند أبي يوسف رحمه الله في رواية المال بينهم
 أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى القرابتين وعنه
 في رواية يقسم المال بينهم أثلاثا سهما لذى القرابتين وكان الذكور

اخت وابن اخت فاما سال بينهم - ما الذي كرم مثل حظ الاثنين (بنت ابن
 اخت وابن بنت اخ و بنت بنت اخ فعند ابي يوسف يعتبر بالابدان (وعند
 محمد بن الحسن المال لبنت ابن الاخت وثلاثة اربعة الانحسار لابن بنت الاخ
 وثلاث اربعة الانحسار لبنت بنت الاخ (ابن) اخت لاب وام وبنت اخ
 لاب وام فابو يوسف رحمه الله يعتبر بالابدان دون الاصول فعنده ثلث المال
 لبنت الاخ لاب وام وثلاثة لابن الاخت لاب وام ومحج - بدرجه الله يعتبر
 الاصول دون الابدان فعنده ثلث المال لابن الاخت لاب وام وثلاثة لبنت
 الاخ لاب وام (والكلام) في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام
 في الفریق الاول عندهم وهم واما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات
 لام فهو ان اولاهم - اقر بهم ولا يفضل الذي ذكر على الاثنى الا في رواية
 شاذة عن ابي يوسف رحمه الله (مثاله) بنت اخ لام وابن اخت لام
 فعندهما المال بينهما كالاصول نصفان وعند ابي يوسف على ثلث
 الرواية اثنان بخلاف الاصول (واذا) اجتمع ثلاثة اولاد اخوات
 متفرقات او ثلاث بنات اخوة متفرقين واستووا في القرب والدرجة فعند
 ابي يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يعتبر الاصول
 (مثاله) بنت اخت لاب وام وبنت اخت لاب وبنت اخت لام فعند ابي
 يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخت لاب وام وعند محمد بن الحسن المال
 لبنت الاخت لام ونحوه لبنت الاخت لاب وثلاثة انحسار لبنت الاخت
 لاب وام (بنت) اخ لاب وام وبنت اخ لام فعند ابي يوسف رحمه الله
 المال كله لبنت الاخ لاب وام (وعند) محمد بن الحسن المال لبنت الاخ لام
 والباقي لبنت الاخ لاب وام (واذا) اجتمعت ثلاث بنات اخوات متفرقات
 وثلاث بنات اخوة متفرقين فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت
 الاخ لاب وام وبين بنت الاخت لاب وام نصفان (وعند) محمد بن الحسن
 المال بين بنت الاخ لام وبين بنت الاخت لام نصفان وثلاثة المال بين بنت الاخ
 لاب وام وبين بنت الاخت لاب وام اثنان كما في الاصول وكذا اولاد الاخوة
 والاخوات اذا كانت قرابته ذات جهتين فهو على اختلاف قدم في الصنف

الأول (مثاله) ابن اخ لام هو ابن أخت لاب وبذت أخت لاب وأم
(فعند) أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الأخت لاب وأم (وعند)
محمد المال كله على خمسة ثلاثة أخماسه لبنت الأخت لاب وأم وخمساه
لابن الاخ لام الذي هو ابن الأخت لاب

» (فصل في الصنف الرابع) »

وهم الأعمام لام ومن في معناتهم من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن
كان لاب كاب أولى من كان لام (مثاله) حمة لاب وأم فهي أولى من
العمة لاب والتي من الأب أولى من التي لام (خاله) لاب وأم وخالة لاب
فالأولى أولى (خال) لاب وخال لام فالحال للأب أولى (وانما) يعتبر
هنا الترتيب في جنس واحد ولا يعتبر في جنسين إلا في رواية شاذة عن
أبي يوسف رحمه الله (مثاله) حمة لاب وأم وخالة لاب فالمال بينهما
انلانا ثلثاه للعمة وثلثه للخاله (وعند) أبي يوسف على ذلك الرواية المال
كله للعمة وإذا اجتمع العمات والأخوال والخالات فالثلثان للعمات بينهما
بالسوية والثلث للأخوال والخالات بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
(والكلام) في أولاد هؤلاء ونسب الأعمام إن أولادهم أقربهم
فإن استووا في القرب فن كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب
أولى من كان لام (ثم) ولد الوارث أولى فإن كان أحدهما ولد الوارث
غير أنه ذو قرابة واحدة والاخر ولد ذي الرحم لكن ذو قرابة اختاروا
فيه والصحيح أن ذا القرابة بين أولى (مثاله) بنت ابن عم لاب وابن ابن حمة
لاب وأم فالبناتى أولى

» (فصل في الصنف الخامس) »

وهم أقرباء الأبوين أولادهم أقربهم (مثاله) حمة الأب أولى من حمة الجد
لأنها أقرب وإذا اجتمعت قرابتا الأب وقرابة الأم فالثلثان لقرابتى الأب
والثلث لقرابتى الأم ثم ما أصاب قرابتى الأب يقسم بينهم انلانا ثلثاه لقرابته
من قبل أبيه والثلث لقرابته من قبل أمه وما أصاب قرابتى الأم فكذلك
ثلثاه لقرابتها من قبل أبيها والثلث لقرابتها من قبل أمها (مثاله) حمة

الاب وخالته وعمه الام وخالتها والكلام في اولادهؤلاء كالكلام في اولاد
البنات واولاد الاخوات فيما ينفقون ويهتلفون

« (فصل في لواحق الكتاب) »

قد ذكرنا ان الولاء على ضربين ولاعتاقه وولاء مولاة (فهو لى) العتاقه
كل من اعتق عبدا او مات عن مدينه وخرج من الثلث او مات عن ام ولد
او استوفى كفاية عبدا او مالا ذارحم محرم منه فعتق عليه فانه يكون
مولى له يرثه اذ مات ولا يرث المعتق منه (وان) اعتقها على ان لا ولأله
فالشرط باطل والولاء ثابت (والولاء) لا يورث ويكون لا قرب مصيبة
المعتق (مثاله) مات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله لابن (وان) مات
عن ابن واب فالولاء كله لابن عند ابي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف سدد
الولاء لالاب والابن (فان) مات عن جد وان فالولاء كله للجد عند ابي
حنيفة وعنددهم مال الولاء بينه - هاهنا فان وعند الشافعي الولاء كله للاخ
في أصح قوليه (كل) مملوك عتق على ملك ماله لا يتحول ولاؤه عنه
ابدا (مثاله) رجل تزوج أمته من عبده غيره ثم اعتق أمته بفساد
بولد لقل من ستة أشهر ثم اعتق العبد لا يجزى ولأه الولد الى نفعه لانه عتق
على ملك معتق الام (ولو) جاءت بولد لتمام ستة أشهر فصاعدا ثم اعتق
العبد جزى ولأه الولد الى نفسه (وليس) للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن او كاتبن او كاتبن من كاتبن او دبرن او دبرن من دبرن او دبرن ولأه
معتقهن (ولما) مولى المولاة فمجهول النسب اذا قال لا آخر انت
مولاى ترى اذ مات وتعتقل عنى اذا جنى وقال لا آخر قبلت صح عندنا
ويكون القابل مولى له يرثه اذ مات ويعتقل عنه اذا جنى (وان) شرط
من الجانبيين فعلى ما شرطنا (ويدخل) فى هذا العقد اولاده الصغار
ومن يولده بعد ذلك (وكذلك) المرأة اذا عقدت عقد المولاة صح عند
أبي حنيفة رحمه الله وللعقد فسخه ما لم يعتقل عنه هذا القابل والقابل
فسخه الا ان يرث بولائه (ومولى) المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم
على بيت المال ويرث مع اهل الزوجين (والرق) من اسباب الحرمان

وانما كافي القن او ناقصا كافي المديبر وام الولد (والسكاتب) اذا مات
 عاجزا فهو عبد وان مات عن وفاة وعن مولود في الـ كتابة يؤدى كتابته ويحكم
 بحريته في آخر جزء من اجزاء حياته فيقبض ان مات عرا (والمدعى) بمنزلة
 من مديون عنده - ما وعده ابي حنيفة رحمه الله هو عبد ما بقي عليه درهم -
 هذا اذا كان يسمى لكذلك رقبته كعقيق البعوض اما اذا كان يسمى بحق
 في رقبته كالعبد المهرن اذا اعتقه الرامن فهو بمنزلة الاحرار يرث ويورث
 عنه (والقتل) من اسباب المحرمان (وكل) قتل يتعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة فانه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا
 الكفارة فانه لا يمنع الارث (اما) القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص
 فهو ان يقتل مورثه محمدا بن محمد او بجايه عمل عمل الحميد (واما) الذي
 يوجب الكفارة فهو ان يقتل بالباشرة خطأ او وطأ دابة مورثه وهو
 راكبا او انقلاب في النوم على مورثه فقتله او سقط عليه من السطح فقتله
 او سقط حجر من يده عليه فقتله فهذا كله يقتل بطريق المباشرة فتجب فيه
 الكفارة ويوجب حرمان الميراث ان كان مورثا والوصية ان كان اجنبيا
 (واما) القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو ان
 الصبي او المجنون اذا قتل مورثه او غير الصبي والمجنون اذا قتل مورثه
 بالنسيب كما اذا نزع جناحا على قارعة الطريق فسقط على مورثه فمات
 او حفر بئر على قارعة الطريق فوقع مورثه فيها فمات او الى حائط على
 قارعة الطريق فمات به مورثه فمات او صب ماء او بال او نوضا فزلق به
 المورث فمات او ساق دابة او فادها فوطأت مورثه فمات او قتل قصاصا
 او رجسا او دفعا لقتاله او كان مكره على قتله او سقط حائطه المسائل على
 مورثه بعد ما اشتهد عليه فمات او وجد مورثه قتيلا في داره فانه يجب
 القسامة والدية على العاقلة ولا يمنع الارث (وكذا) العادل اذا قتل
 الباغى وهو مورثه لم يمنع الارث في هذه المواضع كلها وان بائنه لانه
 لا يوجب القصاص ولا الكفارة واما اذا قتل الباغى العادل وهو مورثه
 فهو ذاعلى وجهين ان قال قتلته وانا على الباطل والآن ايضا على الباطل

فانه او وطأ دابة مورثه بجعلها واسطة له وقرقه او قاده ذابة فوطأت له فوطئت

فانه لا يرثه بالاجماع (وان) قال قتاتيه وأنا على الحق والآن أيضا على الحق
 أيضا يرثه في قول أبي حنيفة ومحمد لأنه قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة
 وعند أبي يوسف لا يرثه لأنه قتل بغير حق (الابن) اذا قتل أباه خطأ أو خطأ
 لا يرثه لأنه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطأ (وكذا) الأب
 اذا قتل ابنه خطأ يمنع الارث وهذا لا يشك كل لأن الكفارة تجب بقتله
 أباه خطأ أم اذا قتل عمدا فانه يوجب حرمان الميراث أيضا وان كان لا يجب
 به القصاص ولا الكفارة وهذا يشك كل على الأصل الذي ذكرناه الأنا
 نقول وجب القصاص ههنا لكنه سقط بحرمة الإبوة (الأب) اذا أدب
 ابنه بان اجترم جريمة سرقة أو غيرها وعنف في الضرب فمات يوجب حرمان
 الميراث وعند أبي يوسف لا يوجب (المعلم) اذا أدب ولد انسان وهو وارثه
 فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الأب اذا بطق روح ابنه أوخته أو
 حبيبه من غير ان يعنف في ذلك فمات الزوج اذا عزر زوجته بان لم
 تطعه في الفراش فمات فانه يوجب حرمان الميراث (الكفر) كلمة
 واحدة عندنا يرث بعضهم بعضا فالنصراني يرث اليهودي واليهودي يرث
 المجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات وله ابن
 في الروم وابن في الهند لا يرث واحده منهما ولو مات مسلم وله ابن مسلم في الهند
 فانه يرثه لأنه لم يتباين المذاهب (والمرتد) لا يرث من واحد وكذا
 المرتدة وهل يرث المسلم منه قال ابو حنيفة ان كان كسبا اكتسبه في حال
 الرد يكون فيأوان كان كسبا اكتسبه في حال الاسلام يكون لورثته
 المسلمين وقال أبو يوسف ومحمد رجعهما الله الكسبان لورثته المسلمين وقال
 الشافعي الكسبان جميعا في عافى فان لم يبق بدار الحرب مرتدا يقسم القاضي ماله
 بين ورثته كأنه ميت (المجوسي) يرث بالنسب والولاء وبشكاح يقر
 عليه بقيد الاسلام والنسب فيما بينهم يثبت بالانكحة الفاسدة (ومن)
 يدلي الى الميت بنسب من ان كان أحدهما لا يجب الا آخر ورث
 بهما جميعا وان كان يجب ورث بالحقاب (مثاله) اذا ترك ابني عمه
 وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالعصوبة لان

احدى جهتي قرابته لا تحجب الجهة الاخرى فو رث بهما (فان) ترك يثي
 خالته واحداهما اخته لاييه فلها المال كله فرضا ورد الان احدى جهتي
 قرابته لا تحجب الاخرى فو رثت بالحاجة (ثم) المحجوب عن الميراث يحجب
 غيره بمن مات وله أبوان واخوان فلاخوان يرذان الام من الثلث الى
 السدس وان كانا ليرثان اذ هما بالاب محجوبان (والمحروم) من الميراث
 لا يحجب كالمحروم بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان
 ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود فانه أفتى فيما زعم الفخري
 ان المحروم لا يحجب محجب الحرمان ولا يحجب محجب النقصان
 وعنده تحول المسئلة الى احدى وثلاثين بناء على هذا الأصل (صورتها)
 زوجة وأخ وأخوان لام وأختان لا يرثون من محروم باحد اسباب
 الحرمان فعند هامة الخطابة تحول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من
 اثني عشر لأن الزوجة فرضها الربع عندهم اذ الابن المحروم لا يتقصها
 حقها وعند ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين لأن الزوجة فرضها
 الثمن عنده اذ الابن المحروم يتقصها حقها فعلا تسب الى احدى وثلاثين
 (المفقود) لا يرث ولا يرث عنه ما لم يثبت موته بينة أو بخصي مدة يعلم يقينا
 انه لا يعيش أكثر من ذلك ووقت في ذلك أبو حنيفة في رواية الحسن عنه
 بمائة وعشرين سنة من وقت ولادته وعن أبي يوسف بمائة سنة وقدره
 بعضهم بتسعين وبعضهم بسبعين وقال بعضهم انه موصول الى رأي
 القاضى فاذا انقضت تلك المدة ورثه من كان حيا من ورثته ولا يرثه
 من مات قبل مضي المدة ولو مات ورثه في خلال فقد له وارث سواء ان
 كان لا يحجب به لكنه يتقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي
 وان كان يحجب به لا يعطى أصلا (ويوقف) للحمل نصيب أربعة بنين
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنتين وهو رواية عن أبي يوسف
 وهنه أنه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث آخر
 لا يسقط بمسأل ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان من يسقط به لا يعطى
 أصلا وان كان من يتغير به يعطى الأقل (ميراث) ولدا للعان من جهة

الاثم لا غير وانما كسائر الامهات ولا يكون عصبية (لا توارث) بين الغرقى
 والمحرقى والهدمى ويجعل كأنهم ما توامعوا (الخنثى) يرث من حيث يبول
 فان بالدم فالحكم للاسبق وان كانا معا فهو مشكل عند أبي حنيفة
 وعندهما ما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل ايضا عندهما (ثم)
 الخنثى المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة
 الا أن يكون أسوأ حاله أن يكون ذكر أو به قال أبو حنيفة رحمه الله (وقال)
 الشعبي يعتبر فيه الحال ان حالة الذكور حالة الاثنية (بيانه) اذا مات
 الرجل عن ابن وولد خنثى قال أبو حنيفة رحمه الله ثلثا المال لابن والثلث
 للخنثى واخذه أبو يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة
 من اثني عشر والابن المتيقن سبعة وقال أبو يوسف للخنثى ثلاثة من سبعة
 والابن المتيقن أربعة والله أعلم بالصواب ويجزى ~~كل~~ من ماله ويثاب
 (طريق) معرفة ما هو الاقل مما أعطاه أبو يوسف ومحمد أن يضرب
 الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في اثني عشر يخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة
 التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول
 ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثنا عشر
 يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من
 ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل
 سبعة ثلاثة وخمس مرات ثلاثة خمسة عشر فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من
 خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين اكثر
 مما من ستة وثلاثين هكذا برهنوا ذلك في كتبهم وفي هذا نوع تعسير
 وتكسير والاوضح الاسلام أن تقول فاضرب محمد في مائة يعطيه منه أبو يوسف
 وذلك سبعة في يخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر تصير الجملة مائة
 الضرب اربعة وثمانين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق
 الذي ذكرنا في المناصب ثمانية افران انصباء اعني خذ ثلاثة واضربها
 في ماضر يث السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون
 هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من اربعة وثمانين ثم اضرب خمسة

في السبعة التي ضربت الاثني عشر فيم يصير خمسة وثلاثين هـ هذا والذي يعطيه محمد من اربعة وثمانين فازداد ما يعطيه أبو يوسف على ما يعطيه محمد هكذا اوضح لي في بعض فكري بتسهيل الله تعالى وتيسيره وهو الميسر لكل عسير نعم المولى ونعم النصير هـ هذا ما يسر الله تعالى نقله من فصول العمادي والله الهادي الى طريق الرشاد

هـ (الفصل الثلاثون وهو تقسام الفصول في مسائل شتى)

(وفي النوازل) لابي الليث السمرقندي في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد ابن الحسن اخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن رجل أتى رجلا ليحل له أن يتزوج ابنته فقال سبحانه الله أو يكون هذا قال نعم فوصفوا له رجلا لا يخفى كان فعل ذلك به فقال لا يجوز ذلك شيئا قال محمد بن وهب ناخذ (وسئل) أبو القاسم عن دارين متلاصقتين بفعل صاحب احدي الدارين في داره مطبلا وكان في القديم مكنيا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار الاخرى هل له أن يمنع عنه عن ذلك أم لا قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار داره فليس له أن يمنع وان كانت حوافرها الى الجدار فله منعه (وسئل) الفقيه أبو جعفر عن نوايس يجنب أرض رجل فاراد أن يبيعها الى أرضه قال ان لم يكن لها قيمة فلا بأس وان كان لها قيمة فان كانت من نوايس المجاهلية فهو بمنزلة أرض الموات وان كانت من نوايس كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يباع ويصرف ثمنه الى بعض مصالح المسلمين وكذلك كل لقطة يعلم أنها كانت كذا ينبغي أن لا يتصدق به ولكن سبيلها أن تصرف الى بيت المال لنوايب المسلمين (وسئل) عن رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت الماء فانت طالق وان صيبت به فانت طالق وان دفتته الى انسان أو وضعته فانك طالق قال ثم سئل فيه ثوبا حتى ينشف الماء (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم أجامعك على هذا الرمح فانت طالق قال ينقب الرمح ويخرج رأس الرمح من السطح فله الاثم يجامعها عليه (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان كلمتك أو لفانت طالق ثم قالت له امرأته ان كلمتك أو لا فبعدى حر قال يتكلم

قوله النوازل ويس جميع نوازل وهي مقابر النصارى

الرجل ولا يحنث لانه قد خرج عن يمينه بكلام المرأة (وسئل) عن رجل
 قال والله لا أشرب الخمر الا لأجد دخي را من ذلك ثم انه شرب الخمر من غير
 اضطرار قال يحنث في يمينه وأخاف عليه الكفر بهذه الحكمة (وسئل)
 أبو بكر عن رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ قال
 لا يحنث كرجل حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكله على حاله لم يحنث
 كذلك وهذا ما قال الفقيه وعندي أنه يحنث (وسئل) عن سكران
 قال لامرأته ان لم تكن فلانة أوسع دبراً منك فأنت طالق قال هذا شيء غير
 مفهوم ولا مقصور على معرفته فلا يقع فيه الحنث (وسئل) عن رجل
 حلف أن لا ينسأ على الفراش ما دام في القرية فتزوج امرأة في بلدة
 هل يجوز له أن ينسأ على الفراش قال اذا تزوج امرأة لا على نية أن
 يطلقها أو على نية أن يطلقها أو لا نية أن يذهب بها فقد خرج عن
 أن يكون غريباً واذا تزوجها على أن يطلقها أو على نية النكاح بها فهو
 يمتنع غريباً (وسئل) سفيان الثوري عن رجل وهب لرجل ثوباً
 ثم اختلسه منه فاستلمه قال على الواهب قيمته وليس الارتجاع الا عند
 القاضي قال الفقيه وهذا قول أصحابنا وبه نأخذ ولو وهب لرجل دراهم
 ثم استقرضها منه فاقترضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبدالاً له المبة
 صارت مستهلكة وصارت ديناً على الواهب (وسئل) نصير بن يحيى
 عن الكسب فريضة هوام لا قال الكسب والعمل فريضة بمقدار ما لا يد
 منه لان من الفرائض ما لا يستطاع الا بآدائه كالمصلاة لا تجوز الا بالوضوء فعليه
 تكليف الماء وطلبه ليقيم به الفريضة وعليه أن يلبس الثياب لاقامة
 الصلاة ولا يرتفع ذلك الا بالعمل لانه لم يندمج النساك ويخيط الخياط
 ويحتاج ان يزرع قبل ذلك لستة شهور الا لاجل ذلك وقد جعل الله تعالى
 أهل الجنة بالامانة وتكاف واما في الدنيا فانه بالتكاف قال الله
 تعالى لا آدم فلا يخرجكم من الجنة فتشقى يعني بالكسب في المعيشة
 لا تأكل الا بعرق جهنم وقال عز وجل لمريم وهزي اليك بذراع الخنقة
 فساقيك رطبا جنيا وقال تعالى انفسه وامن طبيبات ما كسبتهم وقال

تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله يعني
 الكسب وقال تعالى وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله
 (قال) وابتغوا عن بعض العلماء انه قال لا تقوم الدين والدنيا الا بربيع
 بالعلماء والامراء والمجاهد والكسب (وقال) نصير حديثنا صالح بن محمد
 عن المعلى عن عيسى بن عيسى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب
 المحلل جهاد (وقال) نصير حديثنا بعض اصحابنا عن علي بن يحيى
 عن الشبلي عن عبادة بن كثير عن الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم طلب المحلل فريضة بعد أداء الفرائض (قال) وحديثنا احمد بن
 يونس الربيعي عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان من كرماء عليه السلام كان نجارا (وقال) النبي صلى الله
 عليه وسلم عليكم بالزفان اباكم كان برازا يعني ابراهيم الخليل عليه
 السلام (وكان) عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا معشر العرابة
 ارفعوا رؤسكم واتجروا فقد وضع الطريق ولا تكونوا عيسا على الناس
 (وقال) نصير حديثنا يحيى بن المبارك عن معمر بن الزهرى عن
 مالك بن انس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ادخر قوت سنة (وقال) نصير حديثنا شقيق بن ابراهيم يقول
 في قوله تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض قال لو ان الله تعالى
 رزق من غير كسب لبغوا في الارض وقال لو ان الله تعالى رزق عباده من غير
 كسب لبغوا في الارض وتفاسدوا ولما سكن شغلهم بالكسب حتى
 لا يتفرغوا للفساد (وقال) نصير حديثنا ابو امامة عن هشام بن عروة
 عن أبيه قال كان سليمان بن داود صلبا والله عالم بها وسلامه يخطب
 الناس على المنبر وفي يده الخوص يعمل به فاذا فرغ ناوله انسانا وقال له
 اذهب به فبعه (وقال) نصير حديثنا بعض اصحابنا ان داود النبي عليه
 السلام كان يخرج متكررا الى سال من سيرته في ما كنهه فعرض له جبريل عليه
 السلام في صورة آدمي فقال له داود يا فتى ما تقول في داود قال نعم العبد هو
 غير ان فيه خصلة قال وما هي قال يا كل من يدت مالي المسلمين وما في العباد

أحب إلى الله تعالى من عبيد كل من كذب به فعدا دوا إلى محرابه متضرعا
 إلى الله تعالى يقول يا رب علمني صنعة يبيد تغني بها عن مال المسلمين فعلمه
 تعالى صنعة الدروع والآن له الحمد يد حتى كان في يده بمنزلة الهين وكان
 إذا فرغ من حمل واحدة باعها وعاش هو وعياله من ثمنها (وقال) نصير
 حديثي مكي بن إبراهيم عن فتح عن ثابت البناني قال بلغني أن العبادة عشرة
 تسعة في مال المعيشة وواحدة في العبادة (قال) وحديثنا شداد بن حكيم
 عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قالوا كانوا يقولون الذي يعمل
 بيده أفضل من التاجر والتاجر أفضل من الجالس (قال) الفقيه
 وحديثنا الثقة عن أبي القاسم عن نصير بن يحيى بهذه الأحاديث التي
 ذكرناها (قال) الفقيه وسعت أبي يزد كبريا سناده عن معاوية بن قرة
 قال رأى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ناسا من أهل اليمن فقال
 ما أنتم يا أهل اليمن قالوا نحن متوكلون على الله تعالى فقال كذبتم بل أنتم
 متوكلون إلا أخبركم بالمتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله
 تعالى انتهى (هنا) ما يسر الله تعالى نفعه من كتاب النوازل للشيخ قندي
 والله الموفق إلى سبيل الرشاد وعامه التوكل والاعتماد (وكان) الفراغ
 من جمعها ثالث عشر من شهر الخير سنة ١٠١٥ (قلنا) يسر الله تعالى
 بالتمام وسألته بمنه حسن الختام (سهيها) غاية المرام في تمة لسان المحكام
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول مصححه الفقير رمضان خلاوة في عنه محمدك يا من لا تتعقب له
 احكام وكيف وانت احكم المحكام وصلى وسلم على سيدنا محمد لسان صحبتك
 وصدر شرعتك وعلى آله ينابيع العلوم واحسانه عيون الفهوم
 (وبعد) فهذا لسان المحكام لابن السخنة الامام قد تطفلت على تصحيحه
 وتمنيته وتمنيته يا حاتم مسائله بقدر الامكان سائلنا اساتذة
 الشياخ وجهابذة اخوان لانه على كثرة نسخه لم يحصل عن قهر يف غير
 نسخة لحنها بالنسبة للباقي خفيف فكم سهرت ليلالي قطع ظمائها

بأنوار المراجعة واعتكفت أياما في أبواب الطالعة مع غيوم غوم
تراكت وهو غوم - موم تراكت قال القلب في هذه الدنيا البعيدة بها
البعيض مشغول والعقل بحال هوها المريم معقول فالرجاء الستر
من وقع على موه أوثر على موه هذا وقد اخرج طبعه صاحبها الأمل
حضرة الشيخ إبراهيم حسن الشيشي فقال وقد احسن في المقال

ذي غصون بين الرياض موائد * ام عقار ينهل فوق موائد
ام نسيم الضبا تنفس من نجمة - اندفاسى للعجب سر المعاد
ام طباة من الكاس بواد * قد اثنى الهوى وجن الفدا فد
ام قنوان من الخور تراءت * بعد سلب النهى اصدق المواعد
ام لسان المحكام قد رقى طبعها * وارزوى وضعه نظم القلائد
تحفة من يد الزمان ولكن * جمع الجمل من جليل الفوائد
فروض فقه ينزه الطرف فيه * حيثما شاء كل داروراشد
نافع دافع بسيط وجيز * آمل كافل ينهل المقاصد
يعتدنا الى اقتناه وما باله - نفس يغلو نوادر وشوارد
فابتدر أيتها المجتهدون له * تملغ السؤل اثر جنى المحامد
فيئات الافكار قد ارضته * جا لسان المحكام عذب الموارد

١٤١ ١٢٠ ٧٧٢ ٢٨٢

١٢٩٩

وكذا المهام العجيب الأديب حضرة الشيخ محمد عبد الرحمن

ينابيع علم بحر فضل سقى العلا * يفوق نسيم ارق باصاح في طبعه
تجلى له وجه البهاء مؤرخا * لسان المحكام اضاء صفاء طبعه

١٤١ ٩٩ ٨٠٢ ١٧١ ٨٦

١٢٩٩

وارخته على حسب المحال فقات

يا عيوننا من الطباء تحديق * ولديها العشاق في المحى تطرق
فهي تفنى على النفوس وتضئ * امرها والهوى عاينهم تحق

رهنهم في حبها لا فكاك * وبها مارس الولاية صدق
 اقصدتهم عدا بنيل لحاظ * لاديات تعطي وماتم مشفق
 ليها انتقت عيبر هواها * من نواها وفاز بالاجر معتق
 كاتبوا على اداء نفوس * وتراها على المدائس تغرق
 وتنادى فيهم اهيل التصابي * دبروا امركم لتنجوا من الرق
 من برم عين المها فليفارق * مالدیه وروحه فليطاف
 ماهوى الغيدمين عند قوم * وقفوا انفسهم لكل مشوق
 ان اهل الغرام حشوا حشاهم * سهم فتك من الغيون عزق
 ولم اعدن الدموع شهور * وعاليهم حال الميام يضيق
 ولسان الهوى يترجم لك * ن لسان الحكم افصح منطق
 كيف لا وهو للشهير بفعل السهم * شهنة الشهر والامام المسدد
 منبع العلم والفضائل صدر * ورد تأليفه النظم رين
 فتتمز في حسنه وتامل * في فتمون الاقوال جمل الموفق
 تلقه تارة يقيده حكا * لاقتضاء وتارة فيه يبالق
 يا كبا برهان نور سناه * ساطع ماء مزن معناه مغدق
 عدة عدة من رام بحثا * فتنافس في حليلة الفضل واسبق
 لفقهير تراه اولغنى * غنية قنية ليحظى وينفق
 منتفى جامع بدائع فقهه * وجه اضواها كالشمس مشرق
 وكذا من انى بتكملة وه * وهام فجم منير بحقة
 جذبال اصل والكمال كبد * ليله النمر روض مغناه مونق
 جاء تاريخه لا لى مابع * عن لسان الحكم بالصدق تنطق

٥٥٩ ٢٢٧ ١٠٤ ١٤١ ١٢٠ ٨١ ٧١

١٢٩٩

تم طبعة بطبعة جريدة البرهان امام مسجد جامع الجوريجي بالميدان بنجر
 الاسكندرية تعاق المتوكل على مر لاه المبدئ المعيد حضرة معوض محمد فريد
 ٧ رجب سنة ١٢٩٩

* (تبدیل الخطأ بالصواب) *

ص	س	صواب
٦	٩	مت
١٤	٢١	نفقات
١٧	٣	الدنانير
٢٢	٢٤	الربع
٥٢	١٠	وعندهما
٥٣	٢٤	انه
٦٤	٢	فقد است
٦٨	٢٣	وايضا
٧٢	٦	المصالح
٧٤	١٩	الابرار
٨١	٢٥	فكانا
٨٢	٢	عشرة الا تسعة
٨٣	٢٦	اقراره
٨٤	١٩	لشافعي
٨٧	١	الودية
٨٨	٢٠	الامر
٩٣	٥	قائد
١٢٤	١٠	رجلا
١٣٢	٢٦	هلاكها
١٣٥	٩	خدمة من غير تشديد الدال
١٣٩	٢٦	عن
١٥٧	١٨	هي
١٧٨	١١	لا تدفع

تتبعه وقع في صحيفة ١٨٥ عكس في الطبع في اوائل

السطور من ١٣ لغاية ١٦ والاصل هكذا تكفيه أسلفها وهذا

ص	س	
١٩٣	٢٣	قيمة
١٩٥	٢١	يصل
١٩٦	١٣	واما بالـ كسر
٢٠٨	١٣	اذن بالـ كسر
٢١٧	١٢	يقول
٢١٩	٢	المستثمرة
٢١٩	٧	الاخر وفيه تكروا والصواب انـ كروا
٢١٩	١٤	يلبس
٢٢١	١٦	آكد
٢٥٠	١٠	مخوفا (اللهم آمن خورفنا)

» فهرست كتاب لسان المحكام »

صفحة	
٣	الفصل الاول في آداب القضاء
٨	نوع فيما يـ كرون حكما من القاضى وما لا يكون
١١	نوع في العزل
١٢	نوع في الحبس
١٦	الفصل الثانى في انواع الدعاوى والبيانات
٢٢	المساومة
٢٣	نوع في كيفية اليمين والاستحلاف
٣٢	نوع في الاختلاف
٣٦	الفصل الثالث في الشهادات
٤٠	نوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل
٤١	تلمية

٤٣	فرع
٤٦	نوع في الاختلاف في الشهادة
٤٨	الشهادة على الشهادة
٤٩	في الرجوع عن الشهادة وفيه دققة مهمة
٥٠	الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة
٥٧	نوع في العزل
٥٨	نوع في الكفالة
٦٤	نوع في التسليم
٦٥	نوع في بيان احكام الحوالة
٦٧	الفصل الخامس في الصلح
٧٣	الفصل السادس في الاقرار
٨١	نوع في الاستثناء وما في معناه
٨٣	نوع في الاقرار في المرض
٨٥	الفصل السابع في الوديعة
٨٧	الفصل الثامن في العارية
٨٨	الفصل التاسع في انواع الضمانات الواجبة اخ
١٠٠	نوع في ضمان احد الشريكين بسبب العين المشتركة
١٠١	ضمان المأمور والدلال وما يتصل بذلك
١٠٣	نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
١٠٤	نوع في ضمان المستعير
١٠٦	ضمان الميراثين ضمان المستاجر
١٠٧	ضمان الحمار
١٠٨	ضمان الجمال ضمان الديكاري
١٠٩	ضمان النسيج
١١٠	ضمان الخيل
١١١	ضمان القصار

ضمن الصباغ ضمن الغلاف والوراق	١١٢
ضمن الفصاد ضمن الحجابي	١١٣
الفصل العاشر في الوقف	١١٤
نوع في اجارة لوقف والدعوى فيه الخ	١٢٧
نوع في غصب الوقف وحكمه الخ	١٣١
الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمة	١٣٢
نوع في الشفعة	١٣٧
نوع في القسمة	١٤٠
الفصل الثاني عشر في الاكرام	١٤٢
نوع في الحجر	١٤٧
نوع في معرفة حد البلوغ	١٤٨
الفصل الثالث عشر في النكاح	١٤٩
نوع في الاولياء والاكفاء	١٥٣
نوع في الكفاءة	١٥٤
نوع في المهر	١٥٥
نوع في القسم والرضاع	١٦٠
في الرضاع	١٦١
فروع ذكرت في الآية	١٦٢
الفصل الرابع عشر في الطلاق	١٦٣
نوع في الصريح والكناية	١٦٤
نوع في الاستثناء والشرط	١٦٨
نوع في الرجعة	١٧٠
نوع في الخلع	١٧١
نوع في العنين	١٧٣
نوع في لعدة	١٧٤
نوع في ثبوت النسب والحضانة	١٧٥

الحضانة	١٧٧
نوع في النفقة	١٨٠
الفصل الخامس عشر في الاعتناق	١٩٠
الفصل السادس عشر في الايمان	١٩٥
الفصل السابع عشر في البيوع	٢٠٣
نوع في الأوراق والاشهاد الخ	٢٠٧
نوع في العيب والرد به الخ	٢١٢
نوع في الاستبراء	٢١٥
الفصل الثامن عشر في الاجارة	٢١٧
الفصل التاسع عشر في الهبة	٢٣١
نوع منه	٢٣٤
نوع في هبة المريد بن وغيرة	٢٣٥
نوع في الرجوع عن الهبة	٢٣٧
الفصل العشرون في الرهن	٢٣٨
الفصل الحادي والعشرون في الكراهية	٢٤٣

(فهو ست التكملة)

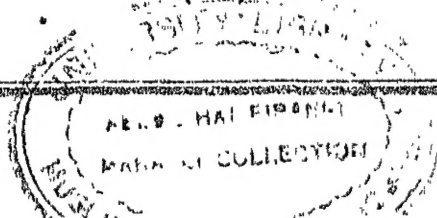
هيفة

٢	الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبائح
	والاضحية
٣	كتاب الصيد وفيه نوعان منه
٤	نوع في السمك
٥	نوع فيما يؤكل وما لا يؤكل
٦	كتاب الذبايح وفيه فصلان الاول في مسائل الذبح
٨	الفصل الثاني في التسمية
٩	نوع آخر

١٥	كتاب الاضحية
١١	بيان وقت الاضحية
١٢	نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز
١٥	نوع في العيوب
١٦	نوع في الانتفاع بالاضحية
١٧	نوع في الاضحية من النير
١٨	الفصل الثالث والعشرون في الجنايات الخ
٢٢	نوع في دية الجنين
٢٣	نوع في الصبي والمجنون
٢٤	نوع في القتل تسببا
٢٥	نوع في العفو والصلح
٢٧	نوع في المتفرقات
٢٨	نوع فيما يتعلق بالديات
٢٩	باب القسامة
٣٥	باب المعاقل
٣٥	فصل في المسائل المتعلقة بالحدود
٣٤	فصل فيما يظهر في الزنا
	فصل فيما يصير شبهة بالاحصان
٣٦	نوع في حد القذف
٣٧	باب البقرة
٣٨	فصل في جنائنه واليهيمة والجناية عليها
٣٩	الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارة والمساقاة
٤١	فصل في مسائل المياه فصل في الارض الموات فصل في المزارعة
٤٤	فصل في اعمال المزارعة وما يكون على المزارع وما لا يكون
٤٥	فصل فيما يكون عذرا في فسخ المزارعة
٤٦	فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة كتاب المساقاة

٤٨	الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به
٥١	الفصل السادس والعشرون في السير
٥٢	فصل في مسائل البيع والمالك
٥٣	فصل في المظار والاباحة
٥٤	الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام امن الكافر وما لا يكون وما لا يكون كفرا من المسلم وما لا يكون
٥٦	فصل فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون
٥٨	الفصل الثامن والعشرون في الوصايا
٥٩	نوع منه
٦٢	جنس آخر في الرجوع عن الوصية
٦٣	نوع في الوصية بالكفارة جنس آخر
٦٤	نوع في الوصية للأقارب والمجيران
	نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتعلق بهما
٦٥	نوع في الايصاء والعزل
٦٦	جنس آخر في العزل نوع في تصرفات الوصي
٦٧	نوع آخر
٦٨	فصل في الضمان
٦٩	الفصل التاسع والعشرون في الفرائض
٧٨	فصل في ذوى الارحام فصل في الصنف الاول
٨٠	فصل في الصنف الثاني فصل في الصنف الثالث
٨٢	فصل في الصنف الرابع فصل في الصنف الخامس
٨٣	فصل في لواحق الكتاب
٨٨	الفصل الثلاثون تقسام الفصول في مسائل شتى

(تمت)



194341

10.14